

مدى تطبيق مبادئ الحاكمية في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية،  
وأثره على شفافية التقارير المحاسبية

**The Extent of Applying Corporate Governance Principles At  
Corporation Enlisted In Kuwait Financial Market, And It's  
Effect On Accounting Reports Transparency**

إعداد

محمد طلق محمد المرجي

إشراف

الأستاذ الدكتور نبيل الحلبي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص

المحاسبة

جامعة عمان العربية للدراسات العليا

كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا

2009

## تفويض

أنا محمد طلق محمد المرجي أفوض جامعة عمان العربية بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الأشخاص عند طلبها.

الاسم : محمد طلق محمد المرجي

التوقيع: 

التاريخ: 2009/6/2

## قرار لجنة المناقشة

نوقشت رسالة الماجستير للطالب: محمد طلق محمد المرجي بتاريخ: 2009/2/21

وعنوانها: " مدى تطبيق مبادئ الحاكمية في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق

المالية، وأثره على شفافية التقارير المحاسبية " .

وقد أجازت بتاريخ: 2009/6/2

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

رئيساً  
د. محمد عبد الله العبدان 9/5/09

الأستاذة الدكتورة ثناء القباني

عضواً ومشرفاً  
31/05/09

الأستاذ الدكتور نبيل بشير الحلبي

عضواً  
2009/6/2

الدكتور محمود قافيش

## الإهداء

الى والدي العزيز ووالدتي

والى اخواني واخواتي

والى زوجتي وابنتي روان

والى جميع من ساندني في مسيرتي العلمية

أقدم جهدي المتواضع

الشكر

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى المملكة الأردنية الهاشمية حكومة وشعباً وأخص بالذكر

جامعة عمان العربية للدراسات العليا والى لجنة المناقشة والى دولة الكويت أميراً وحكومة وشعباً والى

جميع من ساندني ووقف بجانبني بلا استثناء في مسيرتي العلمية

## فهرس المحتويات

د	الإهداء.....
هـ	فهرس المحتويات.....
ز	قائمة الجداول.....
ز	قائمة الأشكال.....
ح	ملخص.....
ي	Abstract.....
1	الفصل الأول الإطار العام للدراسة.....
2	مقدمة.....
3	مشكلة الدراسة وعناصرها.....
4	أهداف الدراسة.....
4	فرضيات الدراسة.....
5	محددات الدراسة.....
5	منهجية الدراسة.....
8	الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة.....
9	مقدمة:.....
10	المبحث الأول: مبادئ حاكمية الشركات.....
34	المبحث الثاني: شفافية التقارير المحاسبية.....
51	المبحث الثالث: سوق الكويت للأوراق المالية.....
65	المبحث الرابع: الدراسات السابقة في مجال حاكمية الشركات.....
	الفصل الثالث فحص مدى تطبيق مبادئ الحاكمية في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.....
80	المالية.....
81	مجتمع وعينة الدراسة.....
82	وحدة المعاينة.....
82	مصادر جمع البيانات.....
82	أداة الدراسة.....

83.....	صدق وثبات أداة الدراسة .....
85.....	الفصل الرابع نتائج الدراسة والإطار المقترح .....
86.....	نتائج الدراسة .....
96.....	الفصل الخامس النتائج والتوصيات .....
97.....	النتائج .....
98.....	التوصيات .....
99.....	المراجع .....
99.....	أولاً: المراجع العربية .....
102.....	ثانياً: المراجع الأجنبية .....
106.....	الملحق أسئلة المقابلة .....

## قائمة الجداول

الصفحة	المحتوى	الرقم
108	توزيع مجتمع وعينة الدراسة <sup>1</sup>	1

## قائمة الأشكال

الصفحة	المحتوى	الرقم
40	المحددات الداخلية والخارجية للحاكمة حسب نموذج	1
126	إطار مقترح حول مبادئ الحاكمة في سوق الكويت للأوراق المالية	2

مدى تطبيق مبادئ الحاكمية في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وأثره على شفافية  
التقارير المحاسبية

إعداد

محمد طلق محمد المرجي

إشراف

الأستاذ الدكتور نبيل الحلبي

### ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يأتي:

- أ- التعرف على مدى تطبيق مبادئ الحاكمية في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.
- ب- وأثر ذلك على شفافية التقارير المحاسبية.
- ج- والتعرف على المعوقات التي تحول دون تطبيق مبادئ الحاكمية في الشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

تكون مجتمع الدراسة من جميع المدققين الداخليين في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والبالغ عددهم (750) مدققاً ومدققة، ونظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة قام الباحث باختيار عينة عشوائية بنسبة (10%) من مجتمع الدراسة ليكون حجم عينة الدراسة (75) مدقق. اعتمدت الدراسة على أسلوب المقابلة وملاحظات الباحث الشخصية كأداة لجمع البيانات الأولية اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة، حيث تم إجراء مقابلات مع المدققين الداخليين في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وتم تحليل البيانات التي تم جمعها بطريقة المقابلة تحليلاً نوعياً، وذلك بالتعرف على نسبة وتكرار الإجابة عن كل من أسئلة المقابلة. وقد توصل البحث إلى النتائج التالية:

1. هناك مستوى من الوعي الاستثماري لدى المستفيدين من القوائم المالية وبشكل خاص المساهمين.
2. هناك معرفة لدى المساهمين حول حقوقهم في ظل مفهوم حاكمية الشركات.
3. توجد أنشطة عديدة لحاكمية الشركات منها عمليات الرقابة الداخلية.

4. هناك مفاهيم عديدة يجب أن يتضمنها مستوى الشفافية في إطار حاكمية الشركات مثل الإفصاح المحاسبي.
5. ضرورة الاعتماد على تقرير مدقق الحسابات الداخلي كونه يقدم معلومات دقيقة عن صحة البيانات المقدمة لخدمة متخذي القرارات الاقتصادية.
- وعلى ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، تم وضع التوصيات التالية:
1. ضرورة إيجاد هيئة أو مؤسسة تعنى بشؤون صغار المساهمين، وتحفظ حقوقهم في الشركات التي يسهمون فيها.
  2. تنظيم اجتماعات دورية للهيئة العامة للمساهمين.
  3. زيادة وعي الشركات بأهمية مبادئ حاكمية الشركات ذات الصلة بمجالس الإدارة.
  4. إيجاد تعريف دقيق لمفهوم استقلالية المدققين الداخليين حيث تشير أغلب التعريفات إلى وجود قصور واضح في ذلك.

**The Extent of Applying Governance Principles in Companies  
Enlisted in Kuwaiti Stock Exchange and its Effect on the  
Transparency of Accounting Reports**

**Presented by  
Mohammad Talag Al-Marji**

**Supervised by  
Prof. Nabeel Al-Halabi**

**Abstract**

This study aimed to achieve the following:

- Identify the extent of the application of the principles of governance in companies enlisted in the Kuwaiti Stock Exchange.
- Identify the statistical significance of the extent of the application of the principles of governance on the transparency of the financial reports.
- Identify the Constraints that prevent the application of the principles of governance in the companies enlisted in the Kuwaiti Stock Exchange.

The population consisted of all entire auditors working in the listed companies in the Kuwaiti Stock Exchange, and they were 750 auditors. And because the population was big, the researcher decided to take a random sample of 10% of the whole population, so the study sample consisted of 75 people.

The study depended on the interview method and the observations of the researcher as a way of collecting the primary needed data to prove the study hypotheses. He made interviews with the auditors, and analyzed the data which was collected in a qualitative analysis by the proportion of recurrence and the answer of each of the interview questions.

This study results were:

1. There is a good Level of awareness of among investors of the financial statements especially the shareholders.
2. The shareholders know their rights stated in the concepts of companies' governance.
3. There are a lot of activities for the companies' governance such as the internal controlling system.
4. There are many concepts that have to be known of the good level of transparency in companies' governance framework like disclosure of accounting.
5. It is necessary to depend on the internal auditor report because he gives accurate information about the validity of the data provided to serve the economic decision-makers.

According to the results, this study recommended:

1. It is necessary to found an organization that is concerned with the minor shareholders to protect their rights.
2. Organizing periodic meetings for the General Board of Shareholders.

3. Increasing corporate awareness of the importance of the principles of corporate governance relevant to the principles of management
4. Founding accurate definition for the independence of internal auditor's concept, because most of the existing concepts refer to lack of clarity.

# الفصل الأول

## الإطار العام للدراسة

مقدمة

مشكلة الدراسة وعناصرها

أهداف الدراسة

فرضيات الدراسة

محددات الدراسة

متغيرات الدراسة

منهجية الدراسة

التعريف الإجرائي لمصطلحات الدراسة

## الفصل الأول الإطار العام للدراسة

### مقدمة

يعدّ مصطلح حاكمية الشركات Corporate Governance من المصطلحات التي أخذت في الانتشار على الساحة الدولية مؤخراً، وهو المصطلح الذي اتفق على ترجمته على أنه: "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة" أو حاكمية الشركات (درويش، 2003: 424). وتطرق العديد من الاقتصاديين المحليين والخبراء إلى أهمية ومدى تأثير مفهوم حاكمية الشركات في العديد من النواحي الاقتصادية والقانونية والاجتماعية الهادفة إلى صالح الأفراد والمؤسسات والمجتمعات ككل، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين، بالإضافة إلى الانهيارات المالية للعديد من الشركات الأمريكية الكبرى خلال الأعوام الأولى من القرن الحادي والعشرين مثل شركة (إنرون للطاقة) (درويش، 2003: 425).

وقد أثبتت هذه الأحداث أن انعدام حاكمية الشركات يتيح للقائمين على الشركة من الداخل سواء أكانوا من مجلس الإدارة أم المديرين أم الموظفين العموميين التلاعب بأموال الشركة على حساب المساهمين والموردين وأصحاب المصالح الآخرين، ونتيجة لارتباط موضوع حاكمية الشركات بمجالات وأطراف مختلفة، كالإدارة ومجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، ظهر كثير من التعريفات المتنوعة لحاكمية الشركات. فقد عرفها إيميرج وآخرون (Emirag, and others, 2000, P. 20) بأنها: "مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركات ومساهميها وأصحاب المصالح فيها، وذلك من خلال إيجاد الإجراءات والهيكل التي تستخدم لإدارة شؤون الشركة، وتوجيه أعمالها من أجل ضمان تعزيز الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة بالشركة، وتعظيم الفائدة للمساهمين على المدى الطويل، مع مراعاة مصالح الأطراف المختلفة".

ويعدّ أسلوب حاكمية الشركات وسيلة تمكّن المجتمع من التأكد من حسن إدارة الشركة بطريقة تحمي أموال المستثمرين والمقرضين، كما يؤدي إلى خلق ضمانات ضد الفساد وسوء الإدارة، علاوة على تطوير القيم الأساسية لاقتصاد السوق في المجتمع (Hopkins, M., 2000, P. 15).

ويساعد الأسلوب الجيد لحاكمة الشركات في دعم الأداء الاقتصادي والقدرات التنافسية وجذب الاستثمارات للشركات والاقتصاد بشكل عام من خلال تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركات وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية على النحو الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة من مراحل التشغيل، وتجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم استقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد، ويمنع حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية، والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي (Moureen, 2004, p: 35).  
وكأحد الأمثلة على الأزمات المالية تلك الأزمة التي تواجهها أسواق المال في العام 2008 .

### مشكلة الدراسة وعناصرها

ظهرت في الآونة الأخيرة محاولات جادة من قبل الشركات والبنوك التجارية لتقصي- أثر مبادئ حاكمة الشركات على العديد من المتغيرات والتي تبين مدى الحاجة إلى تطبيق تلك المبادئ في الشركات أو البنوك (خوري، 2003: 2-11).

ومن هنا أصدر معهد التمويل الدولي مؤخراً تقريراً عام (2007) عن الحاكمة ومدى تطبيقها في الكويت مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي (معهد التمويل الدولي، 2007: 51). وحلل التقرير نقاطاً عدة تشكل مجملها مفهوم الحاكمة، مثل حماية حقوق الأقلية من حملة الأسهم وهيكلية مجالس الإدارة ومسؤوليات الأعضاء وآليات المحاسبة والتدقيق ببيانات الشركات والشفافية حول الملكية والبيئة التشريعية، إذ أتت في التقييم العام في المرتبة الثانية مع السعودية بعد سلطنة عمان (معهد التمويل الدولي، 2007: 52).

ويعتبر مبدأ الشفافية والإفصاح احد أهم مبادئ الحاكمة إذ يجب أن تقوم الشركة بتحقيق الإفصاح الكافي في الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، ومن بينها الموقف المالي للأداء والملكية، وأسلوب ممارسة السلطة (درويش، 2003: 428). كما يجب إعداد الإفصاح المحاسبي بما يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية، ومتطلبات الإفصاح غير المالية، وعمليات المراجعة. إضافة إلى القيام بعملية مراجعة سنوية عن طريق مراجع مستقل، بهدف التدقيق الداخلي والمستقل للأسلوب المستخدم في إعداد وعرض القوائم المالية، وضرورة أن تكفل قنوات توزيع المعلومات المالية وغير المالية إمكانية حصول مستخدمي المعلومات عليها في الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة (درويش، 2003: 430).

تمثلت مشكلة هذه الدراسة من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما هو واقع تطبيق مبادئ الحاكمية في الشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية؟
2. هل تتوافر المقومات اللازمة لتطبيق الحاكمية في الشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية؟
3. ما هي المعوقات التي تحول دون تطبيق مبادئ الحاكمية في الشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية؟
4. ما هو أثر تطبيق مبادئ الحاكمية على شفافية التقارير المحاسبية في الشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية؟

#### أهداف الدراسة

هدفت الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحديد مدى تطبيق مبادئ الحاكمية في الشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.
2. التعرف على توافر المقومات اللازمة لتطبيق الحاكمية في الشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.
3. تحديد المعوقات التي تحول دون تطبيق مبادئ الحاكمية في الشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.
4. التعرف على أثر تطبيق مبادئ الحاكمية على شفافية التقارير المحاسبية في الشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

#### فرضيات الدراسة

حاولت الدراسة الحالية اختبار صحة فرضيات الدراسة التالية:

1. الفرضية الأولى Ho1: ليس هناك مستوى من الشفافية والإفصاح في التقارير المحاسبية يساعدان في حماية حقوق المساهمين في الشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.
2. الفرضية الثانية Ho2: لا يوجد هناك أثر لتطبيق مبادئ الحاكمية على شفافية التقارير المحاسبية في الشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.
3. الفرضية الثالثة Ho3: لا تواجه الشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية صعوبات في تطبيق مبادئ الحاكمية.

: ليس هناك تأثير لمجلس الإدارة على شفافية التقارير المحاسبية في الشركات Ho4الفرضية الرابعة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

## محددات الدراسة

تتمثل محددات الدراسة بما يأتي:

1. عدم توافر بيانات كاملة حول مدى تطبيق مبادئ حاكمية الشركات في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

2. ندرة الدراسات التي بحثت في موضوع شفافية التقارير المحاسبية وعلاقتها بمبادئ حاكمية الشركات في دولة الكويت.

متغيرات الدراسة

1- المتغير المستقل

حاكمية الشركات.

2- المتغير التابع

شفافية التقارير المحاسبية.

منهجية الدراسة

تبنّت هذه الدراسة منهجية البحث الوصفي، والميداني التحليلي. فعلى صعيد البحث الوصفي، تمّ إجراء المسح المكتبي والإطلاع على الدراسات والبحوث النظرية والميدانية، لأجل بلورة الأسس والمنطلقات التي يقوم عليها الإطار النظري، والوقوف عند أهم الدراسات السابقة، التي تشكّل رافداً حيوياً في الدراسة وما تتضمنه من محاور معرفية.

أما البحث الميداني التحليلي فقد استند على إجراء مقابلات مع مدققي الحسابات الداخليين في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وملاحظات الباحث الشخصية، وذلك لتحديد مدى تطبيق مبادئ الحاكمية ومعوّقات تطبيقها في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية واثّر ذلك على شفافية التقارير المحاسبية.

التعريف الإجرائي لمصطلحات الدراسة

1-الحاكمية في الشركات: هي "نظام للإدارة والرقابة يقوم على وضع هيكل وإطار لتوزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين في الشركة، مثل: (مجلس الإدارة، والمديرين، والمساهمين، وغيرهم من ذوي المصالح)، وتحديد القواعد والإجراءات لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة، كما تساعد الحاكمية على وضع الهيكل الإداري الملائم الذي تستطيع من خلاله الشركة تحقيق أهدافها، والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، مع التركيز على موضوع مراقبة الأداء (السمهوري، 2007: 11).

تقوم حاكمية الشركات على المقومات التالية: (درويش، 2003: 429-431):

أ- حماية حقوق المساهمين: وتشمل تأمين أساليب التسجيل والنقل والتحويل لملكية الأسهم، والحصول على المعلومات الملائمة عن الشركات في الوقت المناسب، وحضور الجمعية العامة وممارسة حق التصويت، وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة والمشاركة في أرباح الشركة، والحصول على معلومات كافية عن القرارات المتعلقة بالتغيرات الأساسية في الشركة.

ب- المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين: يجب أن تتضمن حاكمية الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين، والمساهمين الأجانب، مع تعويضهم في حالة انتهاك حقوقهم، كما يجب أن يعامل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة. علاوة على ضرورة منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح أو الشفافية، كما ينبغي أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم تتصل بعمليات تخص الشركة. (الهنيني، 2007: 19).

ج- دور أصحاب المصالح في الحاكمية: يجب أن تتضمن حاكمية الشركات دور أصحاب المصالح من دائنين ومقرضين وموظفين كما يحددها القانون، بما في ذلك تأكيد احترام حقوقهم، وإيجاد آليات لمشاركتهم، مع ضمان فرصة حصولهم على المعلومات المتصلة بذلك (درويش، 2003: 429).

د- الشفافية والإفصاح: يجب أن تتضمن حاكمية الشركات تحقيق الإفصاح المالي والمحاسبي الدقيق في الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، ومن بينها الموقف المالي للأداء والملكية، وأسلوب ممارسة السلطة، كما يجب أن يحتوي الإفصاح، ولكن دون أن يقتصر على المعلومات التالية: (مطر وعبد الناصر، 2007: 50).

- النتائج المالية للشركة.
  - أهداف الشركة.
  - حق الأغلبية من حيث الإسهام، وحقوق التصويت.
  - معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين الرئيسيين، والمرتبات والمزايا الممنوحة لهم.
  - عوامل المخاطر المنتظمة.
  - المسائل المادية المتصلة بالعاملين من أصحاب المصالح.
  - هياكل وسياسات ممارسة سلطات الإدارة بالشركات.
- هـ- مسؤوليات مجلس الإدارة: يجب أن تتضمن حاكمية الشركات مسؤوليات مجلس الإدارة، وأن يضمن مساءلة الشركة والمساهمين للمجلس. ومن مهام المجلس المراجعة والتوجيه لإستراتيجية الشركة، والموازنات السنوية، والإنفاق الرأسمالي، وخطط النشاط، ووضع أهداف الأداء ومتابعة التنفيذ مع القيام باختيار المسؤولين التنفيذيين الرئيسيين، وتقرير المرتبات والمزايا الممنوحة لهم، ومتابعتهم والتقييم الموضوعي لشؤون الشركة (خوري، 2003: 16).
- و- التقارير المحاسبية: وهي خلاصة ما توصل إليه المدقق الداخلي من خلال مراجعته والتعرف على أنشطة الشركة وفحص الأدلة والمستندات والاستفسارات والملاحظات والأدلة المؤيدة الأخرى التي يراها ضرورية (التميمي، 2004: 161). وتتضمن التقارير المحاسبية عدة قوائم هي: قائمة الدخل وقائمة حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة المركز المالي.
- ز- المدقق الداخلي: هو الشخص الذي يقوم بفحص المعلومات أو البيانات المالية بشكل مستقل ومحايد للمؤسسة التي يعمل بها، بغض النظر عن هدفها وحجمها أو شكلها القانوني (التميمي، 2004: 20).
- ح- الرقابة الداخلية: وهي الخطة التنظيمية والسجلات والإجراءات التي تهدف المحافظة على موجودات الشركة وضمان كفاية استخدامها والتأكد من سلامة ودقة السجلات المحاسبية بحيث تسمح بإعداد بيانات مالية يعتمد عليها طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (التميمي، 2004: 81).

## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

مقدمة

المبحث الأول: مبادئ حاكمية الشركات

المبحث الثاني: شفافية التقارير المحاسبية

المبحث الثالث: سوق الكويت للأوراق المالية

المبحث الرابع: الدراسات السابقة في مجال حاكمية الشركات

الدراسات العربية

الدراسات الأجنبية

## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

#### مقدمة:

تناول هذا الفصل الأدب النظري المتعلق بموضوع الدراسة، حيث تم تناوله من خلال ثلاثة مباحث، المبحث الأول: تم فيه تناول مبادئ حاكمية الشركات، من حيث نشأتها، وتطور مفاهيم حاكمية الشركات، وكفاءة نظام حاكمية الشركات، وأهداف حاكمية الشركات، والجهود الدولية في وضع الإطار الفكري لحاكمية الشركات، وقواعد حاكمية الشركات، ومقومات نظام حاكمية الشركات، والمظاهر السلبية لغياب حاكمية الشركات، ومحددات الحاكمية، إضافة إلى التعرف على معايير حاكمية الشركات. وتم في المبحث الثاني تناول موضوع شفافية التقارير المحاسبية، حيث تم تناول موضوع الإفصاح والشفافية ومسؤولية مجلس الإدارة، وتقرير المدقق الداخلي وأهميته، ومعايير إعداد التقارير المحاسبية في الإسهام بتقرير مبادئ الحاكمية بسوق الكويت للأوراق المالية. وفي المبحث الثالث، تم تقديم نبذة تاريخية عن سوق الكويت للأوراق المالية، حيث تم التعرف على أزمة سوق المناخ (السوق الموازي) وإجراءات الحاكمية من خلال الإطار المؤسسي- والتشريعي لسوق الكويت للأوراق المالية، وكذلك التعرف على إدارة السوق، واختصاصات لجنة السوق، وعضوية وأهداف السوق، وأسواق رأس المال للأوراق المالية في السوق الكويتي، وأدوات الاستثمار في سوق الكويت للأوراق المالية، وأخيراً، تم تناول نظام التسوية والتقصص.

وأخيراً، وفي المبحث الرابع، تناول هذا الفصل الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، حيث تم استعراض دراسات سابقة عربية، وأخرى أجنبية.

## المبحث الأول: مبادئ حاكمية الشركات

مقدمة

نشأة حاكمية الشركات

تطور مفاهيم حاكمية الشركات

كفاءة نظام حاكمية الشركات

أهداف حاكمية الشركات

الجهود الدولية في وضع الإطار الفكري لحاكمية الشركات

مبادئ حاكمية الشركات

مقومات نظام حاكمية الشركات

المظاهر السلبية لغياب حاكمية الشركات

محددات الحاكمية

المحددات الخارجية

المحددات الداخلية

معايير الحاكمية

معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية (Basel Committee)

برز موضوع حاكمية الشركات (Corporate Governance) كإحدى إفرزات ظاهرة العولمة، وقد أكد الكثير من المراجع العلمية والمنظمات المهنية على أهمية حاكمية الشركات للشركة المساهمة خاصة تلك التي يتم تداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية، وذلك لإحكام الإدارة والرقابة على برامج وأنشطة هذه الشركات (دهمش وأبو زر، 2003: 7)

وقد شهد العالم في العام (2002) فضائح انهيار العديد من المنظمات من بينها شركة أنرون (Enron) وشركة وورلدكوم (Worldcom) وشركة زيروكس (Xerox) بفعل العديد من الأسباب أهمها انتقال الصلاحيات من مجلس الإدارة إلى الإدارة التنفيذية مما سبب العبث والغش والأخطاء المحاسبية والمعلومات الداخلية الخفية والتضليل وعدم التزام إدارات الشركة أخلاقياً. بالإضافة إلى المخالفات التي ارتكبت من قبل مكاتب التدقيق العالمية مثل آرثر أندرسون وبراييس ووتر هاوس مما أدى إلى انخفاض مستوى ثقة المجتمع في الأنظمة الإدارية والرقابية، ودفع المجتمع المالي الأمريكي والقضاء والصحافة إلى البحث عن الدور الحيوي لمجالس الإدارات ولجان التدقيق والإدارة التنفيذية والإدارة العليا والمدققين الداخليين والخارجيين ضمن نظام حاكمية الشركات، وعليه زاد الاهتمام من قبل مجالس معايير المحاسبة والتدقيق الدولية التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) بضرورة إبراز فكرة نظام حاكمية الشركات وعلاقتها باستمرارية الشركات (أبو زر، 2006).

#### نشأة حاكمية الشركات

نشأت حاكمية الشركات زمن الثورة الصناعية، التي تسببت في توسع الشركات، وانفصال الملكية عن الإدارة، والذي يعرف بمفهوم الوكالة، الأمر الذي أدى إلى وجود تضارب بين مصالح الإدارة ومصالح المساهمين. ولكن الحاكمية لم تكن ظاهرة بشكل كبير كظهورها الآن بعد انهيارات عدة لشركات عملاقة ذات طابع دولي، وبخاصة ما نواجهه اليوم من أزمة الكساد العالمي عقب الأزمة المالية العالمية التي أتت على أمريكا وأوروبا وعدد من دول الخليج العربي.

تعرّض العديد من الشركات العالمية - خاصة الشركات الأمريكية- لفضائح مالية ( Financial Scandals)، وتمكنت الهيئات التشريعية والقانونية من تحديد بعض من أسباب فشل الرقابة المالية في العديد من الشركات الأمريكية، وتحديد الممارسات غير المشروعة، وما تؤول إليه من تقديم الرشاوى لبعض المسؤولين (السويطي ، 2005: 27)

وقد أدى ذلك إلى ظهور قانون مكافحة ممارسات الفساد عام (1977) في أمريكا، والذي تضمن قواعد محددة لصياغة ومراجعة نظم الرقابة الداخلية في الشركات، تبع ذلك ظهور اقتراحات لجنة بورصة الأوراق المالية في أمريكا لتنظيم الإفصاح عن أنواع الرقابة المالية الداخلية. وفي عام (1985)، وبعد حدوث العديد من الانهيارات العالمية في مجال الادخار والقروض، تأسست لجنة تريديوي (Tradeway Commission) وتمثل دورها الأساسي في تحديد الأسباب الرئيسة لسوء تمثيل الوقائع في التقارير المالية، وتقديم التوصيات حول تقليل حدوثها، وتضمن تقريرها الصادر في عام (1987) ضرورة وجود بيئة رقابية سليمة، ولجان مستقلة للتدقيق، ورقابة داخلية أكثر موضوعية، بشكل يدعو إلى ضرورة الإفصاح عن مدى فعالية الرقابة الداخلية (السويطي، 2005: 27).

تم الاهتمام بحاكمية الشركات في إنجلترا بعد الفضائح المالية وانهيار الشركات الذي ظهر في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي، والذي قاد المساهمين والمصارف إلى القلق على استثماراتهم، وترتب على ذلك قيام بورصة لندن بتكوين لجنة كادبري (Cadbury Committee) في عام (1991)، وتحددت مهمتها بوضع مشروعات الممارسات التي تساعد الشركات في تحديد وتطبيق الرقابة الداخلية، من أجل منع حدوث الخسائر الكبيرة في هذه الشركات (السويطي، 2005: 28).

كما اتفقت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization for Economic Co-operation and Development) مع البنك الدولي على زيادة التعاون والحوار في مجال حاكمية الشركات منذ عام (1999)، وذلك للاستجابة للحاجة المتزايدة للدول التي ترغب في تقوية حاكمية الشركات فيها، حيث يوجد إجماع دولي على أن حاكمية الشركات السليمة تعتبر قاعدة أساسية لتطوير الاقتصاد السوقي في الأجل الطويل.

وقد شهد الاقتصاد الأمريكي تضخيماً للأرباح نتيجة مغالاة بعض الشركات الكبيرة في تعظيم أرباحها، والشواهد على ذلك انهيار شركات ضخمة مثل (Enron, Qwest, Xerox)، حيث لم تنج الأسواق المالية الأمريكية من صدمة انهيار شركة (Enron) العملاقة، حتى تلقت صدمة جديدة أخرى، ألا وهي انهيار شركة (Worldcom) التي تعد ثاني أكبر شركة اتصالات في العالم، ولقد انهارت هذه الشركات بين ليلة وضحاها دون سابق إنذار، وترتب على ذلك انعدام ثقة مستخدمي البيانات المالية بالقوائم المالية المنشورة، وأمانة مدققي الحسابات، وازدياد فجوة التوقعات بين مستخدمي هذه القوائم ومدققي الحسابات (دهمش وأبو زر، 2003: 10).

شهد العالم في العام (2002) فضائح انهيار العديد من المنظمات من بينها جلوبال (Global) وكروسنج (Crossing)، بفعل العديد من الأسباب أهمها: العبث (Manipulation) والغش والأخطاء المحاسبية، والمعلومات الداخلية الخفية، والتضليل (Deceptions)، وتدني أخلاق إدارات المنظمات، ومكاتب التدقيق العالمية، أثر أندرسون وبريس ووتر هاوس، ونتيجة لذلك فقد المجتمع الثقة في الأنظمة الإدارية والرقابية والمحاسبية، مما أثر على قرارات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية الأمريكية والبورصات العالمية الأخرى (جمعة، 2004: 154).

وفي عام (2001)، أدانت هيئة الأوراق المالية الأمريكية نفس الشركة لارتكابها أخطاء مهنية جسيمة، وإصدار تقارير تدقيق مضللة، وغرمت شركة أندرسون مبلغ (7) مليون دولار كعقوبة مدنية (دهمش وابو زر، 2003: 16)، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستوى السلوك المهني الأخلاقي للمدققين الداخليين وانعدام ثقة مستخدمي البيانات المالية بالقوائم المالية المنشورة، وأمانة واستقامة المدققين الداخليين، وترتب على هذه الانهيارات عدم اقتناع مستخدمي القوائم المالية بالدور الذي يقوم به المدقق الداخلي، الأمر الذي يتطلب ضرورة قيام المدققين بإثبات استقلالهم، وحيادهم التام، وتمسكهم بأخلاقيات وسلوك المهنة بإتباع أساليب الرقابة الرسمية من خلال إجراءات ومبادئ حاكمية الشركات (دهمش وابو زر، 2003: 20).

وقد ازداد في السنوات الأخيرة عدد القضايا القانونية المقامة على شركات تدقيق عالمية كبيرة، نتيجة تورطها في قضايا مهنية بعيدة عن السلوك المهني الذي يجب أن يلتزم به المدققون والمهنيون. فمثلاً بالنسبة لشركة آرثر أندرسون فقد غرمت في عام (1999) مبلغ (90) مليون دولار لإدانتها في قضية خسارة شركة (Colonial Reality) والبالغة (300) مليون دولار، وقد أفلسست هذه الشركة في عام (1990) (William, 2000, P. 12).

ونتيجة لهذه الانهيارات في الشركة الأمريكية العملاقة وغيرها من الشركات العالمية، أصبح هناك شك وعدم اقتناع من قبل مستخدمي القوائم المالية بالدور الذي تقوم به الإدارة والمدقق الداخلي، الأمر الذي يتطلب معالجة هذا الوضع وضرورة قيام المدققين بتطبيق روح القوانين، إلا أنه قد يلزم الكثير من الوقت لإعادة الثقة بكثير من الأمور، وأنه من الصعب وضع قوانين تسيطر على موضوع الشفافية والنزاهة، لذلك هناك ضرورة قصوى للالتزام بتطبيق المبادئ والسلوك الأخلاقي المهني عوضاً عن الالتزام بالقوانين فقط. وقد اعترفت شركة (Worldcom)

بأنها نتيجة للنظام المحاسبي المضلل، وعدم إفصاحها عن بعض الأمور، فقد قامت بالمبالغة بأرباحها المعلنة بشكل جوهري، ومقدار تسعة بلايين دولار أمريكي (دهمش وابو زر، 2003: 21). إن الممارسات المحاسبية المضللة لهذه الشركة قد تم تصميمها من أجل تعظيم الربح بشكل مضلل ليتوافق مع متطلبات البورصة، وذلك من أجل دعم أسعار أسهمها في السوق المالي (دهمش وابو زر، 2003: 23).

بعد انهيار شركة أنرون أعلنت باتريشيا هيوت (Patricia Hewitt) وزيرة الدولة في المملكة المتحدة في بداية عام (2002)، تكوين مجموعة التنسيق المشترك حول مواضيع التدقيق والمحاسبة، مع ضمان أن فعالية نظم الإبلاغ المالي، وتشريعات التدقيق في المملكة المتحدة قد تمت مراعاتها بعناية (دهمش وابو زر، 2003: 11-12) ومن المواضيع التي طرحت للمناقشة، ما يلي:

1. ملاءمة معايير السلوك المهني الموجودة لهيئات وجمعيات التدقيق المهنية من أجل ضمان استقلالية المدققين، وعلى وجه الخصوص إذا كانوا يقدمون حماية كافية، حيث يقدم المدققون خدمات أخرى غير التدقيق لعملائهم.

2. المتطلبات الممكنة للتعاقب الإجباري للمدققين أو إعادة طرح عطاء لتدقيق الشركة.

3. الحاجة إلى إفصاح أكثر تفصيلاً في حسابات الشركة بالنسبة لرسوم الأتعاب المدفوعة للمدققين مقابل خدمة التدقيق والخدمات الأخرى غير التدقيقية.

وقد دفعت تلك الفوائح المالية الصحافة والكونجرس والقضاء والمجتمع المالي الأمريكي إلى البحث عن الدور الحيوي لمجالس الإدارات، ولجان التدقيق، والإدارة العليا، والمدققين الداخليين والخارجيين في عمليات حاكمية الشركات، حيث إن كل هذه الأطراف تشارك في حاكمية الشركات الجيدة بمسؤوليات هامة من خلال توافر تأكيد بشأن كفاءة العمليات، والالتزام بالقوانين والأنظمة، والثقة في التقارير المالية، وتحسين الأداء المالي للمنظمة، والمحافظة على مستوى مقبول للمخاطر إذا نفذوا واجباتهم موضوعية ونزاهة (جمعة، 2004: 222).

وتأسيساً على ما تقدم كانت الدعوة العالمية لتطبيق مبادئ حاكمية الشركات في المنظمات سواء الهادفة أو غير الهادفة للربح؛ حفاظاً على استمرارياتها، وتشجيع الاستثمار، وتحسين الدور الذي يضطلع به كل من مجلس الإدارة، والإدارة العليا، واللجان المختلفة، والمدققين الداخليين والخارجيين، وزيادة الاستقلال لكل طرف من هذه الأطراف لتحقيق الرقابة الذاتية وحاكمية الشركات (جمعة، 2004: 224).

وعليه فقد اهتمت مجالس معايير المحاسبة والتدقيق الدولية التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين (International Federation of Accountants Committee, IFAC) بضرورة إبراز فكرة حاكمية الشركات وعلاقتها باستمرارية المنظمات. وللتأكيد على ذلك أشارت الفقرة (23) من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB): "عرض البيانات المالية" إلى الآتي (IASB, 2003, P. 98): "عند إعداد البيانات المالية يجب على الإدارة إجراء تقييم لقدرة المنظمة على الاستمرارية".

كما أشارت الفقرة (17) من معيار التدقيق الدولي رقم (570) الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB) (International Auditing and Assurance Standards Board): "استمرارية المنظمة" بالآتي: (IAASB, 2003, Para. 17) "على المدقق تقييم تقديرات الإدارة لقدرة المنظمة على الاستمرارية".

كما أصدر مجلس معايير التدقيق والضمان الدولي معيار التدقيق الدولي رقم (260) الموسوم: "الاتصالات المتعلقة بموضوعات التدقيق مع الأشخاص المكلفين بالحاكمية"، ومن أهم هذه الموضوعات، الآتي: (IAASB, 2003, Para. 11):

- التغييرات في السياسات المحاسبية.
- الدعاوى القضائية.
- الحالات التي تثير شكاً هاماً حول قدرة المنظمة على الاستمرارية.
- حالات الضعف المادية في الرقابة الداخلية.

ومنذ عام (1980) وحتى الآن شهدت مبادئ وتطبيقات حاكمية الشركات تغيرات كثيرة، فقد أصبحت مجالس الإدارات أكثر استقلالاً، والمستثمر المؤسسي أكثر نشاطاً، كما بدأ الاهتمام يتزايد بتطبيق مبادئ حاكمية الشركات نتيجة الفشل الإداري الخطير (Massive Management Failure)،

وفقدان ثقة المستثمرين في نظام حاكمية الشركات (Corporate Governance System)، وقد امتد ذلك إلى كليات إدارة الأعمال التي انتقدت بشدة هذه الانهيارات وتساءلت عن نوع المعايير المحاسبية المطبقة والأخلاق السائدة في منظمات الأعمال.

ولذا اهتمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بموضوع حاكمية الشركات، فأصدرت في عام (1999) (OECD, 1999) مبادئ حاكمية الشركات، ومن أهم ما تضمنته هذه المبادئ حقوق المساهمين وكيفية إنصافهم، ودور أصحاب المصالح في الحاكمية، ومسؤوليات مجلس الإدارة، والإفصاح والشفافية.

كما أصدرت المجموعة التوجيهية لحاكمية الشركات (Steering Group on Corporate Governance) التابعة لـ (OECD) عامي (2000-2001) تقريرين بشأن حاكمية الشركات في الدول الأعضاء حول التطورات الحالية والاتجاهات (OECD, 2000) و (OECD, 2001). ولعل أهم ما أكد عليه التقرير الأول تشكيل لجان التدقيق، وتحول بعض الدول الأوروبية وأمريكا اللاتينية وآسيا إلى الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية أو المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في أمريكا. بينما أشار التقرير الثاني الصادر في شهر (4/2001) إلى أن دول الاتحاد الأوروبي ستطبق معايير المحاسبة الدولية في نهاية عام (2005) مع استمرارية التنسيق لتطبيق معايير الإفصاح والإبلاغ المالي. كما أن هيئة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) أصدرت قواعد جديدة لتقوية استقلال لجان التدقيق، مع ملاحظة أن التقريرين لم يشيرا إلى التزام أي دولة عربية بمبادئ حاكمية الشركات (جمعة، 2004: 99).

أصدرت اللجنة الحكومية لحاكمية الشركات في اليابان تقريراً بشأن مبادئ حاكمية الشركات في شهر (10/1997) التي تم تعديلها في شهر (10/2001) لتصبح (14) مبدأ، ولعل أهم ما تضمنته هذه المبادئ ما يتعلق بالمساءلة المحاسبية، والإفصاح، والمدققين، ومجلس التدقيق (Corporate Governance Forum of Japan, 1997 & 2001).

كما أصدر مكتب مراقب المؤسسات المالية في كندا (OSFI) (Office of the Superintendent of Financial Institutions, 2003, P. 10) في شهر (1/2003) دليل حاكمية الشركات ومن أهم ما تضمنه الدليل القسم رقم (5) المتعلق بالرقابة الداخلية.

ومن الجدير بالذكر أيضاً، أن مبادئ حاكمية الشركات تركز بشكل عام على المنظمات التي تتداول أسهمها في البورصة، حيث لا يوجد نموذج واحد للحاكمية، نظراً لاختلاف القوانين بين الدول، وما يعكس عدم وجود اتجاه واحد عالمياً للمواضيع الهيكلية (دهمش وابو زر، 2003: 29)، كما يختلف تكوين مجلس الإدارة وممارسته من بلد إلى آخر. وأحد المبادئ المشتركة هو أن يكون للمنظمة هيكل حاكمية يتيح للمجلس ممارسة الحكم الموضوعي على شؤون المنظمة، بما في ذلك التقارير المالية بشكل مستقل وخاصة تلك المتعلقة بالإدارة.

تطور مفاهيم حاكمية الشركات

فيما يلي أهم المفاهيم المرادفة لحاكمية الشركات كما وردت ببعض الدراسات:

1. إنها مرادف لمفهوم "الإجراءات الحاكمة" بالشركات لضمان تحقيق التوازن في حقوق المصالح المتعارضة (المطيري، 2003: 12).
2. إنها بديل لمفهوم "التحكم في المنشأة" لأغراض إحكام الرقابة على مديري منظمات الأعمال من قبل مقدمي الأموال لضمان عدم قيام إدارة هذه المنظمات باستغلال أموالهم ذاتياً أو باستثمارها في مشروعات غير رشيدة اقتصادياً.
3. إنها تقابل مفهوم "ممارسة الإدارة للسلطة الجيدة" ومحاولة تضيقها لصالح الأطراف الأخرى من أجل تخفيض المخاطر، وتحسين الأداء، وتنشيط أسواق المال، ودعم القدرة التنافسية للشركة، وتحقيق الشفافية، والقبالية للمحاسبة الاجتماعية (مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2002: 31).
4. إنها تستخدم كبديل لمفهوم "التحكم المؤسسي" لأغراض معالجة مشكلة الوكالة، وحماية حقوق حائزي الأسهم، والتأكيد على ضرورة تفعيل المعايير المحاسبية، ومعايير المراجعة الدولية على المستوى الدولي، فضلاً عن تحقيق التنمية الاقتصادية من منظور اقتصاد المعرفة (مطر، 2003: 164).
5. وقد تعامل باحثون آخرون بمفهوم "حاكمية الشركات" نظراً لشيوع استخدامها في الترجمة المقبولة في جمهورية مصر العربية، إضافة إلى مفهوم "حاكمية الشركات" كما ذكرت إحدى الدراسات (معمر، 2003: 16) تناغمه مع لفظي العولمة (Globalization) والخصخصة (Privatization) واللذين قد تعرضا للجدل في بداية ظهورهما.

ويتعامل الباحث بمفهوم "حاكمية الشركات" وذلك نظراً لأن الحاكمة (Governance) مأخوذة من كلمة (Governor) الحاكم، وليس كلمة تحكم (Control) على سبيل المثال (أبو زر، 2004: 23). وعلاوة على ذلك فقد قرر مجمع اللغة العربية الأردني اعتماد مصطلح حاكمة الشركات على أنها المقابل الأنسب لمصطلح (Corporate Governance) بقراره رقم (200406) بتاريخ (1425/5/19 هـ)، الموافق (2004/6/8 م).

وعلى الرغم من اتساع دائرة الجدل بين الباحثين حول أنسب ترجمة للمصطلح إلا أن هناك اتفاقاً فيما بينهم حول نشأته والغرض منه، حيث ظهر مفهوم حاكمة الشركات بشكل واسع كما تم ذكره سابقاً، بعد سلسلة الأحداث والأزمات والفضائح والانهيارات المذهلة لبعض الشركات دولية النشاط، والتي وقعت خلال العقد الأخيرين، مثل: فضيحة بنك التجارة الدولي، وكارثة بنوك الادخار، والإقراض في الولايات المتحدة، وأزمة بعض الشركات الأمريكية، أمثال: إنرون، ووردكوم وغيرها (مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2003: 35).

وقد استوجبت هذه الأحداث المذهلة ضرورة تحديد وتحليل أسبابها كمدخل لمنع تكرار حدوثها مستقبلاً. وقد أرجع البعض (مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2003: 37) أهم أسباب هذه الأحداث إلى عدم كفاءة الإدارة في اقتناء واستخدام الموارد المتاحة، بينما عزاها البعض الآخر (AICPA, 2002) إلى افتقار التقارير والقوائم المالية إلى الشفافية والإفصاح المحاسبي الكافي والعاقل بفعل فشل النظم الرقابية الخاصة بالشركات.

وكنتيجة لما عكسته هذه الأسباب من فقدان مساهمي هذه الشركات معظم استثماراتهم، وخسارة آلاف العاملين وظائفهم بها، وما رافق ذلك من هبوط حاد في أسعار أسهم تلك الشركات بالبورصة، فقد طالبت المنظمات الدولية بضرورة إعادة النظر في الطريقة التي تحكم بها الشركات ضماناً للحفاظ على استمرارها من ناحية، والحفاظ على اقتصاديات الدول التي تعمل بها من ناحية أخرى (Abbot, et al., 2000) فضلاً عن ضرورة إعادة النظر في دور الهيئات والمؤسسات، المنوط بها رقابة أعمال تلك الشركات بطريقة محكمة، أهمها: هيئات أسواق المال، وبورصات الأوراق المالية بالدول المختلفة.

يتضح مما تقدم عدم وجود اتفاق عام على مفهوم محدد لمعنى حاكمية الشركات، إلا أنه يمكن القول إن الحاكمية هي الطريقة التي تستخدم بها السلطة لإدارة أصول وموارد الشركة بهدف تحقيق مصالح المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركة. فحاكمية الشركات تعني تطوير بيئة قانونية واقتصادية ومؤسسية تساعد الشركة على النمو والتطور وتحقيق مصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركة. والواقع أن موضوع الحاكمية يتركز على كيفية تحقيق الموازنة بين الصلاحيات التي تتمتع بها إدارة الشركة وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، وبذلك فإن الحاكمية تركز على عنصرين أساسيين وهما الإدارة السليمة والشفافية.

ففي ظل نظام الملكية الخاصة يتمتع المساهمون بحق توجيه نشاط الشركة المساهمة والتحكم فيه بما يخدم مصالحهم، وهذا يمثل أساس مبدأ حاكمية الشركات. والواقع أن موضوع مراقبة وتوجيه نشاط الشركات يعتبر من القضايا القديمة التي اهتم بها المختصون في شؤون إدارة الشركات وتقييم أدائها. ولقد زاد الاهتمام بهذا الموضوع مع تنامي ظاهرة الفصل بين الإدارة والملكية في الشركات المساهمة الحديثة، خاصة في الدول المتقدمة مع تزايد تعيين متخصصين من غير المساهمين لإدارة هذه الشركات الأمر الذي خلق احتمال تضارب المصالح بين الإدارة والمساهمين، هذا بالإضافة إلى الأزمات التي واجهتها كبريات الشركات المساهمة في بعض الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان، الأمر الذي ترتب عليه اهتزاز ثقة المستثمرين بهذه الشركات، وهو أمر له انعكاسات خطيرة على مجريات النشاط الاقتصادي، مما دعا إلى موضوع حاكمية الشركات كوسيلة لإعادة الثقة بهذه الشركات من خلال زيادة المراقبة والتوجيه لنشاطها.

وهناك خلاف لا يزال قائماً حول من تمثل إدارة الشركة المساهمة؟ وما مدى نجاحها في تمثيلهم؟ وما هي الضوابط اللازمة لتحقيق التمثيل المناسب الذي يخدم مصالح هذه الأطراف؟ فهناك فريقان، يرى الأول، أن الإدارة يجب أن تمثل وتخدم مصالح المساهمين، وهذا يمثل المنظور الأنجلو أمريكي، في حين يرى الفريق الآخر، أنها يجب أن تمثل وتخدم مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة بنشاط الشركة كالعاملين، والزبائن، والموردين، والممولين، والإدارة، بالإضافة إلى المساهمين، وهذا يمثل المنظور الألماني-الياباني. ولكل منظور منهما مبرراته وإجراءاته (سابا، 2005: 39).

وعليه فإن حاكمية الشركات، تعني: نظاماً للتوجيه والحكم والرقابة على نشاط الشركات، مبنياً على تنظيم عملية اتخاذ القرار في هذه الشركات، وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات فيما بين الأطراف الرئيسية في الشركة، وذلك لخدمة مصالح المساهمين بشكل خاص، وأصحاب المصالح بشكل عام، ويمثل هذا التوجه نقلة كبيرة تعطي للجهة التشريعية حقاً أكبر في التدخل في شؤون الشركات المساهمة. فالقوانين السائدة لا تتدخل بصورة تفصيلية في أمور الشركة، بل تعطي إطاراً عاماً، وتترك التفاصيل في توجيه عمل الشركات المساهمة كوسيلة لحماية المساهمين وأصحاب المصالح من غير المساهمين (فخرا، 2003: 19).

### كفاءة نظام حاكمية الشركات

بيّنت بعض الدراسات (Oman, 2006, P. 3) أن كفاءة نظام حاكمية الشركات تتطلب ما يلي:

- أ- فهم واضح لوظائف مجلس إدارة الشركة والإدارة التنفيذية وفهم لعلاقتها مع الفئات الأخرى من مساهمين وموظفين وحكومة ضمن تركيب نظام حاكمية الشركات.
- ب- وضع وإتباع خطة تساعد في اتخاذ القرارات، حيث يجب وضع خطة تتفق مع أهداف المجموعات المختلفة في جميع المستويات الإدارية، وأن تتضمن تلك الخطة التوجهات الإستراتيجية للشركة بوضوح بحيث تبين طبيعة عمل الشركة والفئات التي تخدمها الشركة ونوعية الخدمات التي تقدمها. ومهما كان حجم الشركة فإن خطة العمل الجيدة تعكس أهداف الشركة وتحدد الأولويات الإستراتيجية، كما أن الخطة الجيدة تعتبر تلك الخارطة التي تساعد لجنة الحاكمية على تحديد كيفية توزيع الموارد في الشركة.
- ج- اختيار مجموعة ممثلة من أعضاء مجلس إدارة الشركة (لجنة حاكمية الشركات) بحيث تقوم هذه المجموعة بتحديد الفئات المستفيدة داخلياً وخارجياً وتحديد أهداف هذه الفئات ودمجها مع أهداف الشركة، إلا أن اختيار هؤلاء الأعضاء يختلف حسب حجم الشركة والمهام التي تقوم بها بحيث تصبح العملية أكثر صعوبة كلما كانت الشركة أكبر أو متعددة الفروع ومتنوعة المهام.
- د- تعريف وثيقة حاكمية الشركات، والتي تعمل على تحديد المهام والعمليات والمسؤوليات المناطة بكل عضو في الشركة مع بيان الأسس التي تم اعتمادها لاختيار هؤلاء الأعضاء، كما تقوم وثيقة التحكم ببيان المشاريع ذات الأولوية الواجب تنفيذها مع بيان كيفية توزيع الموارد، وما هي الموارد الممكن إضافتها إلى هذه المشاريع، كذلك تتضمن وثيقة التحكم تقديم التوصيات المتعلقة بالسياسات والمعايير التي تعمل على تطوير الجهود لتحسين النوعية.

ويرى الباحث أن النقاط السابقة لها أثر واضح في تحديد كفاءة نظام حاكمية الشركات والذي يتم الاعتماد عليه من أجل الخروج بنتائج وتوصيات تقيم عمل تلك الشركات في سوق الكويت للأوراق المالية.

#### أهداف حاكمية الشركات

تساعد الحاكمية الجيدة للشركات في تحقيق عدد من الأهداف أهمها: دعم الأداء، وزيادة القدرات التنافسية، وجذب الاستثمارات للشركات، وتحسين الاقتصاد بشكل عام، من خلال الوسائل التالية:

1. تدعيم عنصر- الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركات، وإجراءات المحاسبة، والتدقيق المالي على النحو الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة.
2. تحسين وتطوير إدارة الشركة، ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على بناء إستراتيجية سليمة، وضمان اتخاذ قرارات الدمج أو السيطرة بناءً على أسس سليمة، مما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء.
3. تجنب حدوث أزمات مصرفية نظراً لتأثيرها على الاقتصاد المحلي.
4. تقوية ثقة الجمهور في نجاح عملية الخصخصة، مع ضمان تحقيق الدولة أفضل عائد على استثماراتها، مما يتيح المزيد من فرص العمل، وزيادة التنمية الاقتصادية.
5. ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين، والعاملين، والدائنين، والأطراف الأخرى ذوي المصالح خاصة في حالة تعرض الشركات للإفلاس.

(Moureen, 2004).

وأشارت دراسة درويش (2003) بأن حاكمية الشركات تهدف إلى تحقيق العديد من الأمور أهمها:

- الرقابة والمتابعة على الأداء.
- تحسين كفاءة وفاعلية الشركات.
- إيجاد الهيكل المناسب الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة، ووسائل تحقيق تلك الأهداف، وتحسين الأداء.
- المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء الشركات.
- التوضيح وعدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين، ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه.

- تقويم أداء الإدارة العليا، وتعزيز المساءلة، ورفع درجة الثقة.
  - تمكين الشركات من الحصول على تمويل من جانب عدد أكبر من المستثمرين المحليين والأجانب، وذلك من خلال بناء ورفع درجة الثقة في الشركات.
  - إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين، والقيام بدور المراقبين بالنسبة لأداء الشركات.
  - تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد، ودرء حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية، أو أسواق المال المحلية والعالمية، والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.
  - الكفاءة الاقتصادية بشكل عام على المستوى الجزئي والكلي.
- ويرى الباحث أن تطبيق حاكمية الشركات تهدف إلى تحقيق العديد من الأمور كما ذكر أعلاه، وبالتالي فإن الأهمية تبرز من خلال توضيح أداء الشركة وتقييمه، وذلك من أجل تجنب حدوث الإشكالات التي لا فائدة منها كالإشكالات المالية والمحاسبية.
- الجهود الدولية في وضع الإطار الفكري لحاكمية الشركات
- يعتبر تحسين حاكمية الشركات حجر أساس (Cornerstone) لعمليات الاقتصاد الحرج والمسؤوليات الاجتماعية والأخلاقية بالنسبة للعالم المالي والسياسي (Monks & Minow, 2001, P. 258). وقد تنافست معظم دول الشرق والغرب في إتباع الأسلوب الإجرائي للحاكم للنواحي المالية والإدارية في الشركات، وعملت على تطبيقه في كثير من منشآتها ومؤسساتها الاستثمارية. وتختلف الدول في تبنيها وإعدادها لحاكمية الشركات باختلاف أنظمتها القانونية ومناخها الاقتصادي (Monks & Minow, 2001, P. 259).
- وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل دول العالم منذ عام (1980) في مجال إنشاء البيئة السوقية التنافسية للشركات، وبما يحقق أفضل الممارسات الإدارية والمالية للشركات، وتعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح اللازمين لضمان حماية حقوق المساهمين. وفي المملكة المتحدة صدر تقرير (Cadbury Report, 1992) تحت عنوان: "الجوانب المالية لحاكمية الشركات" بعد إخفاق مجموعة من الشركات العامة، وانخفاض الثقة في إعداد التقارير المالية التي هزت أسواق لندن المالية، وشمل التقرير قواعد تتضمن أفضل الممارسات المالية والإدارية بالشركات،

وأجبرت الشركات البريطانية المسجلة بسوق الأوراق المالية بلندن على التطبيق والمتابعة للتوصيات التي أوردتها التقرير. ومن الأهداف الأساسية للتقرير تعزيز الموضوعية والاستقلالية لدى أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وتفعيل أدائها، وضمان الشفافية والإفصاح في الوقت المناسب. وأوصى التقرير بأهمية تعيين لجان مجالس الإدارة كلجنة التدقيق، ولجنة الترشيح، ولجنة الحوافز والمكافآت، وأن تقتصر عضوية اللجان ولجنة التدقيق خاصة على أعضاء مستقلين من خارج الشركة، علاوة على ذلك أوصى التقرير بزيادة مشاركة المساهمين في ممارسة مسؤولياتهم، واكتساب حقوقهم، مع زيادة الحاجة إلى الشفافية والإفصاح المحاسبي. كما أصدر مجلس معايير التدقيق البريطاني إرشادات للمدققين لبيان كيفية إعداد تقاريرهم للتأكد من تطبيق إجراءات حاكمية الشركات. وفي أعقاب الأزمة الآسيوية لعام (1998) جاءت المبادرات من البنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبنك التنمية الآسيوي لتأكيد أهمية تطبيق مفهوم حاكمية الشركات عن طريق البدء في عقد حلقات النقاش والمؤتمرات الدولية، والتي لم تقتصر فقط على مشاركة الدول الآسيوية، بل جاءت مشاركات الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا للإشراف على وضع إجراءات ومبادئ حاكمية الشركات الآسيوية. (درويش، 2003: 428).

#### قواعد حاكمية الشركات

لقد أنشأت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 1999) مبادئ حاكمية الشركات استجابة لطلب من اجتماع مجلس التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على المستوى الوزاري في (27-28) شهر نيسان عام (1998) لتطوير مجموعة من الإرشادات ومعايير حاكمية الشركات، وذلك بالاقتران مع الحكومات الوطنية والمنظمات العالمية ذات العلاقة والقطاع الخاص. ومنذ الاتفاق على هذه المبادئ في عام (1999) اعتبرت كخطوة تمهيدية لحاكمية الشركات في كل من بلدان (OECD) أو البلدان خارجها على حد سواء. وإضافة إلى ذلك فقد تم تبنيها كواحد من المعايير الاثني عشر الأساسية للنظم المالية المتينة من قبل منتدى الاستقرار المالي (Financial Stability Forum, 2001). ونتيجة الاستشارات والمشاركات مع العديد من الأطراف المعنية والندوات التي عقدت في روسيا وآسيا وجنوب شرق أوروبا ودول أمريكا اللاتينية وأرسيا (Eurasia) بالتعاون مع البنك الدولي وبلدان أخرى ليست أعضاء في (OECD) تم وضع مسودة لمبادئ حاكمية الشركات على الموقع الإلكتروني لـ (OECD) لتلقي تعليقات الجمهور عليها والتي نتج عنها ردود كثيرة،

وكانت النتيجة ضرورة إعادة النظر في مبادئ حاكمية الشركات لعام (1999) لكي تأخذ بعين الاعتبار الاهتمامات والتطورات الجديدة. وقد بنيت المبادئ المعدلة في الوثيقة على نطاق واسع من الخبرة ليست فقط في بلدان (OECD) ولكن أيضاً من خلال الإفادة من خبرة بلدان غير مشمولة في بلدان (OECD).

تنقسم مبادئ حاكمية الشركات حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى جزأين، حيث تغطي المبادئ المعروضة في الجزء الأول منها المجالات التالية:

1. ضمان الأسس من أجل إطار حاكمية فاعل ( Ensuring the Basis for an Effective Governance Framework ).
2. حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لحقوق الملكية (The Rights of Shareholders and Key Ownership Functions).
3. المعاملة العادلة للمساهمين (The Equitable Treatment of Shareholders).
4. دور أصحاب المصالح (The Role of Stakeholders in Corporate Governance).
5. الإفصاح والشفافية (Disclosure and Transparency).
6. مسؤوليات مجلس الإدارة (The Responsibilities of the Board).

أما الجزء الثاني من مبادئ حاكمية الشركات حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فقد ألحق بها ملاحق تحتوي على تعليقات حول المبادئ والتي يقصد منها مساعدة القراء لتفهم عقلانية هذه المبادئ.

وقد كان الهدف من وجود مبادئ حاكمية الشركات مساعدة حكومات دول (OECD) والدول الأخرى في جهودهم المتعلقة بتقييم وتحسين الأمور القانونية والمؤسسية والإطار التشريعي لحاكمية الشركات في بلدانهم، وكذلك من أجل تزويد توجيهاً واقتراحات للأسواق المالية، والمستثمرين، والشركات المساهمة وغيرها من الجهات التي لديها دور في عملية تطوير حاكمية شركات جيدة.

ولا تعتبر هذه المبادئ ملزمة ولا تهدف إلى وضع قواعد مفصلة للتشريعات الوطنية. وبدلاً من ذلك، فإنها تسعى إلى تحديد الأهداف واقتراح الوسائل المختلفة لتحقيق هذه الأهداف، والغرض منها هو أن تخدم كنقطة مرجعية. كما يمكن استخدامها من قبل متخذي السياسات عندما يقومون في فحص وتطوير الأطر القانونية والتشريعية لحاكمية الشركات من أجل أن تعكس ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والثقافية، ومن قبل المشاركين في السوق في الوقت الذي يقومون فيه بتطوير ممارستهم الخاصة.

وتعتبر هذه المبادئ حسب رأي الباحث، تطويرية في طبيعتها ويجب مراجعتها في ضوء التغيرات الهامة في الظروف المستجدة. ولكي تبقى مبادئ حاكمية الشركات منافسة في عالم متغير، يجب على الشركات المساهمة تكييف وتجديد ممارساتها لحاكمية الشركات حتى تستطيع تلبية المطالب الجديدة، وإدراك وتفهم الفرص الجديدة. وبالمثل، فإن الحكومات لديها مسؤولية هامة لتشكيل إطار تشريعي فاعل والذي يزود مرونة كافية من أجل السماح للأسواق القيام بوظيفتها بفاعلية والاستجابة لتوقعات المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح. ويترك الأمر للحكومات والمشاركين في السوق للتقرير عن الكيفية التي سيمارسون بها هذه المبادئ من أجل تطوير أطرها بالنسبة لحاكمية الشركات، أخذين بعين الاعتبار التكلفة والمنفعة للنظام.

#### مقومات نظام حاكمية الشركات

تعتبر الشركات شخصيات معنوية مستقلة وقائمة بذاتها، وفي سبيل تحقيق أهدافها برأي بعض الباحثين (Charter, 2003, P. 1) فإن أهم مقومات نظام حاكمية الشركات التي تسمح لها تحقيق هذه الأهداف، ما يلي:

1. وجود قوانين وتشريعات تعنى بحقوق المساهمين، كحق التصويت وانتخاب مجلس الإدارة والمدقق الخارجي، وتعنى بتنظيم مجلس الإدارة من حيث بيان صفاته من حيث التأكيد على استقلاليتها وبيان مهامه ومسؤولياته وكذلك بيان مسؤوليات الإدارة التنفيذية وحقوق وواجبات أصحاب المصالح.

2. وجود لجنة تدقيق Audit Committee يتمتع أعضاؤها بالاستقلالية ومؤهلات مالية وخبرة جيدة، بحيث تقوم هذه اللجنة بالمقام الأول بالتأكد من وفاء الشركة بالمتطلبات المتعلقة بالإدارة التنفيذية والتدقيق الخارجي وإجراءات الإبلاغ المالي من حيث الأمانة والجودة.

3. وجود إجراءات فعالة لحاكمة الشركات داخل الشركة تعمل على تنظيم الاجتماعات والاتصالات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين.

4- وجود أنظمة إدارية داخلية على درجة عالية من الكفاءة مثل نظام الإبلاغ المالي والإفصاح ونظام شؤون الموظفين ونظام الرواتب، حيث يعمل نظام الإبلاغ والإفصاح الجيد على توفير المعلومات والإفصاحات اللازمة لأصحاب المصالح، كما تقدم الأنظمة الأخرى مؤشرات على مدى سلامة الأداء.

5- تحديد صلاحيات ومسؤوليات كل موظف في الشركة وإجراء المراجعة الدورية وتقييمها وتعديلها إذا اقتضى الأمر، مما يعمل على التسهيل لجميع المتعاملين داخل الشركة معرفة حدود عملهم وما هو مطلوب منهم من أجل خدمة الشركة وتحقيق أهدافها.

وبرأي الباحث فإن تطبيق المقومات السابقة له علاقة مباشرة بالدراسة الحالية حول مدى تطبيق مبادئ الحاكمة في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، ولوجود مثل هذه المقومات ذات الصلة المباشرة بتلك المبادئ.

#### المظاهر السلبية لغياب حاكمة الشركات

تشير عدة دراسات إلى وجود العديد من المظاهر السلبية والصعوبات والقيود في ظل غياب حاكمة الشركات، ولعل من أهم هذه المظاهر: التعثر المالي والإداري، والفشل المالي والإداري، الفساد المالي والإداري، وحدّة المخاطر المالية، ومخاطر الائتمان، ومخاطر التقنية، وغياب الرؤية الإستراتيجية للشركات، والإفصاح المحاسبي غير الكفاء، وضعف نظم الرقابة الداخلية، وتدني إدارة الشركات وغيرها (فخرا، 2003: 215).

وترجع الأسباب التي دعت إلى تطبيق حاكمة الشركات في الشركات إلى الآتي: (فخرا، 2003:

(216)

أ- متطلبات المؤسسات الاستثمارية العالمية تستدعي مستوى عالياً من الحاكمة حتى تقبل توجه استثماراتها.

ب- حدوث حالات الإفلاس والتعثر المالي الناتج عن سوء الإدارة، وإساءة استخدام السلطة دفع الجمهور العام إلى الضغط على المشرعين لاتخاذ الإجراءات الكفيلة لحماية مصالحها.

ج- التوجه نحو الخصخصة استدعى وضع معايير تكفل سلامة أوضاع الشركة العامة محل الخصخصة.

د- العدد الكبير من حملة الأسهم الذي يضعف من قدرتهم على تنظيم عمل الشركة ومراقبة أداؤها.

ه- حماية حقوق صغار المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركة من احتمال تواطؤ كبار المساهمين مع الإدارة، لتحقيق مصالحهم الخاصة على حساب الآخرين.

ولعلاج المظاهر السلبية التي أدت إلى تعثر وفشل الشركات المساهمة واهتزاز ثقة المتعاملين معها، فقد أشارت دراستا (Ceouch *et al.*, 1999; Egan, 1997) إلى ضرورة بذل الجهود اللازمة لتطوير وبناء الثقة في مهنة المحاسبة والتدقيق على وجه الخصوص، وإعادة النظر في الأطر التنظيمية، والمناهج العلمية، وهياكل برامج وأنشطة هذه الشركات بهدف دعم نظم المساءلة، والرقابة ودعم وظيفتي الإفصاح والشفافية، وأيضاً دعم استقلال المدقق الداخلي، بما يضمن تقليص هيمنة مجالس إدارات الشركات المساهمة على عملية اتخاذ القرارات الإدارية (أحمد، 2003: 493).

ولتحقيق فعالية حاكمية الشركات يجب توافر المتطلبات التالية: (أبو زر، 2003/أ)

1. التركيز في الواجب الأكبر لمجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة على اختيار المدير العام التنفيذي الأكثر تأهيلاً وأخلاقاً ومراقبته، وكذلك العاملين في الإدارة التنفيذية، ومتابعة السلوك الأخلاقي للشركة.

2. تبني مسؤولية الإدارة على إدارة وتشغيل الشركة بكفاءة، وإتباع السلوك المهني الأخلاقي. كما يتوقع أن على الإدارة العليا معرفة الكيفية التي يكتسب بموجبها الدخل، ومعرفة المخاطر التي تواجه الشركة عند تنفيذ أعمالها، كما يجب على الإدارة عدم وضع المصالح الشخصية لأعضائها كأولوية، أو إدخال هذه المصالح في صراع مع المصالح العامة للشركة.

3. تقع على الإدارة مسؤولية إعداد القوائم المالية، وإعداد الإفصاحات اللازمة للأطراف المعنية بأمور الشركة في الوقت المناسب؛ وذلك من أجل تمكين هذه الأطراف من تقييم الاستقرار المالي والتجاري للشركة، والمخاطر التي تواجهها، وذلك تحت إشراف مجلس الإدارة ولجنة التدقيق.

4. يقع على مجلس الإدارة ولجنة التدقيق مهمة استخدام شركة تدقيق مستقلة، لتدقيق القوائم المالية التي تعد من قبل الإدارة وذلك من أجل إصدار رأي فني محايد حول هذه القوائم المالية، وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. والأخذ بعين الاعتبار التأكيد على عدم وجود أي أفعال كانت قد اتخذت من قبل الشركة أو موظفيها قد أدت إلى تعرض استقلالية المدقق الخارجي للشبهة.

5. تقع المسؤولية على شركة التدقيق بالنسبة للتأكيد على الاستقلالية الحقيقية لها وبدون أي تضارب للمصالح، وأن شركة التدقيق تستخدم كادراً مهنيّاً مؤهلاً تأهيلاً عالياً، وتقوم بعملها وفقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، وكذلك تقع مسؤولية على شركة التدقيق لإبلاغ مجلس الإدارة، ومن خلال لجنة التدقيق، عن أية تعليقات أو ملاحظات عن ملاءمة ونوعية المعالجات المحاسبية الهامة، والعمليات التجارية التي تؤثر على العرض العادل للمركز المالي، ونتيجة الأعمال، ونقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية. وعلى المدقق أن يقوم بالإبلاغ عن هذه الأمور وبالسرعة الممكنة، سواء أقامت الإدارة بالاتصال مع المجلس ولجنة التدقيق حول هذه الأمور أم لا.

6. تعامل المسؤولين في الشركة مع الموظفين بعدالة ومساواة. مع الفهم الواضح للأدوار المتعلقة بمجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية الرئيسة، وعلاقتهم بالآخرين بالنسبة لتنظيم الشركة، كما يجب أن تتميز علاقات مجلس الإدارة والإدارة نفسها مع حملة الأسهم بالصرّاحة، ومع الموظفين بالعدالة، ومع المجتمع الذي تعمل فيه الشركة بالوطنية والانتماء.

7. بالإضافة إلى ما تقدم فإن هناك دوراً مهماً لمجلس الإدارة في رقابة أداء الإدارة نيابة عن المساهمين ومدى التزامها بالمعايير المؤسسية. وتتطلب حاكمية الشركات تركيزاً على دور المديرين وخاصة المدير التنفيذي العام، والذي يقع على عاتقهم الالتزام بإنجاح الشركة من خلال المحافظة على معايير عالية من المسؤولية والأخلاق.

كما يجب أن تتضمن عناصر حاكمية الشركات الفعالة الآتي:

أ- وجود جهاز فعال مستقل عن الإدارة، يتمثل في لجان مسؤولة عن تطبيق قواعد الحاكمية ومتابعة الالتزام بها.

ب- الاعتراف بحقوق المساهمين، وأصحاب المصالح الآخرين وحمايتهم.

ج- إدارة الشركة وفق النظام الذي وضعه مؤسسوها، مع الأخذ بعين الاعتبار مسؤولية الشركة اتجاه المجتمع ككل.

د- تشجيع الموارد البشرية في الشركة على الإسهام الفاعل بكامل إمكانياتها في تطوير أداء الشركة ومعالجة المشاكل التي قد تواجهها.

وعموماً إن أهمية تطبيق حاكمية الشركات تعود إلى العديد من العوامل أهمها ما يأتي: (فخرا،

(2003: 217)

- أ- تعزيز الربحية وفاعلية أداء قطاعات الأعمال.
- ب- تحقيق إمكانية المنافسة في المدى الطويل.
- ج- تحقيق الاستقرار والمصدقية للقطاعات المالية على المستوى المحلي والدولي.
- د- تعزيز التعاون التجاري داخل اقتصاديات الدول، وفيما بين الشركات على المستوى الدولي.
- هـ- تعزيز العلاقة بين منشآت الأعمال وأصحاب المصالح بكافة فئاتهم.

#### محددات الحاكمية

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحاكمية الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات: المحددات الخارجية وتلك الداخلية (انظر شكل "1" أعلاه). ونعرض فيما يلي لهاتين المجموعتين من المحددات بشيء من التفصيل كما يلي:

#### المحددات الخارجية

وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال: القوانين والقواعد المنظمة للنشاط الاقتصادي (قوانين هيئة البورصة، وقوانين تنظيمية رسمية، وقرارات داخل الشركات)، وكفاءة القطاع المالي (البنوك والمستثمرون وغيرهم) في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في إحكام الرقابة على الشركات، وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال سوق الكويت للأوراق المالية)، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية.

ويرى الباحث بأن أهمية المحددات الخارجية تعود إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

#### المحددات الداخلية

وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين المساهمين (المالكين وحملة الأسهم بالشركات)، ومجلس الإدارة (ملاك الشركة، والمدير العام)، والإدارة (الإدارة العليا، والإدارة المتوسطة، والإدارة الدنيا)، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

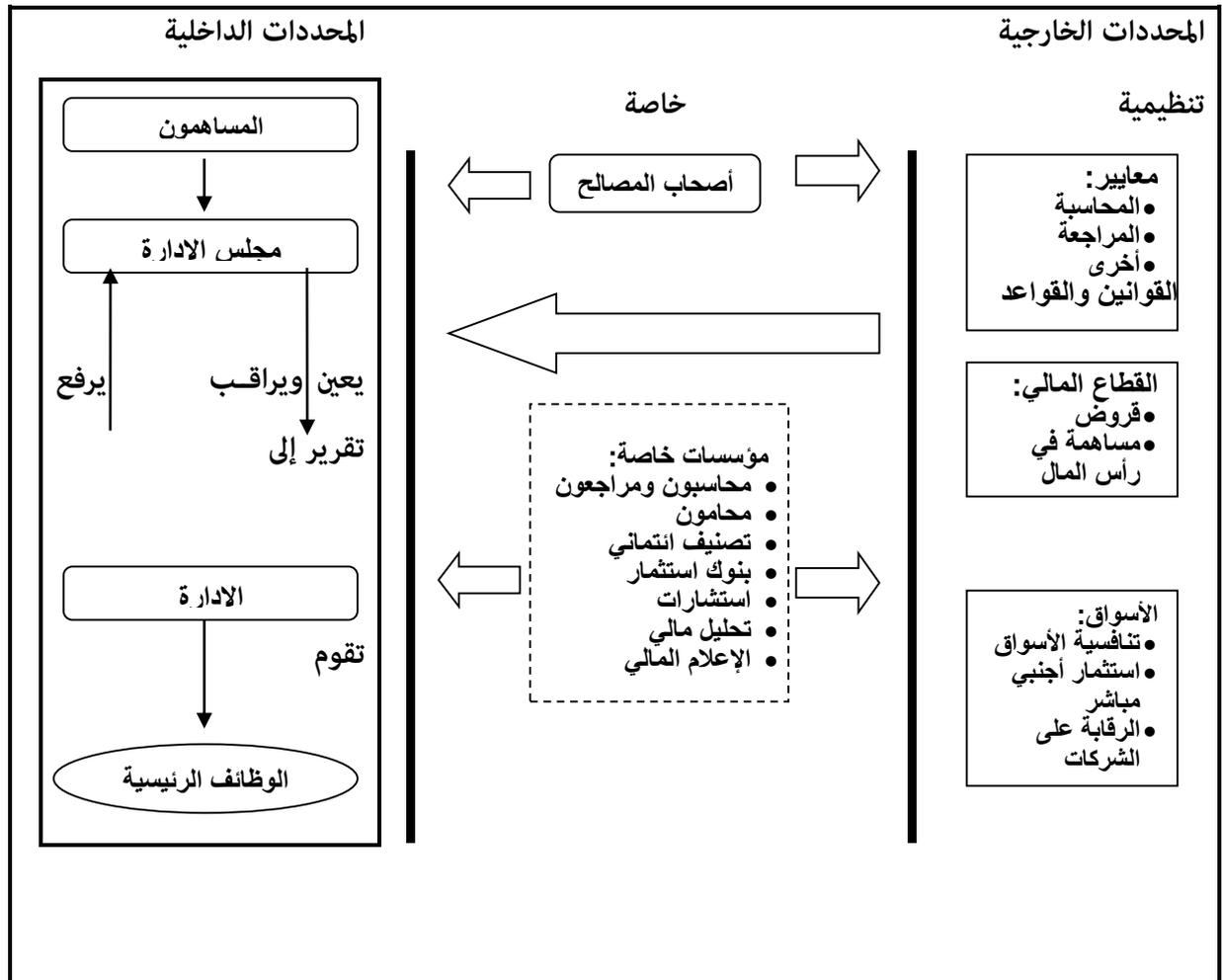
ويرى الباحث أن حاكمية الشركات في النهاية تؤدي إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي، وتعميق دور سوق المال، وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، والحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين (العيسوي، 2003: 12). ومن ناحية أخرى، تشجع الحاكمية على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية، وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح، وأخيرا خلق فرص عمل وهذا ما يتناسب مع البيئة الكويتية.

ويوضح الشكل (1) التالي المحددات الداخلية والخارجية للحاكمية حسب نموذج ( Iskandar )

:(& Chamlou, 2002

الشكل (1)

المحددات الداخلية والخارجية للحاكمية حسب نموذج (Iskander & Chamlou, 2002)



Source: Iskander, M. and N. Chamlou. (2002). Corporate Governance: A Framework for Implementation. PP: 119-137. Published in: Globalization and Firm Competitiveness in the Middle East and North Africa Region, edited by: S. Fawzy. Washington: World Bank.

## معايير الحاكمية

نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحاكمية، فقد حرصت العديد من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع معايير محددة لتطبيقه. ومن هذه المؤسسات: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبنك التسويات الدولية BIS ممثلا في لجنة بازل، ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي (مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2002: 36).

## قواعد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

يتم تطبيق الحاكمية وفق ستة معايير توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1999، علما بأنها قد أصدرت تعديلا لها في عام 2004. وتتمثل في:

- 1- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحاكمية الشركات: يجب أن يتضمن إطار حاكمية الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.
- 2- حفظ حقوق جميع المساهمين: وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد من الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.
- 3- المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين: وتعنى المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

4- دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة: وتشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة. ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعمالين وحملة السندات والموردين والعملاء.

5- الإفصاح والشفافية: وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.

6- مسئوليات مجلس الإدارة: وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية (Alamgir, 2007, P. 7).

ويرى الباحث أن تطبيق مثل هذه المعايير يساهم في تعزيز حاكمية الشركات في سوق الكويت للأوراق المالية وهذا ما تسعى الدراسة الحالية لبحثه.

معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية (Basel Committee)

وضعت لجنة بازل في العام 1999 إرشادات خاصة بالحاكمية في المؤسسات المصرفية والمالية، وهي تركز على النقاط التالية: (Azab, 2007, P. 8)

1- قيم الشركة وموثيق الشرف للتصرفات السليمة وغيرها من المعايير للتصرفات الجيدة والنظم التي يتحقق باستخدامها تطبيق هذه المعايير.

2- إستراتيجية للشركة معدة جيدا، والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي ومساهمة الأفراد في ذلك.

3- التوزيع السليم للمسئوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمنا تسلسلا وظيفيا للموافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس.

4- وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات والإدارة العليا.

5- توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات مع المسئوليات.

- 6- مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا، أو متخذي القرارات الرئيسة في المؤسسة.
- 7- الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة، وأيضا بالنسبة للمديرين أو الموظفين سواء أكانت في شكل تعويضات أم ترقية أم عناصر أخرى.
- 8- تدفق المعلومات بشكل مناسب داخليا أو إلى الخارج.
- ويرى الباحث أن القرارات التي صدرت عن لجنة بازل (1، 2، 3) لها علاقة وثيقة بالدراسة لما لهذه المعايير من انعكاس على مبادئ الحاكمية التي تسعى الدراسة الحالية لتوضيحها.

## المبحث الثاني: شفافية التقارير المحاسبية

الإفصاح والشفافية

مسؤولية مجلس الإدارة

تقارير التدقيق (Audit Reports)

أهمية تقرير المدقق الداخلي Importance of Internal Audit Report

معايير إعداد التقارير المحاسبية

الأركان الواجب توافرها في التقارير المحاسبية

الخصائص الواجب مراعاتها في التقرير المحاسبي الجيد

أنواع التقارير المحاسبية

العلاقة بين حاكمية الشركات ودرجة شفافية التقارير المحاسبية

## المبحث الثاني: شفافية التقارير المحاسبية

مقدمة:

يتضمن هذا المبحث المواضيع التالية: الإفصاح والشفافية، ومسؤولية مجلس الإدارة، وتقرير المدقق الداخلي، وأهميته، ومعايير إعداد التقارير المحاسبية في المساهمة بتقرير مبادئ الحاكمية بسوق الكويت للأوراق المالية.

### الإفصاح والشفافية (Disclosure & Transparency)

يجب أن يضمن إطار حاكمية الشركات صحة الإفصاح كونه يأتي على جميع الأمور الهامة والجوهرية بالنسبة للشركة المساهمة، بما في ذلك الوضع المالي، والأداء، وحقوق الملكية، ويتضمن الإفصاح الآتي: (حشاد، 2004: 189)

أ- أن يشتمل الإفصاح على المعلومات الهامة والجوهرية، ولكن أن لا يكون محصوراً بها، وهي:

- النتائج المالية والتشغيلية للشركة.
- أهداف الشركة.
- المساهمون الرئيسون (الملكية الرئيسة للأسهم) وحقوق التصويت.
- سياسة المكافآت والتعويضات لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين (المديرين في الإدارة العليا)، ومعلومات حول أعضاء مجلس الإدارة، بما في ذلك مؤهلاتهم، وعملية الاختيار، وأي إدارات أخرى للشركة، وما إذا كانوا يعتبرون كمستقلين من قبل المجلس.
- العمليات مع الأطراف ذات العلاقة.
- عوامل المخاطر المتوقع حدوثها.
- مواضيع تتعلق بالموظفين وأصحاب المصالح الآخرين.
- هياكل وسياسات الحاكمية، وبشكل خاص محتوى أي قاعدة أو سياسة لحاكمية الشركات، والطريقة التي تطبق بها.

- ب- الإفصاح عن المعلومات وفقاً لمعايير محاسبية ومالية عالية الجودة، والإفصاح المالي وغير المالي.
- ج- يجب القيام بتدقيق سنوي من قبل مدقق حسابات قانوني مستقل، وكفاء، ومؤهل؛ من أجل تقديم تأكيد خارجي وموضوعي إلى مجلس الإدارة والمساهمين بأن القوائم والبيانات المالية تمثل بعدالة المركز المالي وأداء الشركة بالنسبة لجميع النواحي المادية.
- د- يجب أن يكون المدققون الخارجيون مسؤولين وعرضه للمساءلة من قبل المساهمين ومسؤولين أمام الشركة لممارسة العناية المهنية عند قيامهم بعملية التدقيق.
- هـ- يجب أن تقدم قنوات نشر المعلومات معلومات ذات صلة وعلاقة لمستخدميها بشكل متساو وبالوقت المناسب، والحصول عليها بأقل تكلفة.
- و- يجب أن يستكمل إطار حاكمية الشركات ملحقاً به أسلوب فاعل يعزز توفير التحليل، أو نصيحة المحللين، والسماحة ووكالات التخمين (التصنيف) والتقدير وغيرها.
- ويرى الباحث أن القيام بهذه الإجراءات من شأنه تعزيز حاكمية الشركات في سوق الكويت للأوراق المالية.

#### مسؤولية مجلس الإدارة

- تنحصر- مسؤولية مجلس الإدارة بشكل رئيس بالتوجيه الإستراتيجي للشركة، والمراقبة الفاعلة على الإدارة من قبل مجلس الإدارة، وتحقيق أهداف الشركة والمساهمين فيها. ويمكن تلخيص مسؤولية مجلس الإدارة بالآتي: (المجبر، 2007: 8)
- أ- يجب أن يتصرف أعضاء مجلس الإدارة على أساس الإطلاع التام، وبإخلاص جيد وحسن نية، مع الاجتهاد والعناية وذلك لتحقيق أفضل مصلحة للشركة والمساهمين.
- ب- يجب على مجلس الإدارة معاملة المساهمين بعدالة، وذلك لأن قرارات مجلس الإدارة يمكن أن تؤثر بشكل مختلف بالنسبة للمجموعات المختلفة للمساهمين.
- ج- يجب على مجلس الإدارة تطبيق معايير أخلاقية عالية، كما يجب أن يأخذ بعين الاعتبار مصالح أصحاب المصالح.
- د- يجب أن يؤدي المجلس وظائف أساسية تشمل:

- مراجعة وتوجيه إستراتيجية الشركة، والخطط الرئيسة للأعمال (للعمل)، وسياسة المخاطر، والميزانيات التقديرية السنوية، وخطط منشأة الأعمال، ووضع أهداف الأداء، ومراقبة التنفيذ وأداء الشركة، ومراقبة الإنفاق الرأسمالي الرئيس، وعمليات الامتلاك والتخلص من الأصول.
  - مراقبة وضبط فاعلية ممارسات حاكمية الشركة، وإجراء التغييرات كلما احتاج الأمر ذلك.
  - اختيار ومكافآت المديرين التنفيذيين، واستبدالهم عند الضرورة، ومراقبة التخطيط المتعاقب. وربط مكافآت المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة مع المصالح طويلة الأجل للشركة ومساهمتها.
  - ضمان وتأكيد ترشيح رسمي وشفاف لأعضاء مجلس الإدارة وعملية وطريقة الانتخاب.
  - مراقبة ومعالجة التضاربات المحتملة لمصالح الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين، بما في ذلك سوء استخدام أصول الشركة، وسوء التصرف في عمليات الأطراف ذات العلاقة.
  - ضمان وتأكيد أمانة وسلامة المحاسبة للشركة ونظم الإبلاغ المالي، بما في ذلك التدقيق المستقل، مع متابعة تطبيق نظم ملائمة للرقابة، وعلى وجه الخصوص النظم المتعلقة بإدارة المخاطر، والرقابة المالية والتشغيلية، والالتزام بالقانون، والمعايير ذات العلاقة.
  - مراقبة عملية الإفصاح والاتصالات.
- هـ - يجب أن يكون مجلس الإدارة قادراً على ممارسة الاجتهاد والحكم الشخصي الموضوعي على شؤون الشركة، من حيث:
- تعيين عدد كافٍ من الأعضاء المستقلين (غير التنفيذيين) والقادرين على ممارسة الحكم والاجتهاد الشخصي. المستقل بالنسبة للمهام حيث توجد إمكانية محتملة للتضارب في المصالح. وكأمثلة على مثل هذه المسؤوليات الرئيسة: تأكيد ضمان واستقامة وأمانة الإبلاغ المالي وغير المالي، ومراجعة عمليات الأطراف ذات العلاقة، وترشيح أعضاء مجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين الرئيسين، ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة.

- قيام لجان مجلس الإدارة بالتعريف بالأمر المتعلقة بتفويضهم وتكليفهم وتركيبهم، وإجراءات عملهم جيداً، والإفصاح عن ذلك من قبل مجلس الإدارة.
  - كونهم قادرين على تكريس أنفسهم بشكل فاعل نحو مسؤولياتهم.
  - القيام بواجباتهم ومسؤولياتهم بحيث يكون لديهم حرية الوصول إلى المعلومات الصحيحة وذات الصلة وفي الوقت المناسب.
- وفي الكويت تكون مسؤولية مجلس الإدارة القيام بعمليات التوجيه والرقابة وذلك لتحقيق أهداف الشركة في إطار تطبيق مبادئ حاكمية الشركات ولا بد أن يتصف مجلس الإدارة بالدقة والشفافية والنزاهة للقيام بالمسؤوليات المناطة على خير وجه.
- كما أشار الإطار التفسيري لحاكمية الشركات الصادرة عن (OECD, 1999) بأنه يجب أن يعزز ويشجع إطار حاكمية الشركات أسواقاً مالية كفؤة وشفافة، وأن يكون هذا الإطار متسقاً مع دور القانون، ويبين بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.
- وقد تم تدعيم مبادئ الحاكمية من قبل منظمة الشفافية الدولية وبنك كريدي لونييه (Credea Lunea Bank, 2003)، وأصبحت تضم سبعة محددات رئيسة لحاكمية الشركات المقبولة دولياً (مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2003) هي: الشفافية، وطريقة الإفصاح المحاسبي، والمحتوى المعلوماتي للإفصاح المحاسبي، والتدقيق، والاستقلال، والعدالة، والانضباط. وفي هذا الصدد تناولت العديد من الدراسات ( Peter & Sundeep, 2004; Silvia, 2004; Tong, 2003; Simon, 2003; ) (Donaldson, 2008; Stephen & Brian, 2002) أهم المفردات التي يتضمنها كل محدد من محددات حاكمية الشركات السابقة في الفقرات التالية:
- ويرى الباحث أنه يصعب تقييم مدى التزام هذه الشركات بهذه المحددات نظراً لغياب الوزن النسبي لمفردات كل محدد، وأيضاً لعدم القدرة على إعداد رقم قياسي أو نموذجي بدرجة الحاكمية المقبولة. ورغم ذلك ستنم مناقشة تلك المحددات وفق الآتي:
1. محدد الشفافية: والذي يضم تماثل المعلومات المالية وغير المالية، وعدم تسريب المعلومات قبل الإعلان، والنشر الإلكتروني للمعلومات، وتحليل الانحرافات عن الخطط، ومطابقة التقارير مع النمط الدولي، وتقييم الأداء مع أفضل الممارسات الدولية، ومطابقة الممارسة

2. مع معايير المحاسبة والتدقيق الدولي، والمساءلة المحاسبية لأعضاء مجلس الإدارة والتنبؤ بربحية الشركة مستقبلاً، وتحليل مخالقات مجلس الإدارة، وتحليل ملكية تركيز الأسهم، وتحليل ملكية أعضاء مجلس الإدارة، وتحليل حقوق الأقلية، وتحليل حقوق الأطراف ذات المصالح، وانتظام الاجتماع العادي لمجلس الإدارة، وانتظام اجتماعات اللجان الفنية، وتحليل مكافآت ومعاملات مجلس الإدارة (Azab, 2008, P. 8).
3. محدد طريقة الإفصاح المحاسبي: والذي يضم مفردات التقارير المالية وغير المالية، والتقارير القطاعية، والتقارير البيئية، وتقرير مجلس الإدارة، والتقارير الإحصائية، ودستور أخلاقيات العمل. ويرى الباحث أن تطبيق مبادئ حاكمية الشركات له أثر على شفافية التقارير المحاسبية من خلال تعزيز طريقة الإفصاح المحاسبي بكل عناصرها.
4. محدد المحتوى المعلوماتي للإفصاح المحاسبي: والذي يضم مفردات المعلومات الدفترية، والمعلومات السوقية، والمعلومات المعرفية، والمعلومات العامة عن الشركة، والمعلومات العامة عن مجلس الإدارة، ومعلومات قيد الشركة بالبورصة، ومعلومات تداول الأسهم ومعلومات الإستراتيجيات، ومعلومات البرامج والأنشطة، ومعلومات الميزة التنافسية، ومعلومات الأداء المالي، ومعلومات الأداء التشغيلي، ومعلومات الأداء النقدي، ومعلومات الأداء الاستثماري، ومعلومات المخاطر المالية، ومعلومات هيكل الاستثمار والتمويل، ومعلومات مخاطر التشغيل، ومعلومات الأصول البشرية، ومعلومات رأس المال المعرفي (Freeland, 2007, P. 12).
5. محدد التدقيق: والذي يضم مفردات التدقيق المالي والإداري والداخلي، والتدقيق التحليلي، والتدقيق لأغراض خاصة، ونظم الرقابة الداخلية، والتدقيق الخارجي، ولجان التدقيق.
6. محدد الاستقلال: والذي يضم مفردات استقلال مجلس الإدارة، واستقلال لجان التدقيق، واستقلال لجان إدارة المخاطر، واستقلال لجان المكافآت.
7. محدد العدالة: والذي يضم مفردات تمثل الأقلية في مجلس الإدارة، وحرية تسجيل ونقل ملكية الأسهم، والدفاع عن حقوق الأقلية والأطراف ذات العلاقة، وحرية مقاضاة الإدارة، وإتاحة التصويت بالتوكيل وبالبريد وبالإنترن، وإقرار المساهمين لمكافآت الإدارة العليا.

8. محدد الانضباط: والذي يضم مفردات الالتزام بقوانين البيئة الداخلية للشركة (نقاط القوة ونقاط الضعف) وأيضاً قوانين البيئة الخارجية التي تعمل في إطارها الشركة (الفرص والتهديدات).

كما أصدر مركز حاكمية الشركات مبادئ حاكمية الشركات للقرن الحادي والعشرين الخاصة بالشركات العامة الأمريكية (The Corporate Governance Center) (CGC, 2002) والتي تضمنت ما يلي:

1. التفاعل (Interaction): حيث تتطلب الحاكمية السليمة الرشيدة تفاعلاً بين أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة، والمدقق الخارجي، والمدقق الداخلي.
2. غرض مجلس الإدارة (Board of Directors Purpose): يجب على مجلس الإدارة أن يفهم بأن غرضه هو حماية مصالح مساهمي الشركة، في الوقت الذي يأخذ بعين الاعتبار مصالح أصحاب المصالح الآخرين (مثل الدائنين والموظفين... الخ).
3. مسؤوليات مجلس الإدارة (Board of Directors Responsibilities): إن المجالات الرئيسية لمسؤوليات مجلس الإدارة يجب أن تركز على مراقبة المدير التنفيذي العام، والإشراف على إستراتيجية الشركة، ومراقبة المخاطر، ونظام الرقابة في الشركة، وعلى مجلس الإدارة استخدام أسلوب الشك من أجل تلبية هذه المسؤوليات.
4. الاستقلالية (Independence): يجب أن تعرف بورصات الأوراق المالية الرئيسة عضو مجلس الإدارة المستقل على أنه: الشخص الذي ليس له أية ارتباطات مهنية أو شخصية (سواء حالية أم سابقة) بالنسبة للشركة المساهمة أو إدارتها غير الخدمية كعضو مجلس إدارة. كما أن غالبية أعضاء مجلس الإدارة يجب أن يكونوا مستقلين من حيث المظهر والحقيقة وذلك من أجل تعزيز وتنمية الإشراف الحقيقي.
5. الخبرة والمعرفة (Expertise): يجب أن يمتلك أعضاء مجلس الإدارة صلة وثيقة بالصناعة، والشركة والمجال الوظيفي، والخبرة في الحاكمية. ويجب أن يعكس أعضاء مجلس الإدارة مزيجاً من الخلفيات والقدرة على أن يحصل جميع أعضاء مجلس الإدارة على توجيه مفصل وتأهيل مستمر لضمان تحقيق، والحفاظ على المستوى الضروري من الخبرة والمعرفة.

6. الاجتماعات والمعلومات (Meetings & Information): يجب أن يجتمع مجلس الإدارة بشكل متكرر لفترات مطولة من الوقت، وأن يكون لديهم منفذ للحصول على المستخدمين والمعلومات التي يحتاجونها من أجل تأدية واجباتهم.

7. القيادة (Leadership): يجب الفصل بين أدوار رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي العام.

8. الإفصاح (Disclosure): يجب أن تعكس وثائق التفويض وغيرها من اتصالات المجلس الأخرى أنشطة وعمليات المجلس (مثلاً: الاتجار الداخلي) بأسلوب يتصف بالشفافية، والتوقيت المناسب.

9. اللجان (Committees): يجب أن تتكون عمليات الترشيح والتعيين، والمكافآت، ولجان التدقيق للمجلس فقط من قبل الأعضاء المستقلين فيه.

10. التدقيق الداخلي (Internal Audit): يجب على جميع الشركات المساهمة العامة الاحتفاظ بوظيفة تدقيق داخلي دائمة وفاعلة، والتي ترفع تقاريرها مباشرة إلى لجنة التدقيق.

#### تقارير التدقيق (Audit Reports)

الهدف الرئيس من عملية التدقيق هو إبداء الرأي الفني المحايد عن مدى صحة وعدالة تمثيل القوائم المالية (المركز المالي، قائمة الدخل، والتغير في المركز المالي) لحقيقة أعمال المنشأ محل التدقيق وإبداء المدقق لراية يتم من خلال التقرير والذي يعتبر الوسيلة المالية، وبذلك يعتمد الكثير من الأطراف على تقرير المدقق الداخلي وعلى ما يحتويه من معلومات لاتخاذ القرارات الحالية أو المستقبلية.

ينص معيار التدقيق الدولي رقم (700) على أنه يجب على المدقق الداخلي إعداد تقرير حول البيانات المالية، حيث إن الغرض من هذا المعيار الدولي هو وضع معايير وتوفير إرشادات حول شكل ومضمون تقرير المدقق الصادر نتيجة التدقيق المنجز من قبل مدقق مستقل لبيانات منشأة ما. إذاً تعتبر عملية إعداد التقرير المكتوب وتقديمه للجمعية العامة للمساهمين من أولى واجبات المدقق الداخلي بصفته رقيباً على أعمال الإدارة ووكيلاً عن المساهمين (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2004: 16).

يمكن تعريف تقرير المدقق الداخلي على أنه ملخص مكتوب يبدي فيه المدقق رأيه الفني المهني المحايد عن صحة البيانات الواردة في القوائم المالية والتي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ويوجه هذا التقرير إلى الأطراف ذوي العلاقة لمثل هذه البيانات.

## أهمية تقرير المدقق الداخلي Importance of Internal Audit Report

تنبع أهمية تقرير المدقق الداخلي كونه يعد الوسيلة التي يستطيع أن يعبر بها عن رأيه حول عدالة البيانات والقوائم المالية، وكذلك يحدد مسؤوليته عن تلك القوائم (Iskander, 2002, P. 119). أما بالنسبة للمستفيد من هذا التقرير فتنبع أهميته من كونه الأساس الذي تعتمد عليه جهات مختلفة من المجتمع وذلك لاتخاذ قراراتهم ورسم السياسات الحالية والمستقبلية، لذلك ونظراً لأهمية تقرير المدقق فقد اهتمت الهيئات العلمية للمحاسبية والمدققين والتشريعات التي تتناول تدقيق الحسابات في معظم الدول لوضع المعايير الواجب مراعاتها عند إعداد هذه التقارير. ومن العوامل التالية تنبع أهمية تقرير المدقق المالي:

أ- إن هذا التقرير هو خلاصة ما وصل إليه المدقق من عمله، حيث أن عملية التدقيق تتيح له التعرف على كافة البيانات والمعلومات بعمليات المنشأة والتي انعكست في النهاية على نتائج الأعمال والمركز المالي. ومن ثم يكون تقرير المدقق بمثابة كشف يقدمه لمن يهمله الأمر وبصفة خاصة الملاك عن التصرفات المالية التي قامت بها إدارة المنشأة خلال الفترة المالية محل التدقيق.

ب- يعتبر تقرير المدقق الوثيقة المكتوبة التي لا بد من الرجوع إليها لتحديد مسؤولية المدقق المهنية والجنائية، للوقوف على إهماله أو تقصيره في الرقابة، وذلك إذا ما اتخذت الإجراءات القانونية لمساءلته جنائياً أو مدنياً.

ج- تزايد الطلب على الرأي الفني المحايد للمدقق (المنتج النهائي لعملية التدقيق).

مما سبق نجد أن تقرير المدقق الداخلي يعتبر مهماً للفئات التالية:

أ- المستثمرين الحاليين والمتوقعين، حيث أنه يساعدهم على اتخاذ قراراتهم التي تحافظ على أموالهم المستخدمة.

ب- إدارة المنشأة، حيث يعتبر بمثابة شهادة على كفاءة وفعالية إدارة المنشأة للمهام الموكلة إليها.

ج- الدائنين (الموردين)، حيث إنه يمكنهم من معرفة قدرة المنشأة على الوفاء بالالتزامات المستحقة عليها.

د- المدينين (العملاء)، يحدد العملاء مدى استمرارية المنشأة خاصة عندما يرتبطون معها بعمليات طويلة الأجل.

- هـ- المقرضين، حيث إن تقرير المدقق يمكنهم من التعرف على سلامة الوضع المالي للمنشأة ضماناً لقروضهم ومساعدتهم في اتخاذ القرارات اللازمة.
- و- الجهات الحكومية، يساعد التقرير الجهات الحكومية في تنظيم نشاطات الشركات ووضع السياسات الضريبية وإعداد الإحصائيات المتعلقة بالدخل القومي.
- ز- المجتمع، حيث إنه يساعد في تعزيز الثقة بالبيانات المالية الخاصة بالأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية المختلفة والتي قد يكون لها تأثير عليها.
- معايير إعداد التقارير المحاسبية

إن التقرير المحاسبي يجب أن يتم إعداده استناداً إلى أربعة معايير، وهي: (عبد الله، 2004)

1- أن يوضح التقرير مدى تمشيـ القوائم المالية التي أعدتها المنشأة محل التدقيق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وهو أحد أجزاء المدقق الذي من خلاله يوضح التزام المنشأة عند قيامها بإعداد القوائم المالية بالمعايير والمبادئ المحاسبية المطبقة والمقصودة بالقوائم المالية، هي:

- قائمة الدخل.

- قائمة المركز المالي (الميزانية).

- قائمة التغير في حقوق الملكية.

2- أن يوضح التقرير الثبات في تطبيق المنشأة محل التدقيق للمبادئ والطرق المحاسبية بين الفترات، وهذا يعني ثبات المنشأة في استخدام الطرق المحاسبية مما يجعل عملية المقارنة للقوائم المالية من سنة إلى أخرى ممكنة، وهذه المقارنة تتأثر بمتغيرات ثلاثة هي:

- التغير في تطبيق المبادئ المحاسبية كالتحول من طريقة القسط الثابت إلى القسط المتناقص في احتساب الاستهلاك.

- التغير في بعض ظروف المشروع والتي تستدعي تغييرات محاسبية لكنها لا تتضمن تغييراً في المبادئ المحاسبية المستعملة ومثال ذلك التغير الذي قد يطرأ على تقدير العمر الإنتاجي للأصل سواء أكان ذلك بسبب إضافات رأسمالية له، أم هلاك مفاجئ أصابه.

- التغير في بعض ظروف المشروع التي ليس لها علاقة بالمحاسبة ومثال ذلك التغير في القوة الشرائية للنقد، أو تبني خطة استثمار لادخار الموظفين وتقاعدهم، أو شراء فرع جديد أو الاستغناء عن فرع المشروع.

أن يوضح التقرير أن الإفصاح عن البيانات المختلفة في القوائم المالية ملائمة وكافية ما لم يشير تقرير المدقق إلى خلاف ذلك ويعني ذلك أن المدقق الداخلي هو من يقرر مدى ملاءمة وكفاية المعلومات الواردة في القوائم المالية وصحة هذه المعلومات، مما يعني في حالة أن رأي المدقق وجوب إضافة معلومات أخرى ذات أهمية، فإنه يجب أن يشير إلى ذلك من خلال الملاحظات والتي يرفقها مع تقريره.

3- أن يبين التقرير رأي المدقق في القوائم المالية كوحدة واحدة، وفي حالة امتناعه عن إبداء الرأي فيجب عليه أن يبدي أسباب الامتناع عن إبداء الرأي.

من الضروري أن يستند رأي المدقق في القوائم المالية على ما قام به من فحوص تتمشى في مداها مع معايير التدقيق المقبولة قبولاً عاماً. وتنطوي على الإجراءات التي رآها المدقق المسؤول ضرورة في الظروف المعينة، وفي جميع الحالات ينبغي أن يشير التقرير المحاسبي إلى الإخفاق في الالتزام بمعايير التدقيق المقبولة قبولاً عاماً، أو في تطبيق الإجراءات الضرورية، إلا في الحالات التي يكون فيها العنصر- موضع البحث غير جوهري. ويجب أن يتضمن التقرير المحاسبي إشارة إلى مدى الفحص الذي قام به بهدف الوصول إلى النتائج التي وصل إليها ورأيه المهني في القوائم المالية، أو الأسباب التي من أجلها لا يمكنه إبداء رأيه في تلك القوائم، ويطلق على هذه الفقرة عادة التقرير المحاسبي (مطر ونور، 2007: 46-71).

الأركان الواجب توافرها في التقارير المحاسبية

هناك عدد من الأركان والشروط التي يجب توافرها في التقارير المحاسبية، من أهمها:

1. أن يكون التقرير موجهاً إلى الإدارة العامة.
2. أن يكون التقرير المحاسبي مؤرخاً وذلك لتوثيق تاريخ التقرير المحاسبي.
3. يجب أن يتضمن التقرير المحاسبي القوائم المالية التي تتضمنها عملية التدقيق للشركة.
4. أن تتم صياغة التقرير المحاسبي بأسلوب سهل وواضح ليسهل معرفة المعلومات التي يتضمنها التقرير.

## الخصائص الواجب مراعاتها في التقرير المحاسبي الجيد

يعتبر التقرير المحاسبي حلقة الوصل بين المدقق الداخلي والإدارة العليا، ومن الطبيعي أن يفترض التقرير المحاسبي المعد من قبل المدقق الداخلي وهو بصدد إعداد تقريره أن قارئ التقرير على دراية بالشركة، والقوائم المالية العادية وبالعمليات التجارية الأساسية ومن الطبيعي أن تكون جميع العبارات الواردة في التقرير حقيقية ومدعمة بأوراق التدقيق التي يحتفظ بها، ومعرضة بطريقة تمنع أي تأويل أو تحريف غير مقصود.

يمكن إيجاز الخصائص الرئيسة لجودة التقرير في الآتي:

1. الإيجاز: يجب أن لا يكون التقرير مطولاً أكثر من اللازم وأن لا يكون هناك جمل أو كلمات غير مترابطة وكذلك أن لا يتضمن التفاصيل الكثيرة والتي تفقده التركيز.
2. الوضوح: يجب أن لا يكون هناك أي غموض في محتويات التقرير حتى يتم توصيل البيانات بشكل واضح.
3. الأهمية: يجب أن تكون المعلومات الواردة في التقرير ذات أهمية للطرف المستفيد وأن يتم الابتعاد عن الجمل التي من الممكن أن لا تكون ذات أهمية.
4. الصحة والدقة: يجب أن تكون المعلومات الواردة في التقرير دقيقة حتى يتسنى للأطراف المعنية الاستفادة من تلك المعلومات.
5. الترابط: يجب أن تكون الجمل في التقرير مترابطة وأن تشجع الشخص القارئ للتقرير على إكمال التقرير دون تشتت في الأفكار الواردة فيه.
6. الصدق والأمانة: يجب أن لا يكون المدقق متحيزاً في تقريره لأي طرف من الأطراف، وأن يوضح النتائج في التقرير بكل صدق وأمانة.

## أنواع التقارير المحاسبية

تتعدد التقارير المحاسبية وفقاً للزاوية التي ينظر لها:

### 1- من حيث درجة الإلزام

تقسم التقارير من حيث درجة الإلزام إلى نوعين هما: (عبد الله، 2004: 94)

#### أ- التقارير الخاصة Special Reports

وهي التقارير المرتبطة بمهام محددة وخاصة، ولم ينص القانون على إعدادها. مثال ذلك تقارير المشروعات الفردية وشركات الأشخاص في الكويت. ومثاله أيضاً المراجعات الجزئية-في ظل أي قانون أو عدمه، تقييم الشهرة أو تقدير الخسارة الناجمة عن حريق ما، وما شابه ذلك.

ب- التقارير العامة Public Reports وهي التقارير التي تتماشى مع نصوص القوانين المنظمة للشركات والتي ألزمت الشركات المساهمة بتدقيق حساباتها من قبل مدقق خارجي. وغالباً ما يطلق على هذا النوع من التقارير تقرير الميزانية (العشماوي، 2005: 34).

2- من حيث محتويات التقرير المحاسبي

يمكن تقسيم التقارير من حيث محتوياتها إلى الأنواع التالية:

أ- تقارير مختصرة Short-Form Reports

هي التقارير المتعارف عليها بالتقارير القصيرة ويطلق عليها البعض (العشماوي، 2005: 36) تقرير الميزانية، ويتضمن نموذج التقارير المختصرة القوائم المالية الأساسية والتي تتمثل في:

- قائمة المركز المالي.
- قائمة التدفقات النقدية.
- قائمة الدخل.
- قائمة الأرباح المحتجزة.
- قائمة التغير في المركز المالي.
- الملاحظات المرافقة للتقرير المالي والتي توضح السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد القوائم المالية.
- الجداول التفصيلية الخاصة بنود القوائم المالية.
- الملاحظات التوضيحية المرافقة للتقرير المالي والخاصة بعناصر القوائم المالية.

ب- التقارير المطولة Long-Form Reports

وهي التقارير التي تعد لأغراض خاصة وتقدم للإدارة، ويتضمن هذا النوع من التقارير شرحاً مفصلاً، وأموراً لا يرد ذكرها في التقرير المختصر، ومن الأمثلة عليها التقارير الخاصة بشرح الأخطاء التي اكتشفها المدقق أثناء عمله، توصيات المدقق بخصوص النظام المحاسبي لرفع كفاءته، تقديم التوصيات لتطوير نظام الرقابة المالية ولا تعتبر ضرورية للالتزام بالمبادئ المحاسبية، ومن هذه المعلومات:

- جداول ومعلومات لبعض بنود القوائم المالية الأساسية.
- ملخص لبعض البنود مثل الدخل وربحية السهم العادي.
- بعض الحسابات التفصيلية مثل المصاريف الإدارية، المصاريف التسويقية.

بعض الجداول والأشكال والبيانات الإحصائية.

- بعض المعلومات غير المحاسبية.

- عرض لإجراءات التدقيق التي تم إتباعها في فحص بعض العناصر

(المطيري، 2003: 44)

العلاقة بين حاكمية الشركات ودرجة شفافية التقارير المحاسبية

تعد التقارير المحاسبية هي الوسيلة الرئيسة لتوصيل المعلومات، لذلك يجب أن تكون أكثر نفعاً باعتبارها المصدر الرسمي، وهذا يتطلب ضرورة تطوير طريقة عرض المعلومات المحاسبية بها، حيث أن الأسلوب الحالي الذي تعد على أساسه يضع العديد من القيود أمام الإفصاح عن المعلومات الملائمة، ويجعل لها قدرة محدودة للوفاء باحتياجات المستخدمين من المعلومات، كما يرتبط بهذا الأمر وضع مجموعة من المعايير لتحديد الأهمية النسبية لكل معلومة وملاءمتها وموقعها بإحدى وسائل الإفصاح.

كما يلاحظ أن اتجاهات التوسع في الإفصاح تهدف إلى زيادة قيمة وقدرة القوائم المالية بتضمينها معلومات محاسبية ذات منفعة عالية لكافة المستخدمين في المجالات المختلفة (ناسف، 1991). وحتى يمكن تحقيق ذلك يتطلب الأمر المفاضلة بين اتجاهين هما:

(FASB, 1984, P. 6)

الأول: الإفصاح عن كافة المعلومات والتفاصيل.

الثاني: تحديد القدر الملائم من المعلومات التي يتم الإفصاح عنها والتي تفي بالاحتياجات الفعلية للمستخدمين.

ويجب أن يؤخذ في الاعتبار أن الاتجاه الأول قد يؤدي إلى المبالغة في الإفصاح عن معلومات وتفاصيل أكثر من الاحتياجات الفعلية؛ مما يؤثر في النهاية تأثيراً سلبياً على كافة الأطراف، فالشركة تتحمل مزيداً من التكاليف والأعباء، والمدقق الخارجي تزداد مسؤوليته في التحقق من دقة وموضوعية المعلومات الإضافية فضلاً عن ما قد تسببه كثرة وتنوع المعلومات والتفاصيل من تأثير عكسي على قدرة المستخدمين في الإفادة المنشودة منها.

وأما الاتجاه الثاني فهو الأكثر ملاءمة، فيتطلب تحقيقه دراسة المعايير التي تحكم كمية ونوعية المعلومات التي يجب نشرها باعتبارها ضوابط وقيوداً لحدود الإفصاح.

ويجب أن يعزز ويشجع إطار الحاكمة المؤسسية الشفافية والكفاءة للأسواق المالية، وأن يكون هذا الإطار متسقاً مع أحكام القانون، وبين بوضوح توزيع المسؤوليات بين المشرفين المختلفين والجهات التنظيمية والمسؤولة عن تطبيق القوانين (إسحق وأبو زر، 2006: 54).

أ- على إطار الحاكمة المؤسسية أن يتطور من وجهة نظر أثره على الأداء الاقتصادي ككل، وتكامل السوق، والحوافز التي يوفرها للمشاركين في السوق، وتعزيز شفافية وكفاءة الأسواق المالية.

ب- أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية في التشريع القضائي والتي تؤثر على ممارسات الحاكمة المؤسسية متسقة مع أحكام القانون، وتتصف بالشفافية، وموضع التنفيذ.

ج- أن يكون توزيع المسؤوليات بين الجهات المسؤولة المختلفة في التنظيم موزعة بشكل واضح وتضمن خدمة مصالح الجمهور.

د- أن يكون لدى السلطات الإشرافية والتنظيمية والمسؤولية عن تطبيق القانون السلطة والموارد لتلبية واجباتها بأسلوب مهني وموضوعي، ويجب أن تكون أحكامها في الوقت المناسب شفافة ومفسرة بشكل تام.

ويجب أن يحمي إطار الحاكمة المؤسسية ويسهل ممارسة حملة الأسهم لحقوقهم.

أ. يجب أن تشمل الحقوق الأساسية للمساهمين الحق في الآتي:

- طرق آمنه ومضمونة لتسجيل الملكية.
- نقل أو تحويل ملكية الأسهم.
- الحصول على معلومات هامة وملائمة بالنسبة للشركة المساهمة على أسس منتظمة (دورية) وبالتوقيت الجيد.
- المشاركة في أرباح الشركة.

ب. يجب أن يكون للمساهمين الحق في المشاركة في القرارات المتعلقة بالتغييرات المؤسسية الجوهرية، وإبلاغهم بشكل كافٍ عنها، مثال ذلك:

(إسحق وأبو زر، 2006: 56).

- ملحقات للقانون أو النظام الأساسي أو بنود المواد التأسيسية أو الدمج، وغيرها من الوثائق المتعلقة بممارسة السلطة المشابهة للشركة.

- إصدار أسهم جديدة.
- العمليات الاستثنائية بما في ذلك تحويل كل الأصول أو جزء كبير منها، والتي ينتج عنها بيع الشركة.
- ج. أن يكون للمساهمين الفرصة للمشاركة بشكل فاعل والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة، كما يجب ان يكونوا مطلعين على الأحكام بما في ذلك إجراءات التصويت التي تحكم الاجتماعات العامة للمساهمين.
- أن يزود المساهمين بمعلومات كافية وفي الوقت المناسب حول تاريخ ومكان وأجندة الاجتماعات العمومية، وكذلك المعلومات الكاملة وبالتوقيت المناسب بخصوص المواضيع المراد التصديق عليها في الاجتماع.
- أن يكون للمساهمين الفرصة لطرح الأسئلة على مجلس الإدارة، بما في ذلك أسئلة تتعلق بالتدقيق الخارجي السنوي، واقتراح مناقشة بنود على أجندة الاجتماعات العمومية، واقتراح قرارات خاضعة لقيود معقولة.
- تسهيل مشاركة فاعلة للمساهمين في قرارات الحاكمية المؤسسة الرئيسة، مثل ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، كما يجب أن يكون المساهمون قادرين على جعل وجهة نظرهم أو آرائهم معروفة بخصوص سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، كما يجب أن تكون خطط المكافآت لكل من أعضاء مجلس الإدارة والموظفين خاضعة لموافقة المساهمين.
- أن يكون المساهمون قادرين على التصويت شخصياً أو غيابياً (بالإنابة)، كما يجب إعطاء وزن متساوٍ للأصوات سواء أكانت شخصية أم بالإنابة، كما توصي المبادئ بأن التصويت بالوكالة مقبول عموماً.
- د. الإفصاح عن هيكل رأس المال والترتيبات التي تساعد مساهمين محددين (تمكن بعض المساهمين) من الحصول على درجة رقابة (سيطرة) لا تخضع للنسبة والتناسب بالنسبة لحقوق ملكيتهم ( لا تتناسب مع حقوق ملكيتهم في الشركة).
- هـ. يجب السماح للأسواق المالية من أجل الرقابة على الشركات المساهمة أن تعمل بأسلوب كفاء وشفاف (إسحق وأبو زر، 2006: 57).

- أن تبين بوضوح وتفصح عن القواعد والإجراءات التي تحكم رقابة (السيطرة المؤسسية) الشركات المساهمة في الأسواق المالية والعمليات غير العادية (الاستثنائية مثل دمج الشركات) وبيع أجزاء أساسية من أصول الشركة والإفصاح عنها، وذلك حتى يتمكن المستثمرون والأسواق المالية من تفهم حقوقهم والحق بالمطالبة بها. كما يجب أن تحدث العمليات وفق أسعار شفافة وبموجب ظروف وأحوال عادلة تحمي حقوق جميع المساهمين حسب نوعهم.
- عدم استخدام طرق ووسائل ضد حالات الاستيلاء كحجاب واقٍ للإدارة ومجلس الإدارة ضد المساءلة (عدم استخدام الوسائل المضادة للاستيلاء لحماية الإدارة ومجلس الإدارة من المساءلة).
- و. تسهيل ممارسة حقوق الملكية من قبل جميع المساهمين، بما في ذلك المستثمرين المؤسسين (Institutional Investors).
- على المستثمرين المؤسسيين الذين يتصرفون ضمن حدودهم كوكلاء (يمثلون الوكيل عن مؤسساتهم) الإفصاح عن الحاكمية المؤسسية الشاملة وسياسات التصويت (سياساتهم الانتخابية) بخصوص استثماراتهم، بما في ذلك الإجراءات المتبعة التي لديهم من أجل التقرير عن استخدام حقوقهم في التصويت.
- على المستثمرين المؤسسيين الذين يمثلون الوكيل عن مؤسساتهم الإفصاح عن معالجتهم للتضارب الهام في المصالح والتي يمكن أن تؤثر على ممارسة الحقوق الرئيسة للملكية بالنسبة لاستثماراتهم.
- ز. السماح للمساهمين وبما في ذلك حملة الأسهم المؤسسين بالتشاور مع بعضهم بعضاً حول مواضيع تتعلق بالحقوق الأساسية للمساهمين كما عرفت في مبادئ الحاكمية المؤسسية، والخاضعة للاستثناءات لمنع سوء الاستخدام.
- كما يجب أن يضمن إطار الحاكمية المؤسسية أن إفصاحاً صحيحاً وبالوقت المناسب قد تم على جميع الأمور الهامة والجوهرية بالنسبة للشركة المساهمة، بما في ذلك الوضع المالي، والأداء، وحقوق الملكية، وحاكمة الشركة (إسحق وأبو زر، 2006: 58).

## المبحث الثالث: سوق الكويت للأوراق المالية

نبذة تاريخية عن سوق الكويت المالي

كان التعامل في سوق الأسهم الكويتية يتم من خلال مكاتب وسطاء العقارات وفي التجمعات الشعبية, حيث كان كل وسيط يمثل سوقاً قائماً بذاته يتحدد فيه أسعار البيع والشراء والكميات التي يتعامل فيها, وقد اكتسبت هذه المرحلة أهميتها ليس فقط لأنها مثلت المرحلة الأولى لتأسيس الشركات المساهمة الكويتية وظهور أسهمها كأول نوع من الأوراق المالية المحلية القابلة لتداول في الكويت, إنما كذلك لأنها شهدت تكوين المعالم والملامح الرئيسة للاقتصاد الكويتي الحديث (البورصة, 2007: 43).

وفي الكويت, تناول قانون الشركات رقم (22) لسنة (97) بعض المواد المتعلقة بانتخاب مجلس الإدارة والمدقق الخارجي من قبل الهيئة العامة, كما تضمن قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم (73) لسنة (2003) مواد خاصة بتنظيم انتخاب وتغيير المدقق المالي وتحديد أتعابه ويتم تطبيق القانون شكل فعال وتلتزم به الشركات المساهمة والسوق المالي في دولة الكويت.

يعدّ بنك الكويت الوطني أول شركة مساهمة عامة يتم إنشاؤها في الكويت, حيث طرحت أسهمها للاكتتاب العام في سنة 1952, ثم أعقبه تأسيس شركة السينما الكويتية في عام 1954 ثم الخطوط الجوية الكويتية في عام 1956, ثم توالى تأسيس الشركات المساهمة الكويتية بعد ذلك حتى أضحت تمثل منفذاً استثمارياً جديداً للأموال التي تراكمت نتيجة النشاط الاقتصادي خاصة بعد تزايد تصدير النفط. (دليل السوق الكويتي, 2005)

تم إصدار القانون التجاري رقم (15) لسنة 1960 الذي لعب الدور الأساسي في تنظيم إصدار الأوراق المالية والاكنتاب فيها, ويعد هذا القانون المنظم الأول لإصدار الأوراق المالية في الكويت حيث حدد المسؤولية القانونية لكل من المصدرين والمكتتبين في الأوراق المالية.

وقد شهدت فترة الستينات تزايد تأسيس الشركات المساهمة الكويتية في مختلف المجالات النشاط الاقتصادي وتزايد التداول بشكل ملموس, مما استدعى إصدار قانون آخر وهو القانون رقم (32) لسنة 1970 بشأن تنظيم تداول الأوراق المالية في الكويت, حيث أوصى بتكوين لجنة استشارية للإشراف على عمليات التداول الأوراق المالية. كما صدر في أغسطس من عام 1971 قرار وزير الصناعة والتجارة رقم (10) بشأن تداول الأوراق المالية الخاصة بالشركات المساهمة الكويتية, حيث أسندت مهمة تنظيم تداول الأوراق المالية إلى شعبة في وزارة التجارة والصناعة, أطلق عليها شعبة الأوراق المالية.

وفي فبراير من عام 1972، تم افتتاح أول مقر للبورصة الكويتية بمدينة الكويت وصدرت قوانين عدة تتعلق بتنظيم التداول في الأوراق المالية الخاصة بالشركات المساهمة الكويتية وذلك بغية الحفاظ على المصالح المالية والاقتصادية للبلاد.

وفي نوفمبر 1976 صدر قرار وزير الصناعة والتجارة رقم (61) لسنة 1976 والخاص بإعادة تنظيم تداول الأوراق المالية الخاصة بالشركات المساهمة الكويتية وقد تم بموجب هذا القرار تكوين لجنة الأوراق المالية.

ومن هنا نجد أن القرارات الوزارية التي اتخذت كانت تهدف إلى تطور أداء سوق الأوراق المالية وتنشيط حركة التداول والحد من ظاهرة تأسيس الشركات المحلية بوضع الشروط والمعايير، ولكن الكثير من المتعاملين قاموا بالالتفاف على هذه المعايير بتأسيس شركات مسجلة أسماً في دول الخليج إلا أن ملكيتها وإدارتها في الغالب تؤول لأفراد أو مؤسسات كويتية وذلك للهروب من المعايير المفروضة على عملية التأسيس والتداول التي تخضع لها الشركات المحلية فنشأت ظاهرة تأسيس الشركات الخليجية في أواخر السبعينات.

أزمة سوق المناخ (السوق الموازي)

وفي مطلع الثمانينيات اشتدت حمى التداول وارتفاع أسعار الأسهم الخليجية لتحقيق طفرة في عملية الاكتتابات التي عكست سياسة التأسيس فيها بتخصيص الجزء الأكبر من الأسهم المؤسسية للأفراد، حيث أن أسعار السوق تتضاعف بمجرد طرح أسهم الشركة للتداول، وقد غطت أسهم الشركات المطروحة للاكتتاب في بعض الحالات عشرات الأضعاف. ولعبت البنوك المحلية والخليجية دوراً هاماً في تأمين التسهيلات الائتمانية للمكتتبين خاصة وأن مدة التخصيص قصيرة، مما أدى إلى ربط الأموال المدفوعة خلال مدة لا تتجاوز الأسبوع، وفي هذه المرحلة بدأت عمليات التداول المسبق لأسهم الاكتتاب بأسعار تفوق السعر الأسمى بأضعاف، ويكفي للمكتتب أن يعلم عدد الأسهم التأسيسية الممنوحة له ليتمكن من بيعها. كل ذلك أدى إلى زيادة الطلب على أسهم الاكتتابات وذلك لعلم المكتتب بأنه سيجني أضعاف ما دفع من سعر السهم الأسمى مضافاً إليه تكاليف الاقتراض، وبلغت حمى المضاربة أوجها عام 1981 حيث وصل التعامل بالشيكات الآجلة أرقاماً عالية (كان من الصعب تحديد قيمتها) نظراً لعدم تسجيل هذه العمليات عن طريق وزارة التجارة.

وكانت المصارف المحلية والخليجية وفي بعض الأحيان الأجنبية منها تمنح تسهيلات ائتمانية كبيرة للمتداولين ومعدلات فائدة مرتفعة نسبياً، لتمكينهم من تمويل عملية الاكتتاب أو التأسيس. ونتيجة للأرباح العالية التي يمكن تحقيقها عن طريق عمليات البيع الآجلة فإن تكلفة التسهيلات الائتمانية هذه لم تكن ذات أهمية نظراً لارتفاع هامش الربحية لعمليات البيع الآجلة مقارنة مع تكلفة الاقتراض. وفي العام (1981) احتل السوق الكويتي المرتبة الثامنة بين الأسواق المالية العالمية من حيث معدل الدوران وضخامة حجم التداول دون أن يصاحب هذا الارتفاع تطوراً في التشريعات أو التنظيم. وبعد أن تفاقمت حمى التداول أو المضاربة وافقت وزارت التجارة على إعادة السماح بتأسيس الشركات الكويتية المساهمة المغفلة ومنحت التراخيص لتأسيس عدد كبير من الشركات المغفلة حيث هدف المسؤولون لامتنصاص فوائض الأموال المتوافرة لدى المواطنين بالسماح بتأسيس هذه الشركات مما يؤدي إلى تقليص الارتفاع بالأسعار وقد تم ذلك بالفعل إذ بدأت هوامش الأرباح بالتقلص تدريجياً ولو أنها بقيت عملية مربحة وذلك حتى منتصف عام 1982م (صندوق النقد العربي، 1982). كما قام البنك المركزي الكويتي في أوائل (1982) بإصدار تعليمات إلى البنوك التجارية بتقليص التسهيلات الائتمانية الموجهة للأوراق المالية ثم قرر البنك منع تقديم أي تسهيلات ائتمانية لتمويل عمليات التداول بالأسهم الخليجية، مما أدى للمتداولين الاتجاه إلى عمليات البيع الآجل وبهوامش مرتفعة وذلك لضمان استمرار عمليات التداول.

ونتيجة لما تقدم تدهورت حلقة التداول ولم يتمكن بعض كبار المتداولين من الإيفاء بالتزاماتهم الناتجة عن المضاربات الخالية التي لا تستند إلى أي معلومات حقيقية عن أوضاع الشركات المسجلة بالإضافة إلى غياب المعلومات أو نقصها أو تحريفها ونظراً لعملية التشابك بين المتداولين أدى ذلك إلى أن الآخرين لم يتمكنوا من الإيفاء بالتزاماتهم وهكذا دواليك فحدثت أزمة ما يعرف بسوق المناخ (السوق الموازي) فاتخذت الدولة إجراءات عديدة منها إنشاء شركات المقاصة وذلك لتحديد كميات الشيكات الآجلة في السوق المالية وبلغت ما يقارب 27 مليار دينار كويتي، حيث اعتبرت تلك الإجراءات من الإجراءات الحاكمة لضبط حركة التداول الآمنة في السوق المالي.

ومن الإجراءات الأخرى المتخذة فقد تم إنشاء صندوق لصغار المستثمرين وإنشاء هيئة تحكيم بغرض التوصل إلى تسويات في ما بين المتداولين ومن ثم مؤسسة حكومية لتحل محل المعسرين وإدارة ممتلكاتهم، كما قامت الدولة عن طريق شركات الاستثمار الكبرى بشراء الأسهم الكويتية المدرجة في البورصة بأسعار حددت مسبقاً أدى إلى إعطاء المستثمرين صمام أمان

في ما يتعلق باستثماراتهم، ونظراً للآثار التي أحدثتها أزمة سوق المناخ في عام 1982 فقد أتجه التفكير إلى إعادة تنظيم السوق وفقاً لضوابط وقيود محددة ليكون قادراً على القيام بدوره الحقيقي في مجال تطوير الاقتصاد الوطني. وبناء على ذلك صدر في أغسطس (1983) المرسوم الخاص بإعادة تنظيم السوق حيث جاء في المادة رقم (1) بأن يتولى سوق الكويت للأوراق المالية مباشرة نشاطه وفقاً لأحكام هذا المرسوم ويتمتع السوق بالشخصية الاعتبارية المستقلة وتكون له أهلية التصرف في أمواله وإدارتها ولها حق التقاضي كما صدر القرار رقم (35) لسنة 1983 بشأن اللائحة الداخلية للسوق المالي.

وفي عام 1985 قامت الحكومة باتخاذ العديد من الإجراءات الإيجابية (إجراءات حاكمية) لإيجاد جو من الثقة والتفاؤل بعد وقوع أزمة المناخ فقامت بإصدار المرسوم الأميري الخاص بإنشاء لجنة السوق المالي، وقامت بوضع برنامج لحل أزمة المديونيات الصعبة بعد عملية شد وجذب مع مجلس الأمة. وفي شهر أغسطس 1990 تعرض السوق والاقتصاد الكويتي للتدمير جراء الغزو العراقي على الكويت ولم يعد التداول إلى السوق حتى أواخر سبتمبر من عام (1992) وقامت الحكومة الكويتية في التسعينات لمواجهة الركود الاقتصادي الناتج عن الوضع السياسي في المنطقة باتخاذ العديد من السياسات كبرنامج خصخصة القطاع العام وفتح باب الاستثمار أمام المستثمر الخليجي والعربي. وفي بداية الألفية الجديدة وبعد الهبوط الكبير للسوق عام (1998) قامت إدارة السوق بوضع إستراتيجية تهدف لتطوير السوق وذلك من خلال خطة مستقبلية تركز على ثلاثة محاور (التقرير السنوي لسوق الكويت للأوراق المالية، 2002):

1. دعم استقلالية السوق ودوره الرقابي.

2. تطوير آليات السوق.

3. التطوير الفني للسوق.

والمستقرئ لحال السوق الكويتي يلاحظ أن التطوير باتخاذ الإجراءات الحاكمية لا يأتي إلا بعد حدوث أزمة تعصف بالسوق كما هو الحال اليوم، فبعد فقدان المؤشر السعري لما يقارب 3000 نقطة ارتفعت الأصوات المطالبة بإنشاء هيئة لسوق المال بهدف تطوير السوق وتفعيل أدواته (نشرة سوق الكويت للأوراق المالية، 2008: 12).

ويكاد يقتصر - التعامل في سوق الأوراق المالية في الكويت على الأسهم فقط وذلك لانخفاض التعامل في السندات التي تتميز بارتفاع أسعار فائدتها كما يقتصر - الاكتتاب فيها على بعض الشركات والمؤسسات التي تحتاج إلى تمويل خارجي وتعجز مواردها المالية عن مواجهة التزاماتها. ويرجع ذلك إلى تفضيل المستثمر التعامل في الأسهم

نظراً لسهولة تداولها والمزايا التي تمنحها لحاملها إضافة إلى الناحية الشرعية التي يراعيها الكثير من المستثمرين. كما أن المستثمر بصفة عامة نظرته محدودة للأدوات الاستثمارية الأخرى كشهادات الإيداع وصناديق الادخار، كما أن الوفرة المالية النسبية التي تتمتع بها ميزانية الدولة جعلها لا تحتاج إلى خلق دين عام لسد أي عجز بها من خلال إصدار السندات الحكومية وأذونات الخزنة وهما من الأدوات الاستثمارية المتعارف عليها في أسواق المال بالدولة النامية. هذا بالإضافة إلى الزيادة المضطردة في عدد الشركات المساهمة المقفلة التي تعتمد في تكوين رأس مالها على المصادر المالية الذاتية لمؤسسيها من خلال إصدار الأسهم

(سوق الكويت للأوراق المالية، 2008: 15).

مسار تطور نشاط سوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة من 2001-2007

شهد سوق الكويت للأوراق المالية خلال العام 2001 عدة تطورات شملت حركة التداول وأداء الشركات ورسملة السوق. ولدى متابعة تطورات النشاط في السوق الكويتي للأوراق المالية خلال عام (2001) كما تعكسها بيانات المؤشرات الرئيسة للتداول والأسعار، على جانب تحليل أهم العوامل المؤثرة في تلك المؤشرات، وأداء الشركات المدرجة، وإحداث تطور في قاعدة الإصدار، والشركات الجديدة المدرجة في السوق خلال عام (2001)، حيث أظهرت البيانات المالية استمرار التحسن في هذه المؤشرات خلال العام، وعلى وجه التحديد ارتفاع إجمالي كل من كمية وقيمة السهم المتداولة في سوق الكويت للأوراق المالية بنسبة (141.2%) و(177.5%) كل منهما على الترتيب خلال عام (2001) مقارنة بالعام السابق. كما ارتفع إجمالي عدد الصفقات في السوق بنحو (354.3) ألف وبنسبة (126.4%) خلال عام (2001) مقارنة بالعام السابق. إلى جانب ذلك فقد شهد المؤشر العام للأسعار للسوق ارتفاعاً بلغت نسبته (26.8%) من نحو (1348.1) نقاط في نهاية عام (2000) إلى نحو (1709.4) نقطة في نهاية عام (2001).

من أهم العوامل المؤثرة في تطورات النشاط في سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام (2001) الانخفاض النسبي في مضاعف السعر السوقي (P/E)، وارتفاع معدل دوران السهم للعديد من الشركات المدرجة، وتزايد التدفقات المالية للسوق من مصادر عديدة، وتسارع وتيرة إنشاء وممارسة الصناديق الاستثمارية، إلى جانب تأثير الفرص المضاربة على مجريات التداول في بعض الفترات خلال عام (2001) (التقرير السنوي لسوق الكويت للأوراق المالية 2001-2007).

وبالنسبة لأداء الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام (2001)، فقد حققت ارتفاعاً في أرباحها بنسبة (23%) مقارنة بالعام السابق، ليصل مجموع صافي الأرباح إلى العدد (88) شركة توافرت بياناتها إلى نحو (578) مليون دينار مقابل نحو (470) مليون للعام السابق. وقد بلغ متوسط ربحية السهم في سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام (2001) نحو (22) فلساً. وبالمقارنة مع أداء الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام (2002) فقد حققت الأخيرة ارتفاعاً في أرباحها بنسبة (14%) مقارنة بالعام السابق. ليصل مجموع صافي الأرباح إلى العدد (89) شركة توافرت بياناتها إلى نحو (681) مليون دينار مقابل نحو (597) للعام السابق. وقد بلغ متوسط ربحية السهم في سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام (2002) نحو (29.4) فلساً.

وشهد سوق الكويت للأوراق المالية نشاطاً قياسيًّا في عام (2003) حيث حققت فيه كافة المؤشرات ارتفاعاً غير مسبوق، كما تميزت بارتفاع إجمالي في كل من كمية وقيمة الأسهم المتداولة في سوق الكويت للأوراق المالية بنسبة (78%) و(143.3%) على التوالي مقارنة بالعام السابق. كما ارتفع إجمالي عدد الصفقات في السوق بنحو (560.7) وبنسبة (107%) خلال عام (2003) مقارنة بالعام السابق، إلى جانب ارتفاع المؤشر العام لأسعار للسوق لتصل نسبته (100%) من نحو (2375.3) نقاط في نهاية عام (2003) إلى نحو (4790.2) نقطة في نهاية العام (2003).

وقد كان من أبرز العوامل المؤثرة في تطورات النشاط في سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام (2003) تزايد حجم التدفقات المالية للسوق من مصادر عديدة، وأجواء التفاؤل السائدة بعد سقوط النظام العراقي بالإضافة إلى ارتفاع أرباح الشركات المدرجة وتدني مستويات أسعار الفائدة.

وعن أداء الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام (2003)، فقد حققت ارتفاعاً في أرباحها نسبته (86%) مقارنة بالعام السابق، ليصل مجموع صافي الأرباح إلى العدد (92) شركة توافرت بياناتها إلى نحو (1259.2) مليون دينار مقابل نحو (677.2) مليون للعام السابق. وقد بلغ متوسط ربحية السهم في سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام (2003) نحو (52.4) فلساً. وبالنسبة لتطور قاعدة الإصدار ورسملة السوق، فقد ارتفع عدد الشركات المدرجة في السوق لتصل إلى (108) شركة بنهاية عام (2003) مقابل (95) شركة بنهاية العام السابق. وقد بلغت القيمة السوقية لقيمة الشركات المدرجة في السوق نحو (18.1) بلايين دينار في نهاية عام (2003) محققة بذلك زيادة قيمتها (7.6) بليوناً ونسبتها (72%) مقارنة بنهاية العام السابق.

واتسم أداء سوق الكويت للأوراق المالية عام (2004) بالتميز، حيث سجل المؤشر الكلي للسوق رقماً قياسياً على الرغم من انخفاض بعض المؤشرات الأخرى. وممتابعة تطورات النشاط في سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام (2003) كما تعكسها بيانات المؤشرات الرئيسية للتداول والأسعار، إلى جانب تحليل أهم العوامل المؤثرة في تلك المؤشرات، وأداء الشركات المدرجة، وتطورت قاعدة الإصدار، والشركات الجديدة المدرجة في السوق خلال عام (2004) ومع بلوغ مؤشرات الأسعار في السوق لمستويات قياسية في هذا العام إلا إن معدلات النمو المسجلة لتلك المؤشرات انخفضت عن العام السابق.

ومن أهم العوامل المؤثرة في تطورات النشاط في سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام (2004) استمرار النمو في صافي أرباح الشركات المدرجة، زيادة عدد الشركات المدرجة في السوق، وتنامي معدلات الإنفاق الحكومي في السوق وزيادة التداول المؤسسي. وعن أداء الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام (2004)، فقد حققت ارتفاعاً في أرباحها بنسبة (20%) مقارنة بالعام السابق، ليصل مجموع صافي الأرباح إلى العدد (107) شركات توافرت بياناتها إلى نحو (1619.9) مليون دينار مقابل نحو (1349.6) مليون للعام السابق.

ولم يطرأ أي تغيير جوهري على أداء السوق في العامين (2005 و2006)، ومن هنا فإن أداء سوق الكويت للأوراق المالية كان تاريخياً خلال عام (2007) حيث بلغ حجم التداول (52246) بنسبة تقترب من (48%) من إجمالي التداولات في أسواق المال العربية (تقرير السوق، 2007).

وممتابعة تطورات النشاط في سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام (2007) كما تعكسها بيانات المؤشرات الرئيسية للتداول والأسعار، إلى جانب تحليل أهم العوامل المؤثرة في تلك المؤشرات، وأداء الشركات المدرجة، وتطورات قاعدة الإصدار والشركات الجديدة المدرجة في السوق خلال عام (2007). فقد ارتفع المؤشر العام للأسعار من نحو (6409) عام (2004) إلى (11445) في عام (2007) بمعدل نمو (78%) كما ارتفع إجمالي كل من كمية وقيمة الأسهم المتداولة في سوق الكويت للأوراق المالية بنسبة (55%) و(86%) كل منهما على التوالي خلال عام (2007) مقارنة بالعام السابق. كما ارتفع إجمالي عدد الصفقات في السوق بنحو (85%) خلال عام (2007) مقارنة بالعام السابق.

وعلى صعيد العوامل المؤثرة في تطورات النشاط في سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام (2007) التي كان أبرزها الارتفاع الكبير في أسعار النفط وحالة الاستقرار التي تسود المنطقة، واستمرار سياسة الإصلاح والانفتاح الاقتصادي، هذا بالإضافة إلى استمرار النمو في صافي أرباح الشركات، وزيادة عدد الشركات المدرجة، وتنامي معدلات الإنفاق الحكومي في السوق.

وقد احتل قطاع الاستثمار المركز الأول بين قطاعات السوق خلال هذا العام حيث استأثر بنحو (44%) من إجمالي عدد الأسهم المتداولة بقيمة تصل إلى (10962) مليون دينار بنسبة (38%) من قيمة التداول موزعة على (716632) صفقة بنسبة تصل إلى (36%) من إجمالي الصفقات. ويرى الباحث أن التطورات التي حدثت في سوق الكويت للأوراق المالية قد حدثت بشكل متسارع، حيث أن حجم التداول وعمليات البيع والشراء قد ارتفعت بشكل ملحوظ خلال السنوات المتتالية وهذا ينسجم مع حركة التقدم الاقتصادي التي تعيشها دولة الكويت لذلك ظهرت هناك ضرورة واضحة لتطبيق حاكمية الشركات في السوق المالي الكويتي. إجراءات الحاكمية من خلال الإطار المؤسسي والتشريعي لسوق الكويت للأوراق المالية أمام هذا التطور الكبير في مجالات التداولات بالأسهم والأدوات الاستثمارية الأخرى في سوق الكويت منذ نشوء السوق وحتى تاريخه كان لا بد من إعادة النظر بآلية تطبيق مبادئ وإجراءات الحاكمية على أنشطة السوق (نشرة سوق الكويت للأوراق المالية، 2007).

وسوف نستعرض باختصار إجراءات الحاكمية على مستوى سوق الكويت وفق ما يلي:

#### إدارة السوق

يدير السوق لجنة يرأسها وزير التجارة والصناعة، تضم في عضويتها:

1. مدير السوق، ويكون نائباً للرئيس ومتفرغاً للعمل.
  2. ممثلاً عن وزارة التجارة والصناعة.
  3. ممثلاً عن وزارة المالية.
  4. ممثلاً عن بنك الكويت المركزي.
  5. اثنين من ذوي الخبرة والكفاءة يختارهما مجلس الوزراء بناء على ترشيح من وزير التجارة والصناعة.
  6. أربعة أعضاء تختارهم غرفة تجارة وصناعة الكويت ويكون من بينهم أحد الوسطاء.
- هذا ويتم تشكيل إدارة السوق بموجب قرار من مجلس الوزراء، بناءً على عرض وزير التجارة والصناعة ولمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ويكون تعيين مدير السوق مرسوم أميرى بناءً على عرض وزير التجارة والصناعة ولمدة أربع سنوات قابلة للتجديد (دليل سوق الكويت للأوراق المالية، 2007).

## اختصاصات لجنة السوق

حددت المادة رقم (6) اختصاصات لجنة السوق فيما يلي:

1. وضع القواعد التنظيمية الخاصة بالتعامل في الأوراق المالية داخل السوق، والرقابة على تطبيقها والإشراف على عمليات تداول هذه الأوراق.
  2. اتخاذ ما يلزم من إجراءات نحو العمليات المشكوك في سلامتها.
  3. النظر في طلبات القيد والوسطاء وقيد أسهم الشركات المساهمة الكويتية أو أية أوراق مالية أخرى في السوق والبت فيها.
  4. وقف العمل مؤقتاً في السوق أو في أسهم شركة أو أكثر في حالة حدوث ظروف استثنائية تهدد حسن سير العمل وانتظامه.
  5. الموافقة على تقديرات الميزانية السنوية للسوق وعلى الحسابات الختامية وتعيين مراقبي الحسابات.
- كما نصت المادة رقم (13) من المرسوم لعام (2005)، على أن تنشأ داخل السوق لجنة تحكيم تشكل بقرار من لجنة السوق برئاسة أحد رجال القضاء الأعلى (اثنان من أعضاء لجنة السوق تختارهم اللجنة) وتكون مهمتها الفصل في جميع المنازعات المتعلقة بالمعاملات التي تتم في السوق. ويعد التعامل في السوق إقرار بقبول التحكيم ويثبت ذلك في أوراق هذه المعاملات، وتكون القرارات الصادرة عن اللجنة ملزمة لطرفي النزاع كما يكون للسوق، وفقاً لمادة رقم (14) من المرسوم، لجنة تأديب تتولى الفصل فيما ينسب للوسطاء والشركات المتعامل في أوراقها في السوق من مخالفات لأحكام المرسوم واللوائح والقرارات المنظمة للسوق، وكذلك المخالفات التي تمس حسن سير العمل والنظام في السوق والقواعد والأصول المتعلقة بمزاولة المهنة.
- عضوية السوق

تشمل عضوية السوق وفقاً للمادة (10) من المرسوم المنظم للسوق لعام (2006) ما يلي:

1. الشركات الكويتية التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام.
2. الشركات المساهمة الكويتية المقفلة التي تقرر لجنة السوق قبول عضويتها.
3. وسطاء الأوراق المالية المعتمدين لدى السوق.

## أهداف السوق

تتجلى أهداف سوق الأوراق المالية في الكويت (دليل سوق الكويت للأوراق المالية، 2007)، في

ما يأتي:

1. كونه يتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة وله أهلية التصرف في أموالها وإدارتها وحق التقاضي بما يساعده على تسيير أعماله لتحقيق الهدف من تنظيمه على الوجه الأمثل، وذلك في نطاق الأنظمة والقوانين ذات العلاقة بأعمال السوق.
  2. يعمل سوق الأوراق المالية من خلال نشاطه على ترشيد الأوراق المالية ويتخذ كافة الإجراءات اللازمة في نطاق صلاحياته لتنمية واستقرار التعامل في الأوراق المالية بما يكفل سلامة المعاملات ودقتها ويميزها لتفادي حدوث أي اضطراب في المعاملات... الخ.
  3. يقوم السوق بناءً على ما يجريه من بحوث ودراسات ومتابعة لحركة التعامل في الأوراق المالية بتقديم الرأي والمشورة إلى الجهات الحكومية المختصة بشأن المراكز المالية للشركات الأعضاء في السوق، وزيادة مقدرتها على تحقيق أغراضها (المراسيم، واللوائح الداخلية لسوق الكويت للأوراق المالية).
  4. يساهم السوق مع الجهات المختصة في تحقيق التنسيق والتكامل بين النشاطات المالية والاقتصادية وحركة رؤوس الأموال بما يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي والاقتصادي في الدولة.
  5. متابعة أجهزة السوق تطوير النظم وأساليب التعامل في الأوراق المالية والاستعانة بالأساليب الحديثة المعمول بها في السوق المالية المتقدمة وذلك من أجل تحقيق مكانة مالية حسنة لسوق الكويت للأوراق المالية على المستوى الإقليمي والدولي.
  6. العمل على تشجيع الادخار وتنمية الوعي الاستثماري بين المواطنين وحماية المدخرين وتهيئة السبل أمام توظيف الأموال في الأوراق المالية بما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني.
- أسواق رأس المال للأوراق المالية في السوق الكويتية
- أصبح سوق الكويت للأوراق المالية واحداً من أهم الأسواق المالية الجاذبة للاستثمار في المنطقة، وذلك بتطبيقه للآليات والنظم الحديثة والمعايير المتعارف عليها عالمياً والتي تنظم عمل السوق، مثل المبادلات والصفقات اليدوية وغيرها.

أولاً: السوق النقدي (الفوري)

يتم من خلاله بيع وشراء الأسهم نقداً، على أن يتم الدفع أو تسليم الشهادة بحد أقصى- في اليوم الثاني الساعة (11 صباحاً (T+1) ويبدأ التداول من الساعة (8.50) صباحاً وحتى الساعة (12.30) ظهراً يومياً.

وفيما يتعلق بسوق الأسهم العادية هناك أسواق مختلفة، مثل: (التقرير السنوي لسوق الكويت للأوراق المالية، 2007)

سوق الأسهم الرسمي، والسوق الموازي، وسوق الكسور، وأسواق المبادلات، والصفقات اليدوية كبيرة العدد (5% وأكثر من رأس المال).

1. السوق الرسمي: وهو سوق الأسهم الذي يتم فيه التقاء أوامر البيع والشراء على أساس أولويات الأسعار.

2. السوق الموازي: وهو السوق الذي يجمع الشركات التي لا تنطبق عليها شروط الإدراج في السوق الرسمي.

3. سوق الكسور: يتعامل هذا السوق في الأسهم التي يقل عددها عن وحدات التداول المحددة.

4. سوق المبادلات: هي تلك الصفقة التي يقوم بها البائع والمشتري بالاتفاق على مبادلة سهمي شركتين مدرجتين بالسوق، ويتم تنفيذها على لوحة خاصة داخل قاعة (دليل السوق، 2008).

ثانياً: السوق الآجل (سوق البيع الآجل)

هو السوق الذي يتم التعامل فيه بالأسهم أو السلع أو العملات ويعطي سعراً محدداً للتسليم في تاريخ معين بالمستقبل.

تنقسم عقود البيع الآجل إلى خمس فترات:

شهر - 3 شهور - 6 شهور - 9 شهور - سنة.

ويدفع المتعامل (40%) من قيمة الصفقة مقدماً، وبنسبة فائدة حدها الأقصى- (7%) وفترة

التداول من الساعة (12.30) وحتى الساعة (1.30) ظهراً.

صناع السوق: يقوم صناع السوق بوضع تسعيرات السوق الآجل مع أسعار محددة وفترات

التداول الآجل. ويمكن للمستثمرين التعامل وفقاً لتلك الأسعار والمدة المتاحة.

## ثالثاً: البيوع المستقبلية

تتم عقود البيوع المستقبلية بنفس فترات التداول الآجل (شهر- 3 شهور- 6 شهور- 9 شهور - سنة)، إلا أنها تتم خلال فترة تداول السوق النقدي، من الساعة (9.00) صباحاً وحتى الساعة (12.30) ظهراً وبنسبة فائدة حدها الأقصى (15%).

## أدوات الاستثمار المتداولة في سوق الكويت للأوراق المالية

هناك نوعان أساسيان من الأوراق المالية تم النص عليهما في قانون الشركات التجارية رقم (15) لسنة (1960) وهما الأسهم والسندات وانطلاقاً من تنوع أدوات الاستثمار المتداولة في السوق فقد صدر المرسوم الأميري رقم (31) لسنة (1990) الخاص بتداول الأوراق المالية وإنشاء صناديق الاستثمار، حيث سمح ذلك القانون بالتعامل بالأسهم الكويتية من خلال شهادات الاستثمار التي تطرحها الصناديق الاستثمارية المسجلة في السوق (التقرير السنوي لسوق الكويت للأوراق المالية).

## قطاعات السوق

توضع الشركات التي تتداول أسهمها في السوق بالقطاع الذي يمثل نشاط الشركة، حيث تتكون قطاعات السوق وفقاً لما يلي:

- 1- قطاع البنوك. 2- قطاع الاستثمار. 3- قطاع التأمين.
- 4- قطاع العقار. 5- قطاع الصناعة. 6- قطاع الخدمات.
- 7- قطاع الأغذية. 8- قطاع الشركات غير الكويتية.

## تطور نظام التداول

كان التداول في الأسهم يتم قديماً عن طريق المفاوضة المباشرة على السعر بين المتعاملين وكانت الصفقة تتم حينذاك بعد اتفاق الأطراف المعنية على السعر المحدد من قبلهم. وقد استمر التعامل بهذا النظام حتى صدور المرسوم الأميري عام (1983) الخاص بإنشاء سوق الكويت للأوراق المالية القائم حالياً، ثم تم تطوير النظام من الطريقة اليدوية إلى الطريقة الآلية من خلال الحاسب الآلي. وصمم هذا النظام خصيصاً لسوق الكويت للأوراق المالية لتحسين أداء السوق وزيادة كفاءته وتحقيق العدالة بين المتعاملين، حيث يضمن النظام الجديد السرية التامة في كافة مراحل التعامل، كما أن استعمال أجهزة الحاسب الآلي في التعامل، سيؤدي إلى إنجاز أكبر عدد ممكن من الصفقات في أوقات قياسية لا يستطيع أن يوفرها النظام اليدوي السابق (دليل السوق، 2008). ومن مزايا هذا النظام أيضاً أنه بالإمكان ربطه مع المتعاملين من خارج السوق وعبر جميع محافظات الكويت، كما أنه يتيح المجال لربطه مع الأسواق المالية الأخرى.

## نظام الإفصاح والمعلومات في السوق

يقوم السوق بتحليل الميزانيات السنوية والنصف سنوية للشركات المدرجة لديه بشكل مقارن، ويعمل على توزيعها على المتعاملين في السوق مباشرة وكذلك نشرها في وسائل الإعلام لإطلاع المتعاملين سواء في داخل الكويت أو خارجها على الأوضاع المالية لهذه الشركات، ثم يقوم بعمل دليل سنوي لهذه التحليلات ويصدره في شكل كتيب يسمى بدليل المستثمر حيث يتم توزيعه على المتعاملين وينشر في وسائل الإعلام. بالإضافة إلى ذلك يقوم السوق بعمل التقرير الاقتصادي السنوي الذي يبين التطورات الاقتصادية سواء الدولية أو الخليجية أو المحلية وأثرها على التداول في السوق أو على مستوى كل شركة مدرجة في السوق (دليل سوق الكويت للأوراق المالية، 2007).

ويقوم سوق الكويت للأوراق المالية بنشر- البيانات المتعلقة بنشاط التداول وتغيرات الأسعار اليومية وحركة المؤشر، كما يقوم بتوفير الخدمات الآتية للمتعاملين وهي على النحو التالي:

1. موقع السوق على الإنترنت: [WWW.KSE.COM.KW](http://WWW.KSE.COM.KW)
2. ربط أجهزة الكمبيوتر النقال Laptop بخطوط GSM.
3. خدمة ال Pager عن طريق رويترز.
4. خدمة ال WAP على التلغونات النقالة.
5. خدمة الرسائل القصيرة على أجهزة التلغون النقال بوساطة شركتي الاتصالات والوطنية للاتصالات.
6. بث شريط تلفزيوني لمعلومات التداول في تلفزيون الكويت ومحطة CNBC وجاري التعاقد مع كل من قناة الجزيرة - أبو ظبي - الحرة - Bloomberg في عام (2007).

## دورة التعامل في السوق

يعد الاستثمار في سوق الكويت للأوراق المالية أمراً سهلاً وميسراً فيستطيع المستثمر التداول في السوق بعد إتمام عملية فتح الحساب وتكون دورة التعامل في السوق كالتالي:

- فتح حساب لدى الشركة الكويتية للمقاصة، وإحضار (صورة البطاقة المدنية- اسم البنك المتعامل معه العميل - 3 دنانير كويتي للأفراد - 5 دنانير كويتي للشركات) واختيار شركة الوساطة حسب رغبة العميل.

- عند إعطاء أمر بيع يجب إحضار شهادة الأسهم بحد أقصى بعد يوم واحد من عقد الصفقة ما لم يوجد له رصيد بالمقاصة وإنما عند إعطاء أمر شراء يجب دفع مبلغ الصفقة للوسيط بحد أقصى يوم واحد من عقد الصفقة ما لم يوجد رصيد بالمقاصة.
- تحسب العمولة بالدينار وربع عن كل ألف دينار من قيمة الصفقة ولغاية (50) ألف دينار وما يزيد على ذلك تكون العمولة فيه ديناراً واحداً عن كل ألف. ويصدر شيك بالمقاصة للعملاء كل يوم (السبت - الثلاثاء) من كل أسبوع ويحسب نصف دينار عن كل صفقة لحساب المقاصة.
- لا يحق لسعر السهم أن يزيد على خمس وحدات تغير في السعر لليوم الواحد.

#### نظام التسوية والتقاص

عهدت إدارة السوق منذ عام (1986) إلى الشركة الكويتية للمقاصة بتولي هذه المهمة. حيث تقوم الشركة نيابة عن السوق بتسوية الالتزامات الناشئة عن المعاملات، ثم إجراء التقاص بين الحقوق والالتزامات المترتبة لهم قبل بعضهم بعضاً في خلال ثلاثة أيام. وقد تم تطوير هذا النظام في عام (1988) ليتم التقاص بين المتعاملين يومياً، وذلك حتى يتمكنوا من التعامل مع أرصدهم سواء النقدية أم الأسهم على أن تجري التسوية النهائية للحقوق في نهاية الأسبوع (دليل سوق الكويت للأوراق المالية، 2007).

## المبحث الرابع: الدراسات السابقة في مجال حاكمية الشركات

تم استعراض عدد من الدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة والتركيز بشكل خاص على تلك التي تناولت موضوع أثر تطبيق مبادئ الحاكمية على شفافية التقارير المحاسبية في الشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، حيث لوحظ أن هذه الدراسات تركزت في مجملها على دراسة حاكمية الشركات بشكل عام باعتبارها متغيراً مستقلاً ولم تدرس بشكل رئيس أثر تطبيق مبادئ الحاكمية على شفافية التقارير المحاسبية في الشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وقد اشتملت الأدبيات السابقة التي تم استعراضها تباعاً:

### الدراسات العربية

دراسة ناصف (2008) بعنوان: "حدود التوسع في الإفصاح في ضوء توافق أهداف أصحاب المصالح في المعلومات المحاسبية".

هدفت هذه الدراسة إلى التوصل إلى حدود أو نطاق للإفصاح المحاسبي بما يتوافق مع أهداف ومصالح كل مستخدمي المعلومات، وليس فئة منهم، مع مصالح وأهداف الإدارة. وخلصت الدراسة إلى أن اتجاهات الفكر المحاسبي تطالب بالتوسع في الإفصاح، فلم تعد حدوده قاصرة على إخلاء مسؤولية الإدارة تجاه الأطراف الأخرى، وإنما امتدت إلى مجالات تهدف إلى خدمة العديد من فئات المستخدمين، بتوفير متطلباتهم من المعلومات الملائمة في كافة المجالات، سواء ما يتصل منها بالعمليات والأحداث الفعلية، وما يرتبط منها بتقييم مقدرة المنشأة على الإفادة من الموارد المتاحة، وقدرتها على تحقيق الأرباح، ومنها ما يتصل بالقيم الجارية وأثر التغيرات في المستوى العام للأسعار، ومدى إسهامها في الحفاظ على البيئة والمجتمع، بالإضافة إلى ما يتصل بالتنبؤات المالية والخطط الإدارية المستقبلية. وإن اتجاهات التوسع في الإفصاح تهدف إلى زيادة قيمة وقدرة القوائم المالية باشتغالها على معلومات محاسبية ذات منفعة عالية لكافة المستخدمين في المجالات المختلفة.

دراسة الهيني (2007) بعنوان: "تطوير نظام للحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني".

فقد هدفت هذه الدراسة إلى تطوير نظام لحاكمية الشركات يوصى بتطبيقه في الشركات المساهمة العامة لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني، واختبار مدى إدراك مدقق الحسابات في الأردن لمفهوم حاكمية الشركات، ودراسة مدى اهتمام مدقق الحسابات بمراجعة كفاءة نظام حاكمية الشركات المطبق بالشركات المساهمة العامة الأردنية

وأثر كفاءة النظام على استقلالية مدقق الحسابات. ولتحقيق ذلك تم تصميم استبانة وزعت على عينة الدراسة التي بلغت (120) مدققاً ممارساً للمهنة، بالإضافة إلى المقابلات الشخصية مع مجموعة من المدققين.

وأظهرت نتائج تحليل مفردات الاستبانة النتائج التالية:

1. يوجد إدراك جيد من قبل مدقق الحسابات في الأردن لمفهوم حاكمية الشركات.
  2. يوجد اهتمام من قبل مدقق الحسابات في الأردن لدراسة وتقييم كفاءة نظام حاكمية الشركات للشركة موضع التدقيق.
  3. إن مقومات نظام حاكمية الشركات المتمثلة في وجود قوانين وتشريعات تدعم نظام حاكمية الشركات، ووجود وثيقة حاكمية الشركات لتبي تحديد صلاحيات ومسؤوليات كل عضو في الشركة، ووجود أنظمة فعالة كنظام التقارير المالية، تؤثر إيجابياً على استقلالية مدقق الحسابات.
  4. أن مبادئ نظام حاكمية الشركات المتعلقة بمجلس الإدارة والمتمثلة في استقلال أعضائه الظاهري والحقيقي، وفي تركيزهم على أمانة ووضوح التقارير المالية، وقيامهم بمراجعة الخطط السنوية التشغيلية والموازنات، واختيارهم للمدير التنفيذي والإدارة العليا والتخطيط لأعمالهم، واستخدام مدقق حسابات خارجي، تؤثر إيجابياً على استقلالية مدقق الحسابات.
- تختلف هذه الدراسة عن دراسة (الهيني، 2007)، أنها اشتملت على إجراءات الحاكمية في الشركات على جميع التقارير المحاسبية التي يصدرها سواء المدقق الداخلي أو الخارجي وأثرها على شفافية التقارير المحاسبية بينما اقتصرَت الدراسة السابقة على تطوير نظام الحاكمية لتعزيز استقلالية المدقق الخارجي.

دراسة مطر ونور (2007) بعنوان: "مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ حاكمية الشركات: دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي".

كان الهدف الرئيس لهذه الدراسة هو تقييم مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ حاكمية الشركات، حيث أجرى الباحثان دراسة ميدانية على عينة من الشركات المساهمة في القطاعين المصرفي والصناعي عددها (20) شركة، أي ما يعادل حوالي (32%) من حجم مجتمع الدراسة. ولقد تم توفير بيانات الدراسة الميدانية عن طريق استبانة شملت أسئلة تغطي ستة محاور رئيسية يغطي كل محور منها مبدأً من المبادئ الستة المتعارف عليها لنظام حاكمية الشركات.

استخدم الباحثان في تحليل نتائج الدراسة واختبار فرضياتها مؤشرات الإحصاء الوصفي بالإضافة إلى نوعين من الاختبارات الإحصائية هما: اختبار (t) للعينة الواحدة، واختبار مان-ويتني. وقد كشفت نتائج الدراسة عن مجموعة من النتائج التي تتلخص في أن مستوى التزام الشركات المساهمة العامة العاملة في القطاعين تراوح بين قوي وضعيف جداً، ولكن بمستوى عام مقبول أو متوسط مع ملاحظة أن مستوى الالتزام يميل لصالح القطاع المصرفي على حساب القطاع الصناعي. أما عن جوانب الخلل في تطبيق النظام فتترسخ بشكل رئيس في: عدم التزام مجالس الإدارة كما يجب بقواعد السلوك المهني، وعدم إشراك القاعدة العامة للمساهمين في اتخاذ القرارات الإستراتيجية للشركة وحرمانهم من الإطلاع على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة، وكذلك عدم التزام الشركات بمسؤولياتها الاجتماعية للبيئة التي تعمل فيها، ولجوء بعض إدارات تلك الشركات إلى استعمال وسائل غير مشروعة كالرشاوى والمحسوبية للحصول على العقود.

وتتميز هذه الدراسة عن سابقتها أنها ربطت مبادئ الحاكمة في الشركات وأثرها على شفافية التقارير المحاسبية، فكانت تقيس العلاقة بين متغيرين وهما شفافية التقارير المحاسبية وحاكمة الشركات. أما الدراسة الحالية فقد تناولت فقط مبادئ حاكمية الشركات بالتطبيق على القطاعين الصناعي والمصرفي.

دراسة السهموري (2007) بعنوان: "أثر مرتكزات حاكمية الشركات والإجراءات التحليلية في اكتشاف التلاعب في القوائم المالية".

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر توافر بعض مرتكزات حاكمية الشركات واستخدام الإجراءات التحليلية في اكتشاف التلاعب في القوائم المالية، تم استخدام اختبار (t) للعينات المستقلة لمعرفة قدرة النسب المالية في التمييز بين مجموعة الشركات التي تستخدم ممارسات الانسياب الوهمي للدخل مع الشركات الأخرى التي لم يثبت استخدامها لتلك الممارسات، وتم كذلك توزيع استبانة على كافة الشركات في عينة الدراسة لمعرفة مدى توافر مرتكزات حاكمية الشركات لديها وأثر ذلك في وجود ممارسات الانسياب الوهمي للدخل حيث تم استخدام اختبار الانحدار المنطقي لدراسة هذه العلاقة. وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام بنود قائمة التدفقات النقدية في الإجراءات التحليلية قد تكون أداة مهمة وكذلك أن بعض مرتكزات حاكمية الشركات المتعلقة بوجود دائرة تدقيق داخلي والقيود التي تكون على تغيير السياسات المحاسبية والفصل بين الإدارة التنفيذية

ومجلس الإدارة هي مرتكزات هامة في زيادة الضبط والرقابة الداخلية والخارجية على الشركات والحد من حدوث التلاعب في قوائمها المالية. وعليه فإن هذه الدراسة توصي بزيادة القوانين والمعايير والتشريعات التي تضبط وتزيد من كفاءة التدقيق الخارجي والجهات الرقابية المختلفة بحيث تفصل بعض الإجراءات التي يمكن أن تساعد في إعطاء تحذيرات هامة حول أماكن احتمالية وجود التلاعب في القوائم المالية، والعمل على زيادة ونشر الوعي بين مختلف الجهات الرقابية حول ممارسة المحاسبة الإبداعية وأثرها على حصول التلاعب في القوائم المالية، بالإضافة إلى توعية إدارات الشركات بضرورة تطبيق نظام للحكومية يتميز بالصدق والثقة والنزاهة والالتزام وتطبيق مبدأ المسؤولية والمساءلة والاحترام المتبادل بين كافة الأطراف.

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسة السابقة أنها لم تنحصر في القوائم المالية فقط للشركات، وإنما تضمنت أيضاً كل ما يتعلق بالتقارير المحاسبية والمالية، حيث إن لذلك أثراً كبيراً من خلال تطوير إجراءات ومبادئ الحكومية لشفافية التقارير المحاسبية في البيئة الكويتية التي يتم الحصول عليها. دراسة أبو زر (2006) بعنوان: "إستراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية حاكمية الشركات في القطاع المصرفي الأردني".

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم إستراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية حاكمية الشركات في القطاع المصرفي الأردني من خلال الإبلاغ المالي، حيث قامت الباحثة بتحليل العوامل المهنية المؤثرة في حاكمية الشركات وقامت ببيان دور الإفصاح المحاسبي في تحسين حاكمية الشركات في القطاع المصرفي الأردني وذلك من خلال عمل دراسة ميدانية شملت كافة المكلفين بحاكمية الشركات والإدارة لقياس إدراكهم للمتطلبات القانونية والمهنية والأخلاقية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

1. أن هناك قصوراً في التقارير السنوية للمصارف الأردنية تتمثل في عدم الالتزام بالإفصاح عن حاكمية الشركات في ضوء لجنة بازل الصادرة عام (1999).
2. أن هناك اتساقاً كبيراً في القوانين والتشريعات الأردنية مع قواعد ومبادئ حاكمية الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام (2004) إلا أنه قد تبين عدم وجود نصوص قانونية واضحة بشأن عدم استخدام طرق أو وسائل ضد حالات الاستيلاء كحجاب واقٍ للإدارة ومجلس الإدارة ضد المساءلة.

وتتميز الدراسة الحالية عن دراسة أبو زر في أنها تبحث اثر تطبيق الحاكمية على شفافية التقارير المحاسبية في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، في حين ركزت دراسة أبو زر على تقديم إستراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية حاكمية الشركات في القطاع المصرفي من خلال الإبلاغ المالي.

وتتميز هذه الدراسة عن سابقتها بأنها تناولت مدى تطبيق مبادئ الحاكمية في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، كما ربطت ذلك بأثر هذه المبادئ على شفافية التقارير المحاسبية.

دراسة العشماوي (2005) بعنوان: "إطار محاسبي مقترح لدور حوكمة الشركات في تنشيط سوق الأوراق المالية: مدخل تحليلي لتفعيل اقتصاد المعرفة".

هدفت هذه الدراسة إلى صياغة إطار محاسبي مقترح لأثر حاكمية الشركات في تنشيط سوق الأوراق المالية (لعينة من الشركات المتداولة أسهمها ببورصة الأوراق المالية في مصر-)، أما عن أهم النتائج فكانت كالتالي:

1. وجود فروق جوهرية في محددات حاكمية الشركات بين أممات الملكية المختلفة بشركات عينة الدراسة، فضلاً عن وجود تباين في ترتيب الأهمية النسبية لهذه المحددات وبين هذه الأممات.
2. وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين محددات حاكمية الشركات المتمثلة في الشفافية، والمحتوى المعلوماتي للإفصاح المحاسبي والتدقيق، والعدالة، والانضباط، وبين معدل دوران الأسهم بشركات عينة الدراسة، مما يعني أن تنشيط سوق الأوراق المالية مرهون بضرورة تفعيل هذه المحددات.
3. وجود علاقات ارتباط غير ذات دلالة إحصائية بين محددات حاكمية الشركات المتمثلة في طريقة الإفصاح المحاسبي والعدالة وبين دوران الأسهم بشركات عينة الدراسة، مما يعني وجود عوامل أخرى مؤثرة في تنشيط سوق الأوراق المالية بخلاف هذه المحددات ولم تدخل في الإطار المقترح.
4. وجود تأثير جوهري لمحددات حاكمية الشركات على تنشيط سوق الأوراق المالية على الرغم من تفاوت الأهمية النسبية لهذه المحددات.

5. تشير النتائج التفصيلية إلى الارتباط بين إمكانية رفع كفاءة سوق الأوراق المالية بدلالة معدل دوران الأسهم، وبين محددات حاكمية الشركات التي كشف عنها تحليل الانحدار المتعدد.
6. أسهمت النتائج في توضيح الفجوة بين النظرية والتطبيق المحاسبي فيما يتعلق بأهمية تقييم الممارسات بشأن حاكمية الشركات، حيث كشفت الدراسة عن وجود تأثير ملموس لبعض المحددات الفرعية داخل كل محدد رئيس والتي لم تتعامل معها المنظمات والمؤسسات الدولية.
7. أشارت الدراسة في سياق نتائجها إلى أهمية بناء رقم قياسي أو نموذج لدرجة الحاكمية المقبولة على مستوى كل دورة في إطار تشريعاتها وقواعد الإشراف والرقابة الخاصة بهيئات أسواق المال على وجه الخصوص، نظراً لأهمية هذا الرقم القياسي في إجراء التقييم الموضوعي لمدى تطبيق محددات الحاكمية بالشركات بكل دولة.
- وتتميز هذه الدراسة عن سابقتها في أنها لم تتعرض لموضوع جديد لم يتم بحثه في السابق، حيث بحثت العلاقة بين مبادئ الحاكمية في الشركات وأثرها على شفافية التقارير المحاسبية، وهو ما لم تبحثه الدراسة السابقة.
- دراسة دهمش وأبو زر (2003) بعنوان: "حاكمية الشركات وعلاقتها بالتدقيق ومهنة المحاسبة والتدقيق".
- هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بمبادئ حاكمية الشركات ومتطلبات النظام الفعال للحاكمية والمؤسسية والمتمثلة في:
- أن تدار أعمال الشركة بتوجيه وإشراف من مجلس الإدارة، بحيث يفوض المجلس المدير التنفيذي العام صلاحية ومسؤولية الشؤون اليومية للشركة.
  - على مجلس الإدارة فهم ومراجعة تطبيق وتنفيذ الخطط الإستراتيجية منذ البداية والتدخل فاعلية إذا كان هناك حاجة للتغيير.
  - على مجلس الإدارة استيعاب وفهم الخطط التشغيلية السنوية للشركة ومراقبتها.
  - التأكد من تكامل ووضوح القوائم المالية للشركة والإبلاغ المالي من قبل لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

- يقع على عاتق مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق استخدام مدقق خارجي والتأكد بشكل دوري من استقلاليته واستمراريته في قيامه بالمهام الموكلة إليه.
- يجب أن يكون لدى الشركة نظام رقابة داخلي فعال يؤكد بشكل معقول وأن سجلات ودفاتر الشركة تتصف بالدقة، وأن الشركة تعمل وفقاً للقوانين والأنظمة واللوائح الداخلية.
- وقد تضمنت الدراسة عرضاً لمتطلبات حاكمية الشركات في عدد من البلدان كأستراليا وكندا وهونج كونج والولايات المتحدة من حيث وجود توصيات إرشادية حول مسؤولية مجلس الإدارة أمام المساهمين أو وجود توصيات إرشادية حول فصل المدير العام عن رئيس مجلس الإدارة وحول لجنة التدقيق وغير هذه الأمور من ركائز نظام حاكمية الشركات.
- وقد أوصت الدراسة بضرورة تطوير معايير محاسبية وتدقيقية رفيعة المستوى بحيث يراعى عند إعدادها الأبعاد التالية:
- الناحية المالية: بحيث يتم التركيز على مصالح المساهمين وتعرض ما إذا كانت الإستراتيجية قد نجحت مالياً.
- أصحاب المصالح: بحيث تشكل مقاييس تعكس الكيفية التي تلبى الشركة بموجبها المصالح المختلفة من خلال إستراتيجياتها وإجراءاتها.
- العمليات الداخلية للأعمال بحيث تشكل مقاييس تبين إلى أي مدى تؤدي فيه الشركة أنظمتها وعملياتها الداخلية.
- التعليم والنمو والتنظيمي: بحيث تقيس إلى أي مدى تهين الشركة نفسها لمواجهة تحديات المستقبل من خلال أصولها التنظيمية والبشرية.
- وتتميز الدراسة الحالية عن سابقتها في أنها بحثت مبادئ حاكمية الشركات، وأثرها على شفافية التقارير المحاسبية، أما الدراسة السابقة فبحثت العلاقة بين حاكمية الشركات وعلاقتها بالتدقيق ومهنة المحاسبة والتدقيق.
- دراسة مطر (2003) بعنوان: "دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تعزيز وتفعيل التحكم المؤسسي".
- قسمت هذه الدراسة إلى قسمين، خصص الأول للتعريف بحاكمية الشركات والركائز التي يبنى عليها، أما القسم الثاني، فقد خصص لشرح دور وأهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تدعيم وتعزيز حاكمية الشركات.

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد آلية محددة ومقبولة تكفل ضبط العلاقة القائمة بين مجلس إدارة الشركة من ناحية ومديريها التنفيذيين من ناحية أخرى. ثم بعد ذلك بين الشركة كوحدة تنظيمية من ناحية والأطراف الأخرى ذات العلاقة كالمساهمين، والمستثمرين، والمقرضين، والعملاء والموظفين، والجهات الحكومية وغيرها من ناحية أخرى، وآلية تضمن تقليص سلبيات تنازع الصلاحيات وتضارب المصالح إلى حدها الأدنى وبقدر يكفل أيضاً تحقيق الاستقرار في أسواق المال العالمية.

خلصت الدراسة إلى أن غياب حاكمية الشركات في عالم الأعمال أدى إلى بروز وتعاضم تضارب المصالح بين مجالس إدارة الشركات من جانب والمديرين التنفيذيين العاملين فيها من جانب آخر، وكذلك بين الشركة جميعها كوحدة من جهة والأطراف الأخرى ذات العلاقة بين مساهمين ومستثمرين ومقرضين وغيرهم من جهة أخرى. من هنا فإن تعزيز وتفعيل حاكمية الشركات يبقى الآلية المناسبة والتي لا غنى لها عنها لتقليص هذه الظاهرة إلى حدها الأدنى. وبين أن نظام حاكمية الشركات يقوم على مجموعة من المقومات الأساسية يأتي على رأسها وجود نظام عال للتقارير يتسم بالشفافية والإفصاح عن معلومات مناسبة تمكنهم من اتخاذ القرارات. ولكي يؤدي الإفصاح عن المعلومات دوره المشار إليه أعلاه فقد أشار الباحث إلى أنه لا بد من مراعاة مجموعة من العناصر الأساسية، من أهمها ما يلي:

1. مراعاة مبدأ الجدوى الاقتصادي في تحديد مستوى الإفصاح المطلوب توافره في القوائم المالية المنشورة. ويقوم هذا المبدأ على أساس أن المعلومات المحاسبية هي كغيرها من السلع لها كلفة اقتصادية يجب أن يتم إعدادها وعرضها في إطار تحليل الكلفة / العائد، والذي يقضي - بأن لا تتجاوز كلفة المعلومة المنفعة المحققة منها، وكذلك في نطاق ما يعرف بمفهوم القوائم المحاسبية متعددة الأغراض.
2. أصبح مفهوم الإفصاح المثالي أو الكامل شيئاً من الماضي ليحل في عصرنا الحاضر مفهوم الإفصاح الواقعي أو المناسب.
3. يتحدد مستوى الإفصاح المناسب عادة في ظل مجموعة من العوامل أو المتغيرات لعل أهمها متغيران هما: الشخص الذي سيستخدم المعلومات، ثم بعد ذلك الغرض الذي ستستخدم فيه.
4. ومن العناصر الأخرى التي يتوجب مراعاتها بالنسبة للإفصاح كل من توقيت الإفصاح عن المعلومات ثم المكان المناسب للإفصاح عنها، ذلك لأن معلومة توفر لمستخدمها في غير موعدها المناسب، أو تعرض له في مكان يصعب الوصول إليه، هي بكل تأكيد لا فائدة منها.

وتتميز هذه الدراسة بأنها لم تتعرض لقضية الإفصاح المحاسبي وعلاقته بالتحكم المؤسسي، وإنما تعدى ذلك إلى بحث أثر العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وشفافية التقارير المحاسبية، وهو ما لم تبحثة دراسة (مطر، 2003).

دراسة درويش (2003) بعنوان: "دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات-دراسة تحليلية ميدانية".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتحديد دور الإفصاح المحاسبي في تحقيق التطبيق الفعال لحاكمية الشركات في مصر، وذلك من خلال التعرف على مفهوم حاكمية الشركات ودوافع تطبيقها، والجهود والتجارب الدولية في مجالي حاكمية الشركات، ومدى توافر مبادئ حاكمية الشركات في قطاع الأعمال المصري، من خلال مقارنة الممارسات الموجودة في البيئة المصرية بالمبادئ الدولية الصادرة في هذا الشأن، بالتركيز على مبدأ الإفصاح والشفافية.

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. يساعد الأسلوب الجيد لتطبيق مبادئ حاكمية الشركات في دعم الأداء الاقتصادي والقدرات التنافسية، وجذب الاستثمارات للشركات والاقتصاد بشكل عام.
2. يحقق إتباع القواعد والمبادئ السليمة لحاكمية الشركات قدرًا ملاءمًا من الطمأنينة للمستثمرين على تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم، مع العمل على الحفاظ على حقوقهم، وخاصة حائزي أقلية الأسهم.
3. ليس هناك نموذج أو دليل وحيد لأفضل الممارسات في حاكمية الشركات، ولذا ظهرت هياكل مختلفة للإجراءات الحاكمة للشركات في الدول المختلفة، تحكمها في ذلك القوانين الحكومية، والأجهزة الرقابية على أسواق المال، ومنظمات قطاع الأعمال، ودور هيئات المحاسبة والتدقيق.
4. تتحقق معظم مبادئ حاكمية الشركات في مصر - ضمن مجموعة من الأنظمة والقوانين، حيث إن البنية التشريعية والتنظيمية لحاكمية الشركات متقدمة في مصر - وفي تطور مستمر، إلا إن ممارسة الإجراءات الحاكمة للشركات تحتاج إلى تدعيم وتطوير البنية والشركة، والارتقاء بالأساليب الفنية والتطبيقية للإدارة، وزيادة الوعي لدى الأفراد والمتعاملين بالأسواق من خلال تحقيق متطلبات الإفصاح والشفافية من ناحية، وإيجاد التفاعل بين الأنظمة الخارجية والداخلية، وبين متطلبات نظام الشركات، والمعايير المهنية المصرية من ناحية أخرى.

5. كشفت أنظمة حاكمية الشركات حقيقة هامة مؤداها أن إدارة الشركات، وخاصة المدرجة في أسواق الأوراق المالية، ليست حكراً وتحت تصرف أعضاء مجالس إدارتها فحسب، بل هي جزء من نظام اقتصادي عالمي متكامل ومتفاعل، يؤثر ويتأثر بالمحيط المحلي والإقليمي والدولي، مما يتطلب الرقابة والتدقيق وفق معايير دولية.

6. أهمية الإفصاح المحاسبي والشفافية في تطبيق مبادئ حاكمية الشركات في الأسواق العالمية بشكل عام، وفي مصر- والأسواق العربية بشكل خاص، وهو ما ستكون له آثاره الإيجابية وبخاصة على أسواق المال، والبورصات، وتنعكس آثاره على أداء الشركات والاقتصاد من ناحية، وتحسين الإدارة، وكفاءة الشركات، وزيادة قدرتها التنافسية من ناحية أخرى وذلك كما أكدته الدراسة الميدانية.

وتتميز هذه الدراسة بأنها لم تتعرض لقضية الإفصاح المحاسبي وعلاقته بالتحكم المؤسسي- فقط، وإنما تعدى ذلك إلى بحث أثر العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وشفافية التقارير المحاسبية. الدراسات الأجنبية

دراسة (Coram et al., 2006) بعنوان: "The Value of Internal Audit in Fraud Detection". أشارت هذه الدراسة إلى أهمية التدقيق الداخلي في اكتشاف التلاعب في القوائم المالية، حيث أشارت إلى أهمية حاكمية الشركات وأن من أهم مرتكزاتها هو الدور الذي تلعبه دائرة التدقيق الداخلي في الشركة. وعليه فقد كان الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو اختبار فيما إذا كانت الشركات التي لديها دائرة تدقيق داخلي لديها قدرة أكبر في اكتشاف التلاعب الذي قد يحصل في القوائم المالية من جهة أو ي سوء استخدام مواد وأصول الشركة من جهة أخرى، أم أنه ليس هناك فرق بين هذه الشركات والشركات التي تعتمد على أطراف خارجية في القيام بمهام التدقيق الداخلي (Outsourcing) وبالتالي هدفت هذه الدراسة إلى إثبات الدور المهم والفاعل للتدقيق الداخلي في توفير قيمة مضافة للشركة من خلال تطوير وتحسين الإجراءات الرقابية الأمر الذي يساعد على اكتشاف حالات التلاعب بشكل أفضل. أكدت هذه الدراسة أن وجود دائرة للتدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي للشركة يؤدي إلى تحقيق أهداف التدقيق الداخلي بشكل أفضل من الاعتماد على القيام بمهام التدقيق من قبل أطراف خارجية وبالتالي فإن هذه الدراسة أكدت على أن دائرة التدقيق الداخلي في الشركة هي مرتكز رئيس وجزء لا يتجزأ من هيكل حاكمية الشركة.

وتتميز هذه الدراسة بأنها أكثر شمولاً، حيث لم تقتصر فقط على تفعيل عملية التدقيق لاكتشاف الغش والتلاعب، إنما تعدته إلى بحث أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على شفافية التقارير المحاسبية، وهو ما لم تبثه الدراسة السابقة.

دراسة (Oracle Corporation, 2003) بعنوان: "Oracle Responds to Sarbanes-Oxley Act". هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية دور قانون Sarbanes-Oxley في زيادة دقة الإبلاغ المالي في الشركات الأمريكية بشكل عام، وفي شركة Oracle بشكل خاص، وكيف عمل هذا القانون على تحسين الإفصاحات الواردة ضمن التقرير المالي والمتعلقة بالرقابة الداخلية والنشاطات التشغيلية للشركة. وقد توصلت الدراسة إلى أن قدرات شركة Oracle زادت تميزاً عند تبنيها وتطبيقها لبنود قانون Sarbanes-Oxley، من خلال وضع إستراتيجيات تتناسب مع بنود هذا القانون على النحو التالي:

– اختيار المدير التنفيذي والمدير المالي ذوي القدرة والكفاءة لإعداد التقارير المالية للشركة المساهمة العامة، بحيث يتوافق مع تحقيق إستراتيجية تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية والدقيقة الموثوقة.

– الإفصاح عن الرقابة الداخلية والعمليات التشغيلية في الشركة خلال التقرير المالي بشكل مناسب، بحيث يتوافق مع إستراتيجية توفير أفضل أنظمة رقابة داخلية للشركة وتقوم شركة Oracle بتحقيق ذلك عن طريق نظام تدريب ومتابعة منظم يتفق مع سياسات وإجراءات الشركة.

وتتميز هذه الدراسة بأنها بحثت أثر العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وشفافية التقارير المحاسبية، بينما هدفت الدراسة السابقة إلى بيان أهمية دور قانون Sarbanes-Oxley في زيادة دقة الإبلاغ المالي في الشركات الأمريكية، وفي شركة Oracle بشكل خاص.

دراسة (Saksena, 2003) بعنوان: "The Relationship Between Corporate Governance and Management Fraud: An Empirical Analysis".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين مرتكزات حاكمية الشركات والتلاعب في القوائم المالية. حيث أشارت الدراسة إلى فشل العديد من شركات التدقيق في اكتشاف التلاعب في القوائم المالية على الرغم من تطبيق هذه الشركات لكافة الإجراءات المطلوبة في عملية التدقيق على أنه عزا أسباب الفشل إلى ما يلي:

• أنه على الرغم من تزايد معايير التدقيق التي تنادي بزيادة دور المدقق في اكتشاف التلاعب في القوائم المالية إلا أنها لم تضيف شيئاً تفصيلياً جديداً في معايير التدقيق يساعد المدققين الخارجيين على اكتشاف التلاعب بل اكتفت تلك المعايير بالإشارة إلى أن المدقق إذا بذل العناية المهنية المطلوبة في عمله وفقاً لمعايير التدقيق فقد أدى عمله على أكمل وجه.

• طبيعة عمل المدقق التي تعتمد على اختبار عينات قد لا تساعد في الكشف عن التلاعب وبخاصة عند قيام إدارات بعض الشركات بإحكام التلاعب في القوائم المالية بطريقة يصعب كشفها من خلال اختبارات العينة.

ومن هنا فإن فجوة التوقعات تزداد بشكل مطرد ما بين مستخدمي القوائم المالية وبين أداء المدققين وبالتالي لا بد من تطوير وتحسين الإجراءات المتبعة في عملية التدقيق بحيث تصبح قدرة المدققين أفضل على اكتشاف التلاعب في القوائم المالية، وحاول الباحث في دراسته أن يستخدم المعلومات المتوافرة عن الشركات ليحدد إن كان هناك اختلافات بين خصائص الشركات التي يحدث فيها تلاعب والشركات التي لم تسجل فيها حالات تلاعب وذلك من خلال الربط بين عوامل حاكمية الشركات ووجود التلاعب في القوائم المالية حيث تم تعريف الشركات التي يوجد فيها حالات تلاعب من خلال التقارير المنشورة في (SEC'S Accounting and Auditing Enforcement Releases)

وتتميز هذه الدراسة بأنها تناولت موضوع حاكمية الشركات وشملت التقارير المحاسبية والقوائم المالية، ولم تقتصر على ذكر العلاقة بين مرتكزات حاكمية الشركات والتلاعب في القوائم المالية. دراسة (Glasgow, 2002) بعنوان: "Corporate Governance: A Time for Change Public and Private Measures Forward".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية تطبيق حاكمية الشركات في الشركات المساهمة العامة الأمريكية، وناقشت قانون أمريكي جديد (Sarbons - Oxley) اصدر في عام (2002) خاص بالمحاسبة وحاكمية الشركات، يتضمن مواداً يمنع من خلالها مدقق الحسابات من تقديم أية خدمات استشارية مثل مسك الدفاتر أو تصميم النظام المحاسبي أو خدمات التقييم وغيرها للشركة موضع التدقيق وذلك من أجل تعزيز استقلاليته.

كما نص القانون على ضرورة استقلالية هيئة التدقيق الداخلي للشركة بحيث لا تستطيع الإدارة التأثير عليها، وقد أوردت الدراسة تعليقاً للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) على القانون أنه يعتبر تحدياً لمهنة التدقيق.

وكان الهدف من دراسة للمؤسسة الأوروبية للتنظيم المالي (2002) وصف نظام حاكمية الشركات في أوروبا، من خلال حاجة أوروبا إلى حاكمية الشركات بسبب بعض المشاكل المالية التي تواجه بعض الشركات الأوروبية مثل شركة Vivendi، مما دفع باللجان المالية المهتمة في أوروبا مثل اللجنة المالية القانونية الأوروبية إلى تبني هذا الموضوع، وذلك لما تحققه حاكمية الشركات من حماية لحقوق المساهمين، من خلال اختيارهم لأعضاء مجلس الإدارة المتضمن مجموعة من الأعضاء المستقلين، كما أن نظام حاكمية الشركات يضمن إفصاحاً مناسباً يستطيع المساهمون الإطلاع عليه من خلال التقرير المالي. ونظراً لما يحققه نظام حاكمية الشركات من إيجابيات، فقد قام كبار المساهمين في أوروبا بدعم نظام حاكمية الشركات في الشركات، لزيادة كفاءته من أجل الحفاظ على مصالحهم.

دراسة (Nakomura, 2001) بعنوان: "Japanese Corporate Governance and Macroeconomic Problems".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم نظام الحاكمية ووصف آلياته في اليابان ومقارنتها مع آليات نظام حاكمية الشركات في أمريكا وبريطانيا، وقد توصلت الدراسة إلى أن آليات نظام حاكمية الشركات في اليابان تختلف عما هي في الدول الأخرى، وذلك تبعاً للظروف الاقتصادية السائدة في اليابان مثل الانفتاح والحجم الكبير، وتبعاً لاختلاف طبيعة المساهمين.

وأوصت الدراسة بضرورة تبني الشركات اليابانية لنظام حاكمية الشركات، كوسيلة لتحسين الاقتصاد الياباني ومعالجة مشاكله، بحيث يعمل هذا النظام كوسيلة للتصحيح الاقتصادي في اليابان لكافة القطاعات وخاصة قطاع البنوك، حيث أن الحاكمية في هذا القطاع حالياً في اليابان للدائنين وليس للمساهمين مما يسبب مشاكل تتعلق بسوء توزيع رأس المال ومشاكل تتعلق بالسيولة.

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسة السابقة، بأنها لم تكن دراسة تقويمية، إنما دراسة تجريبية بالتطبيق على الشركات في سوق الكويت لبيان مدى التزامها بمبادئ الحاكمية المؤسسية، ثم بيان أثر ذلك على شفافية التقارير المحاسبية.

دراسة (Archambeault, 2000) بعنوان: "The Relation Between Corporate Governance Strength and Fraudulent Financial Reporting".

هدفت هذه الدراسة إلى فحص وعمل اختبار تجريبي للعلاقة بين قوة حاكمية الشركات والتقرير المالي الاحتياطي (المضلل)، خاصة هياكل حاكمية الشركات بالنسبة لعينة من الشركات المدرجة في هيئة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) بالنسبة للإبلاغ المالي الاحتياطي وانتهاكاته. بدأت الدراسة بشرح حاكمية الشركات والإبلاغ المالي المضلل والعلاقة فيما بينهما. وقسمت الدراسة إلى ثلاث مراحل لإجراء الاختبارات التجريبية.

وتوصلت الدراسة إلى أن مفهوم فاعلية حاكمية الشركات مفهوم معقد، ومن الصعوبة وصفه وقياسه بشكل كمي. وقد ركزت هذه الدراسة على فاعلية حاكمية الشركات في مجال واحد محدد، وهو قدرة حاكمية الشركات لمنع الاحتيال وانتهاكات الإبلاغ المالي، وتم قياس عدة مظاهر في هيكل حاكمية الشركات، كما درست العلاقة بين الفاعلية تجريبياً، وكانت النتائج المقترحة هي أن العديد من التوصيات بالنسبة لهيكل حاكمية الشركات القوي المذكور في الفكر الموصوف في الدراسة مرتبط بفاعلية هيكل حاكمية الشركات في مجال الإبلاغ المالي.

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسة السابقة بأنها بحثت تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على شفافية التقارير المحاسبية، أما الدراسة الحالية فتناولت فحص العلاقة بين قوة حاكمية الشركات والتقرير المالي الاحتياطي.

دراسة (Pound, 2000) بعنوان: "The Promise of the Governed Corporation".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور حاكمية الشركات في تطوير أداء الشركة وتحسين عملية اتخاذ القرارات، وقد توصلت إلى أن حاكمية الشركات لا تعني القوة أو السلطة، إنما تهدف إلى التأكد من أن القرارات المتخذة في الشركة اتخذت بكفاءة، وقد بينت أن دور نظام حاكمية الشركات في الشركة يكون من خلال:

1. وجود أعضاء مجلس إدارة لديهم الخبرة الكافية لعملية اتخاذ القرارات.
2. اختيار المديرين المناسبين والتأكد من أمانتهم ومتابعتهم واستبدالهم حين اللزوم.
3. عقد اجتماعات خاصة لمجلس الإدارة دون وجود المدير التنفيذي.
4. قدرة أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة على طلب أية معلومات من أي موظف بالشركة.
5. تطوير إجراءات من قبل مجلس الإدارة تضمن تزويد المساهمين بالمعلومات الصحيحة المطلوبة من قبلهم.

وقد أكدت الدراسة أن المشكلات التي تؤدي إلى فشل الشركات المساهمة العامة يمكن أن تعالج من خلال تطوير نظام لحاكمة الشركات يركز على تطوير عملية اتخاذ القرارات بحيث يشارك في اتخاذها كل من مجلس الإدارة والمساهمين والإدارة التنفيذية، ومن هنا فإن نظام حاكمة الشركات المقترح تطويره يفترض أن يحدد دور كل عضو في الشركة أولاً، وأن ينظم الاجتماعات التي تتم بين مجلس الإدارة والمساهمين والإدارة التنفيذية وما يرافقها من إجراءات لاتخاذ قرارات جديدة أو تطوير سياسات وإستراتيجيات الشركة ثانياً.

وتتميز هذه الدراسة عن سابقتها بأنها تناولت موضوعاً جديداً من حيث توضيح العلاقة بين تطبيق الحاكمة المؤسسية وشفافية التقارير المحاسبية في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

## الفصل الثالث

فحص مدى تطبيق مبادئ الحاكمة في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق

المالية

مجتمع وعينة الدراسة

وحدة المعاينة

مصادر جمع البيانات

أداة الدراسة

صدق وثبات أداة الدراسة

أسئلة المقابلات

### الفصل الثالث

فحص مدى تطبيق مبادئ الحاكمية في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية

#### مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع المدققين الداخليين في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والبالغ عددهم (750) مدققاً ومدققة في القطاعين الصناعي والمصرفي في سوق الكويت للأوراق المالية، ونظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة قام الباحث باختيار عينة عشوائية بنسبة (10%) من مجتمع الدراسة ليكون حجم عينة الدراسة (75) مدققاً كما يوضح الجدول رقم (1).

#### جدول رقم (1)

##### توزيع مجتمع وعينة الدراسة<sup>2</sup>

الفئات المختارة %	مجتمع المدققين الداخليين	عدد الشركات	الشركات المدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية
18	180	45	1- قطاع الاستثمار
8	83	9	2- قطاع البنوك.
15	151	55	3- قطاع الخدمات.
10	99	33	4- القطاع العقاري.
8	81	27	5- القطاع الصناعي.
4	38	6	6- قطاع الأغذية.
4	42	7	7- قطاع التأمين
5	48	16	8- قطاع الشركات غير الكويتية
1	6	1	9- قطاع صناديق الاستثمار
3	34	8	10- قطاع السوق الموازي
75	750	207	الإجمالي

<sup>2</sup> المصدر: (سوق الكويت للأوراق المالية، 2007)

## وحدة المعاينة

تتكون وحدة المعاينة من المدققين الداخليين في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، من جميع المؤهلات العلمية والذين يعملون ضمن اللوائح والقوانين لإصدار القوائم المالية والتقارير المحاسبية، والذين بلغ عددهم (75) مدققاً يعملون في تلك الشركات.

## مصادر جمع البيانات

اعتمدت الدراسة على مصدرين رئيسيين لجمع البيانات، وهما:

1. مصادر أولية: تم جمع البيانات الأولية اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة من خلال إجراء مقابلة مع المدققين الداخليين في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، للإجابة عن الأسئلة المحددة مسبقاً والتي تغطي أهداف وفرضيات الدراسة (أنظر ملحق الدراسة "استمارة أسئلة المقابلة")
2. مصادر ثانوية: وذلك من خلال الإفادة من الدراسات والبحوث والرسائل الجامعية السابقة، بالإضافة إلى الاستعانة بالدوريات والمجلات العلمية المحكمة، كما تمت الاستعانة ببعض البيانات الثانوية الواردة بالتقارير المالية والإحصائية بشركات عينة البحث الصادرة عن الجهات الرسمية بدولة الكويت.
3. مصادر بحثية: حيث اعتمد الباحث على أسلوب والملاحظات الشخصية للباحث في جمع البيانات من أفراد عينة الدراسة.

## أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية على وسيلة المقابلة وملاحظات الباحث لجمع البيانات المرتبطة بعينة الدراسة، حيث تم تحديد متغيرات الدراسة لاختبار فرضيات الدراسة، وتم تطوير أسئلة المقابلة من خلال دراسة الجانب النظري لموضوع مقومات الحاكمية وأثرها على شفافية التقارير المحاسبية (أنظر ملحق الدراسة "استمارة أسئلة المقابلة")، وذلك على النحو التالي:

- الجزء الأول: يتكون من مجموعة أسئلة مفتوحة تقيس مدى توافر مقومات الحاكمية في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. ويشتمل على الأسئلة الآتية:

1. هل تجد أن هناك مظاهر سلبية لغياب إجراءات الحاكمية في الشركات الكويتية؟
2. ما هي حقوق المساهمين في ظل مفهوم حاكمية الشركات العائدة لشركتك ودرجة إعلامهم عن نتائج أعمال الشركة محاسبياً ومالياً وإدارياً؟

3. هل تلعب التقارير والقوائم المالية في الجهود الدولية في وضع الإطار الفكري حاكمية الشركات؟

● الجزء الثاني: يتكون من مجموعة أسئلة مفتوحة تقيس مستوى شفافية التقارير المحاسبية في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. ويشتمل على الأسئلة الآتية:

1. هل تعتقد أن هناك وعياً لدى المستفيدين من القوائم المالية وبشكل خاص (المساهمين)؟
2. هل تلعب التقارير والقوائم المالية في الجهود الدولية في وضع الإطار الفكري لحاكمية الشركات؟

3. ما أفضل الإجراءات لتفعيل نظام المراقبة الداخلي ليعمل لخدمة أهداف الشركة؟
4. ما طبيعة العلاقة التي تربط بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي للشركة؟ وأثر ذلك على شفافية التقارير المحاسبية؟

5. ما هو برأيك دور مجلس الإدارة من حيث طبيعة مشكلة الإدارة والمنظمة ووجود الأعضاء المستقلين واللجان المنبثقة عنه في دعم إجراءات ومبادئ الحاكمية في الشركتين؟
6. ما هو دور تقرير المدقق الداخلي حسب اعتقادك؟

● الجزء الثالث: يتكون من مجموعة أسئلة مفتوحة تقيس اثر الحاكمية على شفافية التقارير المحاسبية في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. ويشتمل على الأسئلة الآتية:

1. ما أثر تطبيق مبادئ حاكمية الشركات على شفافية التقارير المحاسبية؟
2. من هو المستفيد الرئيس من حاكمية الشركات بحسب اعتقادك؟ ولماذا؟
3. هل يمكن أن تذكر لنا الأنشطة الخاصة بحاكمية الشركات؟
4. هل يجب أن تتضمن حاكمية الشركات مبادئ مثل الإفصاح والشفافية؟ ولماذا؟
5. كيف تفسر مفهومي الإفصاح والشفافية وأثرهما على إجراءات الحاكمية في شركتك؟
6. ما أهم المفردات التي يجب أن يتضمنها محدد الشفافية في إطار حاكمية الشركات؟

صدق وثبات أداة الدراسة

تم عرض أسئلة المقابلة على مجموعة من المحكمين من أساتذة المحاسبة المختصين، وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، للتحقق من مدى صدق فقرات الاستبانة، وتم الأخذ بملاحظاتهم وإعادة صياغة بعض الأسئلة، وتم إجراء التعديلات المطلوبة، بشكل بما يحقق التوازن بين مضامين أسئلة المقابلة لخدمة أهداف الدراسة.

كما تم قياس ثبات الأداة من خلال استخراج قيم معامل كرومباخ ألفا (Cronbach Alpha) للاتساق الداخلي بصيغته النهائية الكلية، ولكل متغير بجميع أبعاده، حيث تم تطبيق أسئلة المقابلة على عينة من المدققين الداخليين في الشركات الكويتية من خارج عينة الدراسة، وبعد مدة أسبوعين تم تطبيق الأسئلة مرة أخرى، ثم تم استخراج قيم معامل كرومباخ ألفا بين العينتين، وكانت نتائج قيم معامل كرومباخ ألفا (85%).

أسئلة المقابلات:

تم إعداد استمارة أسئلة المقابلات للمشاركين بالدراسة وبيان مدى صحة تلك الإجابات على فرضيات الدراسة وتمت الاستعانة بملاحظات وخبرة الباحث في هذا المجال، كونه موظفاً في إحدى الشركات الكويتية.

## الفصل الرابع

### نتائج الدراسة والإطار المقترح

نتائج الدراسة

الإطار المقترح

## الفصل الرابع

### نتائج الدراسة والإطار المقترح

يستعرض الباحث في هذا الفصل نتائج أسئلة المقابلة حسب تسلسلها، مع وضع إطار مقترح لدعم الإطار العام لمبادئ الحاكمة في البيئة الكويتية. وقد تم عرض أسئلة البحث بالتوافق مع فرضياته، وكما يأتي:

#### نتائج الدراسة

أولاً: الأسئلة المتعلقة بالفرضية الأولى، والتي تنص على:

– ليس هناك مستوى من الشفافية والإفصاح في التقارير المحاسبية يساعدان في حماية حقوق المساهمين في الشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

السؤال الأول: هل تعتقد أن هناك وعياً لدى المستفيدين من القوائم المالية وبشكل خاص (المساهمين)؟ بعد إجراء المقابلات مع أفراد عينة الدراسة، أجاب (40) فرداً من مجموع أفراد العينة بأن هناك وعياً لدى المستفيدين من القوائم المالية وبشكل خاص المساهمين وهو ما يشكل نسبة (53.3%) من نسبة أفراد العينة، وقد برّر المشاركون إجاباتهم بأن القوائم المالية تفصح عن ميزانيات الشركات وبالتالي يتضح للمستثمر مدى قوة أو ضعف الشركة المقصودة، لذلك فإن الوعي أمر مطلوب ومهم في ظل تعامل المستثمرين مع تلك الشركات.

ويرى الباحث أن وجهة نظر هؤلاء مقبولة، حيث إن القوائم المالية تعد من الأمور الهامة للمستثمرين، حيث يستطيعون من خلالها أن يقرؤوا مدى فاعلية هذه الشركات، والآليات التي يمكن من خلالها أن يستثمروا أموالهم من خلالها.

كما أجاب (35) فرداً من أفراد عينة الدراسة أنه لا يشترط أن يتوافر الوعي لدى المستفيدين من القوائم المالية وذلك لغايات الاستثمار، حيث أن المستثمرين يستطيعون من خلال التعامل في السوق المالي أن يتابعوا ويراقبوا مدى فاعلية وقوة عمل الشركات وبالتالي يستطيعون القيام بعمليات الاستثمار بشكل فاعل ومناسب.

السؤال الثاني: ما هي حقوق المساهمين في ظل مفهوم حاكمية الشركات العائدة لشركتك ودرجة إعلامهم عن نتائج أعمال الشركة محاسبياً ومالياً وإدارياً؟

بعد إجراء المقابلات مع أفراد عينة الدراسة بين (20) فرداً من أفراد عينة الدراسة وهو ما يشكل (26.7%) من أفراد العينة بأن هناك حقوقاً عدة للمساهمين منها تأمين أساليب التسجيل والنقل والتحويل ملكية الأسهم، والحصول على المعلومات الملائمة عن الشركات في الوقت المناسب: كما أن هناك حقوقاً أخرى تشمل حضور الجمعية العامة وممارسة التصويت والمشاركة في أرباح الشركة والحصول على معلومات كافية عن القرارات المتعلقة بالشركة.

ويرى الباحث أن عرض مثل هذه الحقوق لهو أمر منطقي في ظل حاكمية الشركات، حيث لا بد من توافر هذه الحقوق للمساهمين كما ورد في إجابات المقابلة.

كما أجاب (20) فرداً من أفراد عينة الدراسة بأن حقوق المساهمين في ظل مفهوم حاكمية الشركات لا تتعدى النقل والتحويل ملكية الأسهم وهو ما يشكل نسبة (26.7%) من أفراد عينة الدراسة، ويمكن أن نبين أن الاقتصار على هذا الحق لا يمثل حداً كافياً لهؤلاء المساهمين حيث إنهم يستحقون مزيداً من الحقوق.

كما امتنع (35) فرداً من أفراد العينة عن الإجابة وهو ما يشكل (46.3%) من أفراد العينة، ولم يبرر هؤلاء سبب الامتناع عن الإجابة، ويعلل الباحث ذلك بأن الامتناع قد يكون بسبب قيام المساهمين بتنويع استثماراتهم وعدم الاكتراث لذلك، أو بسبب عدم فهمهم لطبيعة السؤال ومضمونه.

كما أجاب جميع أفراد عينة الدراسة وهو ما يشكل ما نسبته (100%) من أفراد العينة بأنه من الضروري إعلام المساهمين بنتائج أعمال الشركة محاسبياً ومالياً وإدارياً، حيث أن ذلك يساهم في إطلاعهم على مدى ما تحققه الشركة من نجاح أو تعثر، مما قد يزيد من إقبالهم على الاستثمار أو عزوفهم عنه، ويرى الباحث أن من الضروري عمل ذلك لأن المساهمين بحاجة إلى مثل هذه المعلومات في سبيل القيام بما يلزم وتنفيذ ما قد يجدونه مناسباً.

السؤال الثالث: هل تلعب التقارير والقوائم المالية في الجهود الدولية في وضع الإطار الفكري لحكامية الشركات؟

أبدى غالبية أفراد العينة بمجموع (70) فرداً بأنهم ليس لديهم قدرة للإجابة عن هذا السؤال، وهو ما يشكل نسبة (93.3%) من أفراد العينة، ويعلل الباحث ذلك بأن أفراد العينة ليست لديهم معرفة بالجهود الدولية التي مارست دوراً في وضع الإطار الفكري لحاكمية الشركات.

كما أجاب (5) أفراد من عينة الدراسة، وهو ما يشكل ما نسبته (6.7%) من أفراد العينة، بأن الجهود الدولية في وضع الإطار الفكري لحاكمة الشركات تعتبر تحسين حاكمة الشركات حجر الأساس لعمليات الاقتصاد الحرج والمسؤوليات الاجتماعية والأخلاقية بالنسبة للعالم المالي والسياسي. ويرى الباحث أن الدول تختلف في تبنيها وإعدادها لحاكمة الشركات باختلاف أنظمتها القانونية ومناخها الاقتصادي، وقامت الثقافات المتنوعة القائمة في كل دولة بدور رئيس في تبنيها لمفهوم الحاكمة.

ثانياً: الأسئلة المتعلقة بالفرضية الثانية، والتي تنص على:

- لا يوجد هناك أثر لتطبيق مبادئ الحاكمة على شفافية التقارير المحاسبية في الشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

السؤال الرابع: ما أثر تطبيق مبادئ حاكمة الشركات على شفافية التقارير المحاسبية؟

أجاب (40) فرداً من أفراد عينة الدراسة، وهو ما يمثل (53.3%) من مجموع أفراد العينة بأنه لا يوجد أثر لتطبيق مبادئ حاكمة الشركات على شفافية التقارير المحاسبية، دون إبداء تعليقات واضحة على ذلك.

بينما أشار باقي أفراد العينة وهو ما يشكل نسبة (46.7%) بأن التقارير المحاسبية هي الوسيلة الرئيسة لتوصيل المعلومات، وهذا يتطلب ضرورة تطوير طريقة عرض المعلومات المحاسبية بها، حيث أن الأسلوب الذي تعد على أساسه يضع العديد من القيود أمام الإفصاح عن المعلومات الملائمة، ويجعل لها قدرة محدودة للوفاء باحتياجات المستخدمين من المعلومات، كما يرتبط بهذا الأمر وضع مجموعة من المعايير لتحديد الأهمية النسبية لكل معلومة وملاءمتها وموقعها بإحدى وسائل الإفصاح. ويرى الباحث أن ضرورة تحديد الأسلوب المناسب للإفصاح وضرورة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، بالإضافة إلى مراعاة أهداف كافة الأطراف صاحبة المصلحة في هذا الشأن سواء مستخدمي المعلومات أم مصالح الإدارة ومصالح المدقق الخارجي.

السؤال الخامس: من هو المستفيد الرئيس من حاكمة الشركات بحسب اعتقادك؟ ولماذا؟

بعد إجراء المقابلات مع أفراد عينة الدراسة ومجموعهم (75) فرداً وجد أنهم متفقون مع الجهات المستفيدة من حاكمة الشركات، حيث يشكل ذلك ما نسبته (100%) من أفراد عينة الدراسة، حيث بين هؤلاء من خلال المقابلة أن المستفيدين من حاكمة الشركات، هم:

- المساهمون الحاليون والجدد والمرتبون.

- المستثمرون.

- المدينون.

- المقرضون.

- الموردون.

- الموظفون والعمال.

- الجهات الحكومية.

- المجتمع بصفة عامة.

وقد برز إجاباتهم بأن وجود الحاكمية المؤسسية من شأنه أن يحقق لكل هذه الفئات الثقة والتوازن، ويرى الباحث أنه من خلال حاكمية الشركات فإن الإدارات تمارس السلطة الجيدة، وذلك في محاولة منها لتضييق مصالح الأطراف الأخرى من أجل تخفيض المخاطر وتحسين الأداء، وتنشيط أسواق المال، ودعم القدرة التنافسية للشركة وغير ذلك.

السؤال السادس: هل يمكن أن تذكر لنا الأنشطة الخاصة بحاكمية الشركات؟

بعد إجراء المقابلات بين (70) فرداً من أفراد عينة الدراسة وهو ما يشكل نسبة (93.3%) أن

هناك أنشطة عدة لحاكمية الشركات، أهمها:

- إدارة ومراقبة المخاطر.

- تأكيد أنظمة الرقابة الداخلية والضوابط الرقابية الداخلية.

ويرى الباحث أن إيراد مثل هذه الأنشطة لهو أمر جدير بالاهتمام حيث فحوى ومضمون

حاكمية الشركات إنما يهدف لتحقيق ذلك وهو ما تمارسه الإدارة فعلياً من خلال الحاكمية.

السؤال السابع: هل يجب أن تتضمن حاكمية الشركات مبادئ مثل الإفصاح والشفافية؟ ولماذا؟

بعد إجراء المقابلات مع أفراد عينة الدراسة بين (20) فرداً من أفراد العينة وهو ما يشكل نسبة

(26.7%) من أفراد العينة بأن إطار حاكمية الشركات لا يتطلب وجود الإفصاح والشفافية، حيث برر

هؤلاء إجاباتهم بأن مبدأ الإفصاح والشفافية لازم للتقارير المحاسبية المعدة، أما حاكمية الشركات فلا

تتطلب ذلك.

أما باقي أفراد العينة فقد بين (55) فرداً وهو ما يشكل نسبة (83.3%) من أفراد العينة بأن إطار الحاكمية للشركات يجب أن يتضمن مبدأ الإفصاح والشفافية، وهذا ينطبق على جميع الأمور الهامة والجوهرية بالنسبة للشركة المساهمة، بما في ذلك الوضع المالي، والأداء، وحقوق الملكية، وحاكمية الشركات، كما أن هذا المبدأ يجب أن يشتمل على جميع المعلومات الهامة والجوهرية ولكنه غير محصور بها.

ويرى الباحث من خلال ملاحظاته الشخصية لإدارة أسلوب المقابلة أن مبدأ الإفصاح والشفافية يجب أن يشتمل على:

- النتائج المالية والتشغيلية للشركة.
- أهداف الشركة والمساهمين الرئيسيين.
- سياسة المكافآت والتعويضات.
- العمليات مع الأطراف ذات العلاقة.
- هياكل وسياسة الحاكمية.

السؤال الثامن: كيف تفسر مفهومي الإفصاح والشفافية وأثرهما على إجراءات الحاكمية في شركتك؟ بعد إجراء المقابلات مع أفراد عينة الدراسة أجاب (75) فرداً من أفراد العينة وهو ما يشكل نسبة (100%) من أفراد العينة بأنه يجب أن تتضمن حاكمية الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق في الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، ومن بينها الموقف المالي للأداء والملكية، وأسلوب ممارسة السلطة، كما يجب أن يحتوي الإفصاح ولكن دون أن يقتصر على معلومات أخرى منها: النتائج المالية للشركة وأهداف الشركة وغيرها.

كما بين هؤلاء بأن مفهومي الإفصاح والشفافية أثر على إجراءات الحاكمية في الشركة من خلال المحافظة على معايير عالية من المسؤولية والأخلاق.

ويرى الباحث أن عناصر حاكمية الشركات الفعالة يجب أن تشتمل على:

- وجود جهاز فعال مستقل عن الإدارة.
- الاعتراف بحقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى.
- إدارة الشركة وفق النظام الذي وضعه مؤسسوها.

- تشجيع الموارد البشرية في الشركة على المساهمة الفعالة بكامل إمكانياتها في تطوير أداء الشركة، ومعالجة المشاكل التي تواجهها.

السؤال التاسع: ما أهم المفردات التي يجب أن يتضمنها محدد الشفافية في إطار حاكمية الشركات؟ بعد إجراء المقابلات مع أفراد عينة الدراسة والذين يشكلون مجتمع الدراسة وجد الباحث أن هناك التقاء بين المقابليين في عرض المفردات التي يتضمنها كل محدد من محددات حاكمية الشركات السابقة، ومنها محدد الشفافية ومحدد طريقة الإفصاح المحاسبي ومحدد المحتوى المعلوماتي للإفصاح المحاسبي ومحدد التدقيق ومحدد الاستقلال، ومحدد العدالة، ومحدد الانضباط. ويرى الباحث أنه يصعب تقييم مدى التزام هذه الشركات بهذه المحددات نظراً لغياب الوزن النسبي لمفردات كل محدد، وأيضاً لعدم القدرة على إعداد رقم قياسي أو نموذجي بدرجة الحاكمية المقبولة.

ثالثاً: الأسئلة المتعلقة بالفرضية الثالثة، والتي تنص على:

- لا تواجه الشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية صعوبات في تطبيق مبادئ الحاكمية.

السؤال العاشر: هل تجد أن هناك مظاهر سلبية لغياب إجراءات الحاكمية في الشركات الكويتية؟ لقد تباينت إجابات أفراد العينة في إبراز هذه المظاهر السلبية، حيث لوحظ أن أفراد العينة قد أبدوا مظهراً واحداً أو مظهرين لغياب حاكمية الشركات، ورأى الباحث أن يسجل الآراء التي ظهرت من خلال المقابلات المختلفة، وهي:

- التعثر المالي والإداري.

- الفشل المالي والإداري والفساد المالي والإداري.

- وحدة المخاطر المالية.

- مخاطر الائتمان.

- مخاطر التقنية.

- غياب الرؤية الإستراتيجية للشركات.

- الإفصاح المحاسبي غير الكفاء.

- ضعف نظم الرقابة الداخلية.

- تدني إدارة الشركة.
  - ويرى الباحث أنه لمعالجة هذه السلبيات فلا بد من تطبيق ما يلي:
  - وضع معايير تكفل سلامة أوضاع الشركة العامة.
  - الاهتمام بجوانب آداب وسلوك المهنة.
  - التوجه إلى التخصص.
  - حماية حقوق صغار المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركة.
  - ضرورة بذل الجهود اللازمة لتطوير وبناء الثقة في مهنة المحاسبة والتدقيق.
  - الرقابة ودعم وظيفتي الإفصاح والشفافية.
  - دعم استقلال المدقق الخارجي.
- السؤال الحادي عشر: ما هو دور هيئة بورصة الأوراق المالية في الكويت في دعم إجراءات حاكمية الشركات؟
- أشارت عينة الدراسة إلى مجموعة من الملاحظات حول طبيعة الدور الذي تقوم به هيئة بورصة الأوراق المالية في الكويت، وقد لخص الباحث هذه الأدوار كما يلي:
- تحليل الميزانيات السنوية ونصف السنوية للشركات المدرجة لديه بشكل مقارن، ويعمل على توزيعها على المتعاملين في السوق مباشرة.
  - نشر البيانات في وسائل الإعلام لإطلاع المتعاملين داخل السوق أو خارجه على الأوضاع المالية للشركات.
  - عمل دليل سنوي للمستثمرين وذلك حتى يتم توزيعه على المتعاملين.
  - عمل التقرير الاقتصادي السنوي الذي يبين التطورات الاقتصادية سواء في الخليج أو في دول العالم الأخرى.
  - نشر البيانات المتعلقة بنشاط التداول، وتغيرات الأسعار اليومية وحركة المؤسسة، وهذا يزود المتعاملين في السوق بمعلومات كافية يمكن من خلالها الاستثمار بطريقة أفضل.

رابعاً: الأسئلة المتعلقة بالفرضية الرابعة، والتي تنص على:

- ليس هناك تأثير لمجلس الإدارة على شفافية التقارير المحاسبية في الشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

السؤال الثاني عشر:- ما هو برأيك دور مجلس الإدارة من حيث طبيعة مشكلة الإدارة والمنظمة ووجود الأعضاء المستقلين واللجان المنبثقة عنه في دعم إجراءات ومبادئ الحاكمية في الشركتين؟

توافقاً مع ملاحظات الباحث الشخصية تبين أن هناك بعض الغموض لماهية وطبيعة هذا السؤال، حيث تم تدخل الباحث لتوضيح مثل هذا الغموض عن طريق تبسيط السؤال المقدم للمشاركين بالبحث، بينما أبدى (5) أفراد رغبتهم في الإجابة عن هذا السؤال، حيث بينوا أن هناك دوراً مهماً لمجلس الإدارة في رقابة أداء الإدارة نيابة عن المساهمين ومدى التزامها بالمعايير المؤسسية، وتتطلب حاكمية الشركات تركيزاً على دور المديرين وخاصة المدير التنفيذي العام، والذي يقع على عاتقهم الالتزام بنجاح الشركة من خلال المحافظة على العديد من المعايير.

ويرى الباحث أنه يقع على عاتق مجلس الإدارة مهمة استخدام شركة تدقيق مستقلة، لتدقيق القوائم المالية التي تعد من قبل الإدارة، وذلك من أجل إصدار رأي فني محايد حول القوائم المالية، وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

السؤال الثالث عشر: ما هو دور تقرير المدقق الداخلي حسب اعتقادك؟

إن أفراد العينة بمجموعهم يرون أن هناك أهمية بالغة بأهمية دور تقرير المدقق الداخلي، مع ضرورة وجوده، حيث أبدى هؤلاء رأيهم بأن أهمية تقرير المدقق الداخلي تنبع من كونه يعد الوسيلة التي يستطيع أن يعبر بها عن رأيه حول عدالة البيانات والقوائم المالية، وكذلك يحدد مسؤوليته عن تلك القوائم.

السؤال الرابع عشر:- ما طبيعة العلاقة التي تربط بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي للشركة؟ وأثر ذلك على شفافية التقارير المحاسبية؟

بعد إجراء المقابلات مع أفراد عينة الدراسة حول مدى فهمهم لهذا السؤال، لاحظ الباحث أن هناك امتناعاً عن الإجابة عنه، وبالرغم من المزيد من التوضيح من قبل الباحث عن طبيعة هذا السؤال فإن الباحث لم يستطع إلا الحصول على معلومات قليلة حول هذا الموضوع حيث بين بعض الأفراد أن العلاقة تكمن في كون التقرير المعد من قبل مدقق الحسابات الداخلي والخارجي يعبر كل منهما عن رأيه حول عدالة البيانات والقوائم المالية. مع بيان أن مدقق الحسابات الخارجي ملزم بإعداد تقرير حول تدقيق القوائم المالية التي يرتبط بها اسمه فقط.

ويرى الباحث أن ارتباط المدقق الخارجي بالقوائم المالية، يوجد ثلاث درجات من الارتباط فيعتبر المدقق مرتبطاً (ارتباطاً من الدرجة الثالثة) بالقوائم المالية عندما يوافق على استخدام اسمه في التقارير أو المستندات والمخاطبات التحريرية التي تتضمن هذه القوائم المالية المدققة بوساطته. كما أنه لا يوجد أي ارتباط من الدرجة الأولى بين القوائم المالية غير المدققة والمدقق، أما الدرجة الثانية من الارتباط فتتنطوي على فحص القوائم المالية السنوية أو الدورية.

السؤال الخامس عشر: ما أفضل الإجراءات لتفعيل نظام المراقبة الداخلي ليقدم أهداف الشركة؟  
أن هناك خلطاً في التفريق بين المراقبة الداخلية والمراقبة الخارجية، وحاول الباحث حينها إعطاء بعض التوضيحات والتلميحات حتى يستطيع أفراد العينة فهم السؤال، ومع اقتناع غالبية أفراد عينة الدراسة عن الإجابة عن هذا السؤال مع إعطاء مبررات غير منطقية كعدم فهمهم للسؤال أو عدم رغبتهم في الإجابة عنه، إلا أن أحد المقابليين بين أنه من أجل تفعيل نظام المراقبة الداخلية ليقدم أهداف الشركة يجب عمل ما يلي:

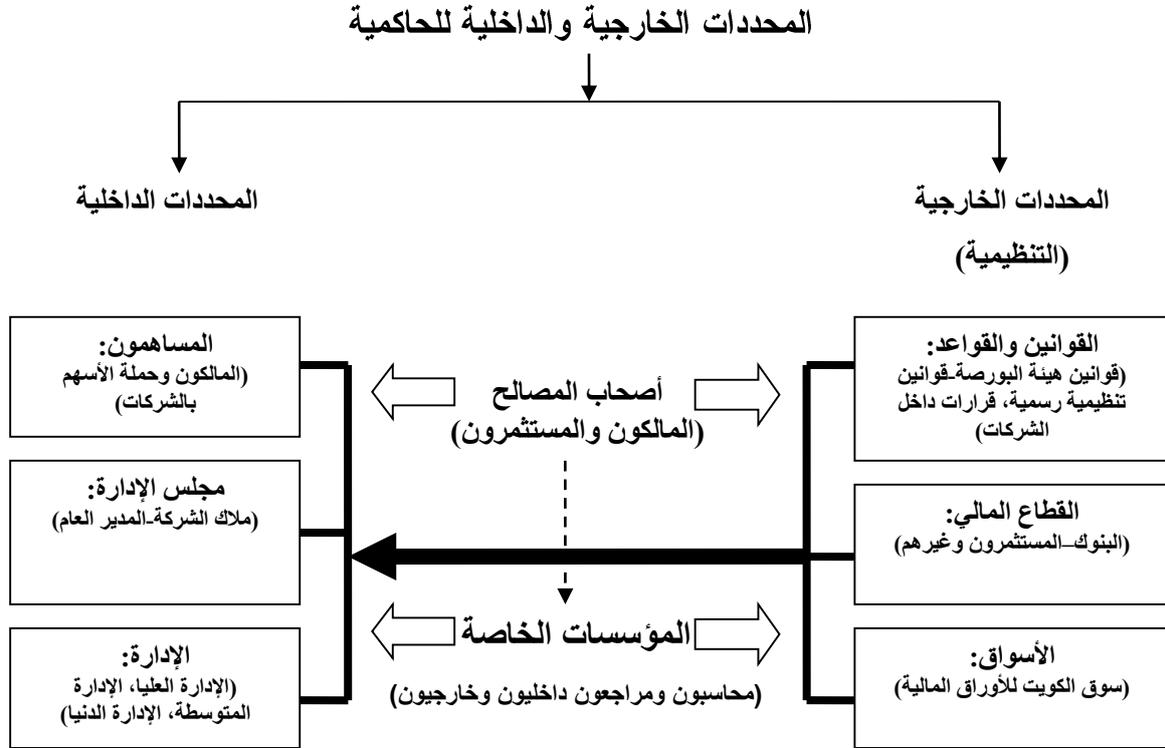
- إعداد المعايير التي يتم في ضوءها تحقيق مبدأ المراقبة الداخلية.
  - تدريب القائمين عليه من أجل أن يكون هذا النظام فاعلاً في تحقيق الأهداف.
- ويرى الباحث أن ما حصل عليه من إجابات عن هذا السؤال لم يكن كافياً للإجابة عن هذا السؤال حيث أن الباحث كان يتأمل أن تكون هناك مزيد من الإجابات والتي يمكن الاستفادة منها، وهذا ما يعطي الباحث مبرراً كافياً بحذف هذا السؤال.

الإطار المقترح

يوضح الشكل (4) التالي الإطار المقترح من قبل الباحث:

الشكل (4)

إطار مقترح حول مبادئ الحاكمية في سوق الكويت للأوراق المالية



المصدر: الشكل من تطوير الباحث بالاعتماد على:

Iskander, M. and N. Chamlou. (2002). Corporate Governance: A Framework for Implementation. P: 122, Fig. 6.1. Published in: Globalization and Firm Competitiveness in the Middle East and North Africa Region.

## الفصل الخامس النتائج والتوصيات

النتائج  
التوصيات

## الفصل الخامس

### النتائج والتوصيات

#### النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. يوجد وعي لدى المستفيدين من القوائم المالية وبشكل خاص (المساهمين).
  2. يعرف المساهمون حقوقهم في ظل مفهوم حاكمية الشركات العائدة لشركتك من خلال إعلامهم عن نتائج أعمال الشركة محاسبياً ومالياً وإدارياً.
  3. المستفيد الرئيس من حاكمية الشركات جهات عدة كالمستثمرين.
  4. توجد أنشطة عديدة لحاكمية الشركات منها العمليات الرقابية.
  5. يجب أن تتضمن حاكمية الشركات مفاهيم مثل الإفصاح والشفافية.
  6. هناك مفردات عدة يجب أن يتضمنها محدود الشفافية في إطار حاكمية الشركات مثل الإفصاح.
  7. تلعب التقارير والقوائم المالية في الجهود الدولية في وضع الإطار الفكري لحاكمية الشركات.
  8. لمجلس الإدارة دور من حيث طبيعة مشكلة الإدارة والمنظمة ووجود الأعضاء المستقلين واللجان المنبثقة عنه في دعم إجراءات ومبادئ الحاكمية في الشركات.
  9. دور تقرير المدقق الداخلي هو إعطاء معلومات دقيقة عن صحة البيانات المقدمة.
  10. العلاقة التي تربط بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي للشركة تؤثر على شفافية التقارير المحاسبية.
  11. هناك مظاهر سلبية عدة لغياب إجراءات الحاكمية في الشركات الكويتية، منها عدم وضوح عمل الشركات.
  12. هناك اثر واضح لتطبيق مبادئ حاكمية الشركات على شفافية التقارير المحاسبية.
- وبناء على نتائج أسئلة المقابلة، توصل الباحث إلى نتيجة فرضيات الدراسة، وكما يأتي:
- هناك مستوى من الشفافية والإفصاح في التقارير المحاسبية يساعدان في حماية حقوق المساهمين في الشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.
  - يوجد هناك أثر لتطبيق مبادئ الحاكمية على شفافية التقارير المحاسبية في الشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

- تواجه الشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية صعوبات في تطبيق مبادئ الحاكمية.

- هناك تأثير لمجلس الإدارة على شفافية التقارير المحاسبية في الشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

## التوصيات

توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات التالية:

1. ضرورة إيجاد هيئة أو مؤسسة تعنى بشؤون صغار المساهمين، وتحفظ حقوقهم في الشركات التي يسهمون فيها.
2. تنظيم اجتماعات دورية للهيئة العامة، الأمر الذي يؤكد على ضرورة إيجاد الهيئة التي ترعى شؤون صغار المساهمين.
3. ضرورة زيادة وعي الشركات بأهمية مبادئ حاكمية الشركات ذات الصلة بمجالس الإدارة.
4. إيجاد تعريف دقيق لمفهوم الاستقلالية حيث تشير أغلب التعريفات إلى وجود قصور واضح في ذلك.
5. العمل على زيادة وعي الشركات بأهمية الإفصاح عن العناصر غير المالية، وعلى زيادة حدود الإفصاح من حيث المعلومات التي يتضمنها.
6. الحرص على زيادة الوعي بأهمية الإفصاح والشفافية كعناصر أساسية للمساءلة والتي تشمل في جوهرها حاكمية الشركات على اختلاف أنواعها، كما لا بد من تمثيل قيم اجتماعية تسهم في تحسين صورة المجتمع عموماً.
7. ضرورة وجود لوائح مكتوبة تحكم اجتماعات مجلس الإدارة ومراجعة هذه اللوائح حتى تضمن الفائدة المرجوة من هذه الاجتماعات.
8. ضرورة تشكيل الجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بشكل لا يتعدى اللجان المطلوبة بحكم القانون، إن تشكيل هذه اللجان سوف يضمن مهنية عملية اتخاذ القرارات.

## المراجع

### أولاً: المراجع العربية

- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها. القاهرة: دار الشروق، 2003.
- أبو زر، عفاف، (2006)، "إستراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية حاكمية الشركات في القطاع المصرفي الأردني". أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
- أحمد عاطف محمد، (2003)، دراسة اختباريه لأثار حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية وفعالية عملية تدقيق الحسابات في الأردن، مجلة الدراسات المالية والتجارية، جامعة القاهرة، السنة الثالثة عشر، العدد الأول، ص ص: 276، 534.
- إسحق، عفاف وأبو زر، محمد (2006). إستراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
- البشير، محمد، (2003). "التحكم المؤسسي- ومدقق الحسابات"، المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان.
- التقرير الاقتصادي للبنك المركزي الكويتي (2001-2008).
- التقرير السنوي لسوق الكويت للأوراق المالية (2001-2008).
- التميمي، هادي (2004). مدخل إلى التدقيق: من الناحية النظرية والعملية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- حشاد نبيل، دليلك إلى اتفاق بازل2، موسوعة بازل، الجزء الأول، اتحاد المصارف العربية، بيروت 2004، ص ص 189-190.
- خوري، نعيم، (2003). أين يقف الأردن من التحكم المؤسسي- المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، ص ص: 2 - 11.

- درويش، عبد الناصر (2003). دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات: دراسة تحليلية ميدانية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، المجلد 10، العدد 3، ص ص: 425 - 441.
- دهمش نعيم، اسحق أبو زر عفاف، تحسين و تطوير الحاكمية المؤسسية في البنوك، مجلة البنوك في الأردن، العدد العاشر، المجلد الثاني والعشرون، ديسمبر 2003، ص ص 27-30.
- سبابا خوري نعيم، الحاكمية المؤسسية و دور أعضاء مجلس الإدارة المستقلين في الشركة، مجلة المدقق، جمعية المحاسبين الأردنيين، العدد 21-22، أكتوبر 2005، ص ص 38-40.
- السهموري، أشرف (2007). أثر مرتكزات حاكمية الشركات والإجراءات التحليلية في اكتشاف التلاعب في القوائم المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- السويطي سلامة موسى، إعادة بناء الثقة في البيانات المالية المنشورة، مجلة المدقق، جمعية المحاسبين الأردنيين، العدد 21-22، أكتوبر 2005، ص ص 27-28.
- الشرع، مجيد والنجار، محمد (2003). تأثيرات التحكم المؤسسي على استقلالية مدقق الحسابات في ظل التشريعات الأردنية، المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان.
- العشمواوي، محمد عبد الفتاح، (2005)، إطار محاسبي مقترح لدور حوكمة الشركات في تنشيط سوق الأوراق المالية: مدخل تحليلي لتفعيل اقتصاد المعرفة، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس لجامعة الزيتونة الأردنية، عمان-الأردن.
- الغالبي، طاهر محسن والعامري، صالح مهدي، (2005)، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل لنشر، عمان-الأردن.
- فخرا، محمود عبد الملك، (2003)، أثر حوكمت الشركات المساهمة المدرجة في أسواق الأوراق المالية على درجة الإفصاح عن البيانات المالية والإدارية-دراسة تحليلية، جامعة القاهرة، مجلة الدراسات المالية والتجارية، السنة الثالث عشر، العدد الأول، ص ص 211-250.
- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، نشرة إلكترونية شهرية، عدد 53، فيفري 2004.

- مركز المشروعات الدولية الخاصة، دليل تأسيس أساليب حوكمة الشركات في الاقتصادات النامية والصاعدة والمتحوّلة، مارس 2002.
- مطر، محمد وعبد الناصر، نور (2007). مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ حاكمية الشركات: دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصري والصناعي، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (3)، العدد (1)، ص: 46 - 71.
- مطر، محمد، (2003). "دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تعزيز وتفعيل التحكم المؤسسي"، المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن.
- المطيري، عبيد بن سعد، (2003) تطبيق الإجراءات الحاكمة للشركات في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد العاشر، العدد الثالث، ص: 281-305.
- ناصف، محمد حسين إسماعيل (2008). حدود التوسع في الإفصاح في ضوء توافق أهداف أصحاب المصالح في المعلومات المحاسبية، جامعة المنصورة، كلية التجارة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد الخامس عشر، العدد الخامس، ص: 237-275.
- نور، عبد الناصر والربيعي، نور، (2003)، قائمة القيم المضادة أداة مهمة في تفصيل التحكم المؤسسي، المؤتمر العلمي المهني الخامس، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان الأردن.
- الهيني، إيمان (2007). تطوير نظام للحاكمة المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

- Abbot, Park, Y. & Parker, S. (2000). The Effects of Audits Committee Activity and Independence on Corporate Fraud, **Managerial Finance Journal**, Vol. 26, No. 11, PP. 55-67.
- AICPA (2002). **Statement on auditing standards N.O 99:"Consideration Of Fraud In Financial Statement Audit"** New York: AICPA.
- Alamgir, M. *Corporate Governance: A Risk Perspective*, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8, 2007.
- Archambeault, Deborah, S., (2000). **The Relation Between Corporate Governance Strength and Fraudulent Financial Reporting, U.S.A.** Unpublished Research PhD. In Accountancy, University of Alabama.
- Azab, B. *The Role of Commercial Banks in Promoting Corporate Governance of their Clients*, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8, 2007.
- Carcello, Joseph, V. & Nagy Albert, L. (2004). **Audit Firm Tenure and Fraudulent Financial Reporting**, Working Paper, University of Tennessee and Hohn Carroll University.
- Charter, Audit Committee, A:/Governance Publishing, London, U K-Files, Html, Cited on 6 June, 2003, P. 1.

- Coram, Paul, & Ferguson, Colin & Moroney, Robyn, (2006). **The Value of Internal Audit in Fraud Detection**, Working Paper, University of Melbourne and Monash University, Australia.
- Dixon, Patrick, (2001). The future of Corporate Governance, Cited on 6<sup>th</sup> July, <http://www.google.com>.
- Emirag, G. & Sudarsanam, S. & Wright, J. (2000), The influence of Corporate Governance Mechanisms on the Quality of Financial Reporting and Auditing,, **Accounting and Finance**, Vol. 11, No. 4, P. 20
- Financial Accounting Standards Board (FASB), (1984). **Statement of Financial Accounting Concepts** (SFAC, No 5), Recognition and Measurement in Financial Statement of Business Enterprise, Para 11.
- Freeland, C. *Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks*, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8, 2007.
- Glasgow, Bo,, (2002). Corporate Governance: A Time for Change Public and Private Measures Forward, Chemical Market Reporter, August, 2002, Cited on at 1st Feb. 2003, [www.finarticles.com](http://www.finarticles.com).
- Gordon, Donaldson, (2008). **A New Tool for Boards: The Strategic Audit**. Harvard Business Review on Corporate Governance, PP. 53-79.

- Hopkins, M., (2000). Accounting Quality: Auditing and Corporate Governance, **Journal of Practice and Theory**, Vol. 6, No. 9, P. 15.
- IAASB, ISA: No. 570, (2003). **Going Concern**, **International Auditing and Assurance Standards Board**, USA, New York, Para, 17.
- IIA, IASB, (2003). Standard for the Professional Practice of Internal Auditing (Exposure Draft), Letter of the Chairman, The Institute of Internal Auditors, available at: <http://www.theiia.org.com>.
- Irish Association of Investment Managers, (2001). **Corporate Governance**, Cited on 4th Feb. (2004). [www.iseg.com](http://www.iseg.com).
- Iskander, M. and N. Chamlou. (2002). Corporate Governance: A Framework for Implementation. PP: 119-137. Published in: Globalization and Firm Competitiveness in the Middle East and North Africa Region, edited by: S. Fawzy. Washington: World Bank.
- Iskander, M. and N. Chamlou. (2002). Corporate Governance: A Framework for Implementation. P: 122, Fig. 6.1. Published in: Globalization and Firm Competitiveness in the Middle East and North Africa Region.
- Johnson, Howard, J. Issue 6, April (2000). **Corporate Accountability and Risk, Tone at the Top**, Published by the Institute of Internal Auditors.
- Mathiesen, Henrick, (2002). **Managerial Ownership and Financial Performance**, **Copenhagen Business School**, Department off International Economics and management, Unpublished Research, PhD. Thesis, Denmark, available at: <http://www.encycogov.com>.

Monks, Robert, A. G. & Minow, Nell, (2001). **Corporate Governance**, 2<sup>nd</sup> Edition, Blackwell Publisher, Inc.

- Moureen, M. H. (2004), Corporate Governance: Reforms on Developing Countries, **Journal of Business Ethics**, Vol. 13, No. 11. P: 35.
- Nakomura, Masoa, (2004). Japanese Corporate Governance and Macroeconomic Problems, Cited on 4<sup>th</sup> July (2004). Online issues.
- OECD, (1999). OECD's Definition Consistent with the one presented by Cadbury, P. 15.
- Oman Charles , Blume Daniel ,La gouvernance d'entreprise, :un défi pour le développement , Repères n°03, Centre de développement de l'OCDE,pp.1-4. [www.usinfo.state.gov./journals/ites/0205/](http://www.usinfo.state.gov./journals/ites/0205/),consulté le 07/01/2006.
- Oracle Corporation, (2003). **Corporate Governance**, Cited on 5th July 2003, <http://www.oracle.com>.
- Pound, John, (2000). **The Promise of the Governed Corporation**, Harvard Business Review on Corporate Governance, PP. 79 – 105.
- Saksena, Pankaj, (2003). The Relationship Between Corporate Governance and Management Fraud: An empirical analysis. **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, Vol. 7, No. 3, PP. 21-38.
- William, Son, O., (2000). The Mechanism of Corporate Governance, Oxford University Press.

## الملحق

### أسئلة المقابلة

1. هل تعتقد أن هناك وعي لدى المستفيدين من القوائم المالية وبشكل خاص (المساهمين)؟
2. ما هي حقوق المساهمين في ظل مفهوم حاكمية الشركات العائدة لشركتك ودرجة إعلامهم عن نتائج أعمال الشركة محاسبياً ومالياً وإدارياً؟
3. هل تلعب التقارير والقوائم المالية في الجهود الدولية في وضع الإطار الفكري حاكمية الشركات؟
4. ما أثر تطبيق مبادئ حاكمية الشركات على شفافية التقارير المحاسبية؟
5. من هو المستفيد الرئيسي من حاكمية الشركات بحسب اعتقادك؟ ولماذا؟
6. هل يمكن أن تذكر لنا الأنشطة الخاصة بحاكمية الشركات؟
7. كيف تفسر مفهومي الإفصاح والشفافية وأثرهما على إجراءات الحاكمية في شركتك؟
8. ما أهم المفردات التي يجب أن يتضمنها محدد الشفافية في إطار حاكمية الشركات؟
9. هل تجد أن هناك مظاهر سلبية لغياب إجراءات الحاكمية في الشركات الكويتية؟
10. ما هو دور هيئة بورصة الأوراق المالية في الكويت في دعم إجراءات حاكمية الشركات؟
11. ما هو برأيك دور مجلس الإدارة من حيث طبيعة مشكلة الإدارة والمنظمة ووجود الأعضاء المستقلين واللجان المنبثقة عنه في دعم إجراءات ومبادئ الحاكمية في الشركتين؟
12. ما هو دور تقرير المدقق الداخلي حسب اعتقادك؟
13. ما طبيعة العلاقة التي تربط بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي للشركة؟ وأثر ذلك على شفافية التقارير المحاسبية؟
14. ما أفضل الإجراءات لتفعيل نظام المراقبة الداخلي ليقدم أهداف الشركة؟